

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة – المملكة الأردنية الهاشمية

إعـــداد الطالبة

نازك محمود طلال الشناق

إشراف

الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمـادة الدراسـات العليـــا
استكمالا لمتطلبات الحصول علـى درجـــــة
الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

من خلجات النفس الحره التي لا تعرف للتعبير عن الوجدان قيودا وحدودا إلى كل الطيبين، عشاق الحرية، محبي الخير والصدق، الأتقيـاء، المـؤمنين بالمحبـة والتقدم والأمن منهجا في الحياه واسلوبافي التفكير والتعامل في كل زمان.

إلى رمز العطاء والتضحيه والصبر...

الى مثلي الاعلى والدي الحبيب

إلى نبع الحنان والخلاص والوفاء

الى والدتي الحبيبه

إلى أخواني وأخواتي...حبا وتقديرا

نازك الشناق

الشكر والتقدير

أحقاقا للحق واعترافا بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل الذي لم نعرف عنه الاتواضع العالم،الاستاذ الدكتورعايدالوريكات الذي كان لي الشرف في اشرافه على هذه الرسالة ،ولارشاداته وتوجيهاته وملاحظاته القيمه ابلغ الاثر في اخراجه في هذه الصوره،فجزاه ا عني كل خير،وله مني اعظم ايات الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والامتنان العميق الى اعضاء لجنه المناقشه الافاضل:

الأستاذ الدكتور فايز المجالي .

الأستاذ الدكتور عباطة التوايهة.

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة

ولا يفوتني أن أقدم عظيم شكري الى كل من قدم لي يد العون والمساعده في انجاز هذا البحث، اخص بالذكر العقيد مديرادارة مراكز الاصلاح والتاهيل شريف العمري، وجميع العاملات في مركز الاصلاح والتاهيل النساء، لما قدموه لي من مسانده طويله فتره اجراء الدراسه الميدانيه.

نازك الشناق

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	للمستوى التعليمي للنزيلة	
جدول 23:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعمر للنزيلة	66
جدول 24:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للحالة الاجتماعية للنزيلة	69
جدول 25:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لوضع الوالدان للنزيلة	72
جدول 26:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمهنة الوالد للنزيلة	75
جدول 27:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للمستوى التعليمي لوالد النزيلة	78
جدول 28:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمهنة الوالدة للنزيلة	81
جدول29:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للمستوى التعليمي لوالدة النزيلة	84
جدول 30:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا عدد أفراد أسرة النزيلة	87
جدول 31:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لنوع علاقة الأسرة مع النزيلة	90
جدول 32:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لسبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة	93
جدول 33:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعمل النزيلة	96
جدول 34:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمكان الإقامة النزيلة	99
جدول 35:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعدد	102

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	غرف البيت	
جدول 36:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمتغير ملكية السكن	105
جدول 37:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لإيجار السكن	108
جدول 38:	التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للدخل الشهري للأسرة	110

قائمة الملاحق

الملخص

أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة في المملكة الأردنية الهاشمية

نازك محمود الشناق

جامعة مؤتة، 2009

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء.

وتم الاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي، من خلال استمارة مغلقة تكونت بصورتها النهائية من (84) فقرة. حيث وزعت الاستبانة على جميع النزيلات المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتم الاعتماد على المسح الشامل لجميع النزيلات البالغ عددهن (160) نزيلة باعتبارها الفئة المستهدفة للدراسة.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن أنماط الجرائم المرتكبة كانت تتمثل في "جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)، ثم جرائم القتل"، تلاها "جرائم السرقة" والنشل واحتلت "جرائم أخرى" المرتبة الأخيرة. كما بينت الدراسة أن أعمار مرتكبات الجرائم متوسطة نسبيا، إلى جانب تدني تعليمهن، ووجود تفكك اسري واضح علاوة على سوء الوضع الاقتصادي للنزيلة وأسرتها. كما بينت الدراسة ان مرتكبات الجرائم هن من اللواتي يمتلكن شخصية عصابية تتسم بالقلق والتوتر.

وبناء على نتائج الدراسة وضعت مجموعة من التوصيات.

ABSTRACT

The Effect of Economic, Social and Personality Patterns on Criminality among Woman Inmates in Jwaideh Woman Rehabilitation & Correction Center in the H. K. of Jordan

Nazek Mahmoud AL-Shunnaq

Mu'tah University.2009

The purpose of the present study is to identify economic, social and personality patterns on criminality among woman inmates woman dormitory in a rehabilitation and correction center.

This study used the social survey methodology. The closed questionnaire_consisted of 84-items and administered to the convicted woman inmates in Jawideh Woman Rehabilitation & Correction Center in the H. K. of Jordan. The sample (N=160) represented the whole population was inclusively surveyed.

Results showed that crime patterns were mostly moral crimes "adultery and prostitution", next "murdering crimes", theft pickpocketing crimes, and finally "other crimes" were in the lowest rank. The study demonstrated that criminals were of relatively of average age, lower education level, lived in broken families, in addition disadvantaged economic situation for both the inmate herself and her family. The study showed that woman criminals had neuroticism personalities with anxiety and tension traits. Based on earlier results the study suggested a number of recommendations.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه؛ فقد عرف الناس الجريمة منذ القدم واستخدموا اساليباً وطرقاً متعددة لمحاربتها ومنع وقوعها والوقاية منها، غير أن وسائلهم في ذلك الوقت كانت ساذجة وبسيطة يقوم معظمها على أسس أسطورية، أو على معتقدات دينية بدائية، أو جزاءات اجتماعية تتنافى في معظم الحالات ومقتضيات العقل والمنطق.

وبذلك فإن الجريمة وجدت ما وجد الإنسان نفسه، والذي هو بطبيعته يميل إلى الخير والعدل، كما يميل إلى القسوة والشر، وعليه فإن الجريمة ستبقى إلى الأبد ما بقي الخير والشر على هذه الأرض حيث تتحكم بها العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية الإنسانية وغير ذلك من العوامل. ويرى سقراط بأن الإنسان يميل بطبعه إلى الخير والرحمة، وأما إذا أتى شراً وظلماً فلا يكون إلا عن جهل منه أو كنتيجة لبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به، لذلك كان يتعين عليه تعلم الفضيلة لتعصمه من الشر والظلم (جعفر، 2003).

وعلى الرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة، وتختلف أنواعها وأساليبها ومرتكبيها، فقد يكون المجرم رجلا وقد يكون امرأة. إلا أن جرائم الرجال حظيت بدراسات شتى إلا أن جرائم النساء ما تزال لم تحظ بتلك الأهمية وقد يكون مرد ذلك إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في الجريمة، إلا أن الصورة بدأت تتغير عالمياً خلال العقود القليلة الماضية (السودي، 1995).

وكنتيجة للاهتمام العالمي الواسع بقضايا المرأة، والتركيز على أهمية تنمية قدراتها وإشراكها في عملية التنمية وتعزيز مكانتها الاجتماعية، بدأت الأمم المتحدة، منذ وقت مبكر، أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت لجنة مركز المرأة في العام 1946 لمراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها. وفي إثر شيوع مبدأ المساواة في العالم وفق ما نصت عليه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (ميثاق

الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) توالت القرارات الدولية لتحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها، حيث اعتُمِدت في العام 1952 اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وفي العام 1957 اتفاقية جنسية المرأة؛ وبعدهما جاءت اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج للعام 1962. وعقدت بعد ذلك العديد من المؤتمرات الدولية للمرأة، إلى أن كانت اتفاقية خاصة بالمرأة، أُقِـرت فـي العـام 1979، ودخلت حيز التنفيذ في العام 1981، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (السالكت، 2005)

وتُعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثمرة ثلاثين عاماً من الجهود والأعمال التي قام بها مركز المرأة في الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة ولنشر حقوقها. وتأتي أهمية هذه الاتفاقية من كونها وضعت قضايا المـرأة ضـمن أهداف الأمم المتحدة وفي قائمة أولوياتها، فأصبحت جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن كونها أكدت على العنصر الإنساني في حقوق المرأة، وتناولت التمييز موضوعاً محدداً، وعالجته بعمق وبشمولية بهدف إحداث تغيير حقيقي في أوضـاع المرأة، ووضعت الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها من قبـل الـدول الأطـراف للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الميادين؛ وهو ما لم تنص عليه الاتفاقيـات التي سبقتها التي كانت كل واحدة منها تعالج جانباً محدداً من قضايا المرأة (غرايبة، 2006)

وكنتيجة لهذا التوجه نحو تعزيز مكانة المرأة دفع المرأة إلى سوق العمل ودخول معترك الحياة بشكل كامل، ففي الأردن هناك العديد من الانجازات للمرأة ومنها: إنجازات المرأة في حقل التعليم، ومشاركتها المتزايدة في القوى العاملة خلال السنوات العشرين الماضية، وتحرير الحياة السياسية في الأردن منذ عام 1989، وظهور الأجندة الوطنية للمرأة التي جاءت نتيجة لتشجيع المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995، جميعها شجعت المزيد من النساء على الخروج من مجالهن التقليدي، من مسؤوليات الأسرة، والتطلع إلى مزيد من التأثير في الحياة العامة والسياسية، كما أن الحكومات الأردنية المتعاقبة عاملة على إتاحة الفرص

الاقتصادية للمرأة الأردنية وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني من خلال تطوير برامج التدريب المهني وتعزيز قدرات المرأة الريفية على تحقيق الدخل وإقامة مشاريع اقتصادية ملائمة في الريف والبادية وعلى إنشاء صندوق إقراض للمرأة. وقد أصبح معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية 12% في حال استثناء قطاعي الزراعة والأمن حيث ترتفع النسبة لتصل إلى 20%. كما ارتفعت مساهمتها في النشاط السياسي والإداري لتشكل حوالي 8% من أعضاء مجلس الأمة وهناك أربعة حقائب وزارية ومناصب إدارية عليا كثيرة في مختلف القطاعات. إن نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد 7.7% مقابل 39.7% للرجال النشيطون اقتصادياً أي ما يعادل خمسة أضعاف نسبة النساء. كما أظهرت الدراسات أن البطالة بين السكان في الأردن لعام 2003 أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس فقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور الحاصلين على دبلوم متوسط 8.4% وأما بالنسبة للإناث على نفس الفئة بلغت 23.3% فكانت فجوة النوع الاجتماعي 64.9% (السالكت، 2005).

إن كل هذه الأمور والتي بدأت منذ مؤتمر بكين وتعززت باتفاقية سيداو أدت إلى اكتساب المرأة لأنماط سلوكية جديدة وغريبة، وهي نتيجة حتمية لان معظم السلوكات مكتسبة وناتجة عن تفاعل الأفراد داخل مجتمعاتهم، ومن هذه الأنماط السلوكية الجديدة التي اكتسبتها المرأة وتأثرت بها وكانت غريبة وبعيدة كل البعد عن صورة المرأة التقليدية وعن تركيبتها وصفاتها الاجتماعية المتسمة بها داخل المجتمع، السلوك الإجرامي والانحراف بمختلف جوانبه وصوره (المومني، 2002).

لذلك ارتأت الدراسة أن تقوم بالتعرف على أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات قي مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة. ومنطلق الدراسة في ذلك على اعتبار أن الجريمة ترتبط بميادين علم الاجتماع سواء أكان مرتكب الجريمة رجل أو امرأة، ذلك لأنها شكل من أشكال السلوك الاجتماعي في المجتمع، وعلم الاجتماع يركز على العوامل ذات الصفة الاجتماعية والاقتصادية والشخصية وفي عوامل الجريمة والى أي يتحمل

المجتمع المسؤولية في وقوعها، ودراسة عوامل الجريمة وشؤون العقـاب والـذي يستهدف في النهاية وضع السياسة الملائمة لمكافحة عوامل الجريمة، وتكييف الـرد الاجتماعي على الجريمة بما لا يقع بالضرر على المجتمع وبما أنفعـه إن أمكـن. والمرأة بصفتها عنصر فعال في المجتمع، وصاحبة دور اجتماعي هام في الأسـرة بشكل خاص كأم وكزوجة وكابنة وغير ذلك. توجب دراسة ما يخصها مـن فعـل سلوكي سواء أكان هذا السلوك سويا أم منحرفاً وذلك لان المرأة السوية تنشئ أسرة صالحة تفيد المجتمع، وتعود بالنفع على نفسها وعلى غيرها، فيما إذا كانت المـرأة مجرمة أو منحرفة سينعكس ذلك حتما على أسرتها أولا. حيـث ستنـشئ أبناؤهـا بطريقة سلبية تجعل منهم عنصرا هادماً للمجتمع ويعود بالضرر على هذه الأسـرة وعلى البيئة المحيطة بهم.

2.1 مشكلة الدراسة

تحتل دراسة الجريمة أهمية عالية في التراث السوسيولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً في اهتمامات علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ورجال القانون وعلمـاء الإجرام، وهي في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على السواء. وكون المملكة الأردنية الهاشمية إحدى الدول الناميـة التـي تسعى لتطوير مجتمعها اقتصاديا واجتماعيا وتنميته لكي يتواكـب مـع متطلبـات العصر الحديث يلاحظ في السنوات الأخيرة مدى التحول الاجتماعي والاقتـصادي اللذين سادا المجتمع؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة التحضر إلى 17% في العـام 2007 وتراجعت نسبة الأمية بنسبة 10% في نفس العام (دائرة الإحصاءات العامة، 2007). كما زادت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى حوال 14% والتحول التدريجي نحو الخصخصة، وبدأت المرأة تتبوأ مناصب قضائية لأول مرة وتحـول الزواج من التقليدي إلى الحديث.

كما لا يخفى على احد التأثير السلبي الذي أحدثته العولمة في المجتمع بـدء من تغيير المفاهيم القائمة وانتهاء بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التـي فرضتها النظم العالمية الجديدة حيث تغيرت المفـاهيم الاجتماعيـة والاقتـصادية

(الفرحان، 2001)، حيث تحولت الأسرة من ريفية بسيطة إلى مدنية معقدة، وتحولت الأسرة من أسرة ممتدة تتعايش فيما بينها بشكل اجتماعي راقي إلى أسرة نووية حرم الأفراد فيها من الاستقرار العائلي، ولم يجد معظمهم بيتاً هادئاً يجمعهم معاً فيه أب يحنو عليهم، وأم تدرك معنى الشفقة، فلا تفرط في الدلال، ولا تفرط في القسوة، وفساد البيت وتحوله إلى بيت نووي محدود أوجد حالة من الفوضى الاجتماعية، وأوجد هذا الجيل الجديد الذي لم تعد لديه العديد من المقومات الاجتماعية التي تدفعه إلى ضبط سلوكياته. وهذا بدوره أدى إلى بروز أسباب اجتماعية واقتصادية جديدة وتحولات في الشخصية أثرت في السلوك الإنساني في المجتمع بشكل عام حيث أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم.

ويمكن القول إن أهم الآثار لحقبة العولمة في العالم العربي هي نشوء المجتمع المدني الذي يدين في وجوده لحقبة العولمة وذلك لما قدمته تقنية الاتصالات الجديدة من وسائل مكنت الأفراد والمجتمعات من الحصول على حد أدنى من حيز الاستقلال عن النظم السلطوية، فلا وجود للمجتمع المدني العربي دون شبكة الإنترنت. ورغم أن المجتمع المدني العربي هبة عصر العولمة إلا أنه لا يزال مديناً باستمرار للقوى الكبرى ولم يستطع حتى الآن أن يستقل عنها وبقي يعاني من المشاكل نفسها التي رافقت ظهوره، فهو لا يعيش إلا بقدر ما يربط بين الداخل والخارج وينقل مآسي المجتمع المحلي وشكواه إلى الساحة العالمية. ولعل أكثر الأمثلة إيجاباً لعصر العولمة في العالم العربي هو المتمثل في حركة التحول المجتمعي المعبر عن خروج المرأة من العزلة التاريخية نحو الحرية وما ارتبط به من نمو الحركات النسوية وما ارتبط به من الهيئات والجمعيات المدنية الخاصة بالمرأة، وأصبحت الحركة النسوية نموذجاً ناجحاً للمجتمع المدني العربي، بل ربما النموذج الوحيد الناجح في حين بقيت حركات حقوق الإنسان والمنتديات الفكرية ضعيفة ومعزولة عن الجمهور الواسع، في حين شهد العقد الثامن من القرن الماضي تنامياً مطرداً للجمعيات التي تهتم بوضع المرأة العربية في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى الاتحادات التقليدية التي شجعت الأحزاب السياسية نفسها بضرورة إنشاء هيئات أو جمعيات مرتبطة بها لتهتم بوضع المرأة، ومن أهم الأمثلة على

نجاح هذه الحركة النسوية هو نجاح العديد من الجمعيات النسوية وبخاصة في بلدان المغرب العربي وفي دول مثل الأردن ومصر في انتزاع هامش كبير من الاستقلالية للمرأة (عمارة، 2000).

وكنتيجة لاهتمام الدولة بمحاربة الجريمة فقد أجريت العديد من الدراسات حول جرائم الرجال من مختلف الجوانب، أما جرائم النساء وعلاقتها بظروفهن الاقتصادية والاجتماعية ونمط شخصيتهن فلم تحظ بالاهتمام والدراسة الكافيين.
وعليه تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبات الجرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء؟
2. ما نمط شخصية مرتكبات الجرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية و أنماط جرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أنماط الشخصية و أنماط جرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء؟

3.1 أهمية الدراسة

أ- الأهمية النظرية

الجريمة ظاهرة تهدد أمن وكيان المجتمع، مما يستدعي دراستها في محاولة للحد منها ومن تأثيرها على المجتمع، وبما أن المرأة تلعب دورا مهما في تنشئة الاجيال وتربيتها ،وصنع شباب المستقبل بانها قد تسهم في بناء جيل قد يتشرب الجريمة منذ الصغر ولذلك فان الوقوف على حجم هذه الظاهره ومحاولة معالجتها يعتبر واجبا قوميا مهما مثلما هو واجب العلماء والدارسين والباحثين الاردنيين.

ب- الأهمية العلمية:

إذا تحقق ما تصبوا إليه هذه الدراسة من أهداف فإنه يمكن الاستفادة من نتائجها في عمل او ايجاد سياسات تحد من ظاهرة الجريمة النسائية. كما يمكن لنتائج

الدراسة الحالية أن توفر قاعدة من البيانات العلمية حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية مرتكبات الجرائم في الأردن وحول نمط الجرائم التي يرتكبنها وذلك لآجل تقديم برامج وقائية أو علاجية للحد من ظاهرة الجريمة النسائية ومحاربتها.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات قي مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة في المملكة الأردنية الهاشمية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- الكشف عن حجم ظاهرة الجريمة التي ترتكبها النساء في الأردن.
2- معرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن.
3- معرفة خصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبات الجريمة في الاردن.
4- معرفة نمط شخصية مرتكبات الجرائم في الأردن.
5- معرفة اثر نمط الشخصية على نمط الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن.
6- معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على نمط الجرائم التي ترتكبها النساء.
7- التوصل إلى التوصيات التي من شأنها أن تسهم في الحد من ظاهرة الجريمة التي ترتكبها النساء في الأردن.

5.1: التعريفات الإجرائية:

جرائم النساء: هي الجرائم التي ترتكبها المرأة وتقع ضمن نطاق جرائم الزنا، والقتل، والسرقة، والتشرد، وشيكات بدون رصيد.

العوامل الاجتماعية: هي العوامل المتمثلة في المستوى التعليمي، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة.

العوامل الاقتصادية: وهي العوامل المتمثلة في الدخل الشهري ومهنة النزيلة.

نمط الشخصية: يتكون من النمط العصابية- الانبساطية – الذهانية.

6.1 الخلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة والتي تتمثل في الكشف عن أثـر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية علـى أنمـاط الجـرائم لـدى النزيلات قي مركز إصلاح وتأهيل النساء؛ وذلك لما لهذه المشكلة من أهمية كبيـرة تهم المجتمع و تترك آثارها على كيانه ونسيجه الاجتماعي. كما تم في هذا الفصل تحديد أهداف الدراسة والمتمثلة في الكشف عن حجم ظاهرة الجريمة النسائية فـي الأردن وأنماطها وعلاقة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية بهـا. وتأتي أهمية الدراسة الحالية في انه يمكن الاستفادة من نتائجها في ايجاد سياسـات تحد من ظاهرة الجريمة النسائية. كما يمكن لنتائج الدراسة الحالية أن توفر قاعـدة من البيانات العلمية حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وأنمـاط الشخـصية لمرتكبات السلوك الاجرامي في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم الجريمة

يرى علماء الاجتماع بان الجريمة ظاهرة اجتماعية وان التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظـر عـن نـص القانون وفي هذا الاتجاه ميز جارفيلو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلـف عنـد الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالـة كجـرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال . والجريمة المـصطنعة التـي تـشكل خرقـا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل فـي المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية، ويقدر البعض الآخر بان الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة ويمكن أن ترد عليه بفرض عقوبة على مرتكبه وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه (حسين، 2008).

كما اتفقت اغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون، أو الامتناع عن فعل أمر به القانون. وعلى هذا الأساس فالجريمـة سلوك أنساني، ولتجسيد هذا السلوك ينبغي أن يكون هناك أرادة وسـلوك أنـساني (فعل) سلبي أو إيجابي أي عمل أو امتناع عن فعل، وأن تتجه الإرادة للقيام بعمـل جرمه القانون، او الامتناع عن القيام بعمل أمر به القانون مع تـوفر الإرادة بهـذا الامتناع، أي أن يتزامن هذا الفعل أو الامتناع عن الفعل بوجود نص قانوني يجـرم هذا الفعل، وان تكون الأسباب كافية لأحداث النتيجة الجرمية لهذا الفعل أو الامتناع عن القيام به. إلا أن تعريفات الجريمة تتنوع وتتباين مـن منظورهـا الاجتمـاعي والنفسي والقانوني (البكر، 2004)

ويمكن تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهـاك العـرف الـسائد ممـا يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه. أو هي انتهاك وخـرق للقواعـد والمعـايير الأخلاقية للجماعة. وهذا التعريف تبناه الأخصائيون الانثروبولوجيون في تعـريفهم

للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب" (رشـوان، 1993، ص34).

أما نفسيا فتعرف الجريمة بأنها " إشباع لغريزة إنسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها و هذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علـة أو أكثر في الصحة النفسية و صادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم و الغرائـز السامية. أو الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق و الشعور الاجتماعي" (البكر، 2004، ص266)

أما بالنسبة للتعريف القانوني للجريمة فهو " الجريمة هي كل عمل يعاقب علية بموجب القانون. أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تحريمه و وضع جزاء علـى من ارتكبه".(الشاذلي، 2002، ص17).

وهكذا يمكن القول، أن تعريف الجريمة يمكن وضعه في ثلاث مجموعات، إما أن يعرف بناء على النصوص القانونية أو تعريفاً وضـعياً؛ أي متعلـق بالأسـباب كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية إلى غير ذلك. وأخيراً، يمكن النظر إليها على أنها رد فعل المجتمع على بعض أنواع السلوك.

وأياً يكن من التعريفات المختلفة للجريمة، فهي ظـاهرة تهـدد أمـن وكيـان المجتمع، مما يستدعي دراستها في محاولة للحد منها ومن تأثيرها على المجتمـع. وبما أن المرأة تعتبر عنصرا فعالا في هذا المجتمع بما تقوم به من دور في نطـاق أسرتها وخارجها من خلال تعاملها مع الآخرين وجب دراسة سـلوكها الإنحرافـي الذي يمكن أن يترك أثاره على المجتمع، وسنقدم في الجزء التالي من هذا الفـصل النظريات المفسرة بسلوك المرأة الجرمي.

2.2 مقدمة حول تفسير جرائم النساء

يمكن تقسيم جرائم النساء إلى مجموعتين: المجموعـة الأولـى التفـسيرات الكلاسيكية وتضم التفسيرات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، والمجموعة الثانيـة: وتضم وجهة نظر الحركات النسائية والتي اعتمدت في تفسيراتها على مفهوم النوع

(الجندر) ولتفسير السلوك المنحرف عند المرأة في الكتابات الكلاسيكية (الوريكات، 2004، ص259).

1) الأولى التفسيرات الكلاسيكية وتـضم التفـسيرات البيولوجيـة والنفـسية والاجتماعية:

أ. لومبروزو:

كان لومبروزو أول من نبه أذهان الباحثين في علم الإجـرام إلـى دراسـة شخصية المجرم على أساس علمي سليم. وقد كان لطبيعة عمله فضل في مساعدته على دراسة جسم الإنسان، والتعمق في دراسة السلوك البشري الإجرامي إلـى أن اصدر كتابه (الرجل المجرم) في العام1876. وقد انتهى لمبروزو في كتابـه هـذا وفي العديد من الدراسات التي نشرها أن الإنسان المجرم شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام، فهو مجرم بالفطرة أو مجرد مجرم بالميلاد (عبد الـستار، 2007، ص38).

أجرى لومبروزو مجموعة من الفحوص والدراسات على بعـض المجـرمين الأحياء والأموات بهدف الوصول إلى نتائج وأدلة تسمح له بالتمييز بـين المجـرم والإنسان السوي وقد أجريت أبحاثه على 383 جمجمة لمجرمين مـوتى وحـوالي 600 مجرم على قيد الحياة . واستنتج لومبروزو أن المجرم إنسان بـدائي يتميـز بملامح خاصة توفرت فيه عن طريق الوراثة، وأنه مطبوع على الإجرام، ومما أكد فكرة (الإنسان المجرم) عند لومبروزو أنه عندما قام بتشريح جثث المجرمين وجـد فراغا في مؤخرة الجبهة يشبه الذي يوجد عند القردة، مما حدا به إلي القـول بـأن المجرم إنسان بدائي والعديد من النقاد يعتبرون ذلك تأثرا واضحا بنظرية التطـور التي وضعها داروين. مما اقنع لومبروزو بأفكاره هو ملاحظاته في أثناء عمله فـي الجيش الإيطالي أن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص غير موجودة في غيرهم من الجنود الطبيعيين الهادئين، فقد كان هؤلاء المشاكسون يعتادون وشم أجزاء مـن أجسامهم بصور مخلة للادب ، وكتابات ماجنة، وعند تشريح جثث بعض المتـوفين منهم لاحظ وجود عيوب في التكوين الجسماني لهم (الساعاتي، 1983، ص30)

ومما أشار إليه (لومبروزو) أيضاً أن السبب الأساسي للسلوك الإجرامي إنما يرجع إلى ما أسماه (بالارتداد الخلقي) الذي يكون متأصلاً في تكـوني المجـرمين فيولدون به، وبالتالي يصعب على الظروف البيئية مهما كانت أن تغير من هذا القدر الذي لا خلاص منه، ولقد ميز لومبروزو المرأة المجرمة عن المرأة الطبيعية مـن خلال بعض الصفات الجسدية وهي أنها شعرانية (كثيرة الشعر) ووجود التجاعيـد واعوجاج القدمين والجمجمة غير طبيعية ويرى أنها أقرب إلى الرجال المجـرمين والأسوياء منها إلى المرأة (هنداوي، 1990، ص38).

ويشير (الوريكات، 2004، ص260) أن لـومبروزو اعتبـر أن النـساء لا يرتكبن الجرائم بسبب وجود الصفات البدنية لديهن، تلك الصفات التي تعيد عمليـة التوازن مثل الولاء والطاعة والأمومـة، والحاجـة للعطـف، والبـرود الجنـسي والضعف. كما اعتقد أن معظم جرائم النساء سرية رغم تقارب صفاتهن الجـسدية كمجرمات مع صفات الرجل المجرم؛ إلا أن صفاتها السلوكية تشابه صفات الطفـل وهي اقل حساسية وذكاء.

ب. نظرية الفتاة غير المتكيفة:

يرى توماس (THOMAS) أن السلوك الإنساني يسعى إلـى تحقيـق أربـع مجموعات من الرغبات وهي الرغبة في الخبرة، والرغبة في الأمن، والرغبة فـي الاستجابة، والرغبة في التقدير. كما يرى أن تحقيق وإشباع هذه الرغبات يمكن أن تقود الإنسان إلى الطريق الصحيح إذا توفرت له الفرص والعكس صحيح، وبما أن معظم النساء الفقيرات لا تتوفر لديهن الفرص لإشباع هذه الرغبات، وبالنتيجة يمكن أن تستخدم المرأة الجنس لتحقيق تلك الرغبات(الوريكات، 2004).

كما يشير لويس (Lewis, 2001) إلى أن النساء غير القادرات على إشباع هذه الحاجات وهي حاجات خاصة بالتكيف مع المحيط الاجتماعي يلجأن في الغالب إلى ممارسة مهن الرذيلة والاتجار بالمخدرات كون هذه المهن تقوم على توظيف الجنس تحقيقا لرغباتهن.

ج. سيجموند فرويد

وينصرف ذهن الإنسان حين يذكر اسم مدرسة التحليل النفسي إلى مؤسسها العالم سيجموند فرويد (Sigmund Freud 1856 - 1939) ، والذي اتفق مع المدرسة التكوينية في ارجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية، إلا انه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية. وللوقوف على حقيقة نظرية التحليل النفسي لابد من ذكر التحليل الذي قام به فرويد للنفس الإنسانية كي يتسنى فهم ما يقوله في نظريته. وفي هذه النظرية يقسم فرويد النفس الإنسانية إلى ثلاث مراتب هي:

المرتبة الأولى: النفس ذات الشهوة (الذات الدنيا) ويرمز لها بالرمز (ID) والذي يعني (الهو) وتحوي هذه المرتبة من النفس الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة، ويتركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات، وإرضاء الغرائز بأية طريقة ممكنة بغض النظر عن اعتبارات المثل والقيم والمبادئ النبيلة.

المرتبة الثانية: الذات الشعورية أو الحسية (العقل) ويرمز لها بالرمز (EGO) ويعني (الأنا) وهي (مجموعة الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة الخارجية). وتتمثل وظيفة هذه المرتبة من النفس بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة، وبين متطلبات البيئة الخارجية من المثل العليا، والقيم، والأخلاق، والعادات والتقاليد. إذن فهي بمثابة الكابح بالنسبة إلى المرتبة الأولى، لحملها على التعبير عن نزعاتها بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع ما تأمر به (الأنا العليا) وهي المرتبة الثالثة.

المرتبة الثالثة: الذات المثالية (الضمير) ويرمز لها بالرمز (Super - EGO) الذي يعني (الأنا العليا): وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية. وتعمل هذه المرتبة (الأنا العليا) على محورين، فهي من جهة تمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (الهو) عن الانفلات من مقتضيات البيئة الخارجية، ومن جهة أخرى تمد (الأنا) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة في ردع وكبح جماح المرتبة

الأولى من النفس. وعلاوة على هذين المحورين هناك وظيفة ثالثة تتكفل بها الأنـا العليا وتتمثل بمراقبة (الأنا) في أداء وظيفتها ومحاسبتها عند أي تقصير في أداء هذه الوظيفة. (Kovel, 1991, P189)

من هنا يرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقـسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية. فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية (الـنفس ذات الشهوة)، فإن السلوك يكون منحرفاً، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أمـا إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة، وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويماً وكانت شخصية صاحبه ناضجة. لقد قسـم فرويد الذات الـشعـورية أو العـقل (الأنا - (المرتبة الثانية للنفس - إلى ثلاثة أقسام:

1) الشعور: (العقل الظاهر): وهو وسيلة الوعي والإحـساس والإدراك المباشـر.
2) ما قبل الشعور: (العقل الكامن :(مجموعة الأفكار والنزعات والذكريات القابلـة للاستظهار والتي يمكن للفرد تذكرها واسترجاعها.

3)اللاشعور: (العقل الباطن): وهو مجموعة الأفكار والخواطر التي لـيس فـي وسع الإنسان استرجاعها وتذكرها إلا في الحالات الـشاذة كـالحلم، والحمـى، والتنويم المغناطيسي

ثم دمج فرويد بين الأول والثاني باسم الشعور (العقل الظاهر) فصارت أقسام الذات الشعورية اثنين فقط هما:العقل الظاهر، والعقل الباطن. وعلل فرويد الـدمج بوجـود قوة خفية من شأنها صد الخواطر والذكريات عن الظهور في منطقة الشعور لسببين :

الأول: كون هذه الذكريات والخواطر ضـد العـادات والتقاليـد وقـيم المجتمـع.
الثاني: كون هذه الذكريات من النوع الذي لا يقوى الشعور على تحمل ما يصاحبها من الآلام وأطلق على هذه القوة الصادة اسم قـوة الكبـت(Repression) (Jorgen, 2004, P146

ويرى فرويد أن الضعف النفسي يرتبط بالجنس والغيرة الجنسية والتي تتطور في مرحلة الطفولة المبكرة، وهناك مجموعة من النظريات التطورية والتي تعتقد أن النمو النفسي والاجتماعي والذي تتحكم به بـشكل أساسـي الأسـرة والأصـدقاء والأقرباء للفتيات هو المفتاح الرئيس لفهم السلوك المنحرف عند الإناث فـإذا مـا

كانت خبرتها الأسرية سيئة، ورأى أنها جاءت من أسرة مفككة وتعاني من مـشاكل واضطرابات نفسية فالسلوك المنحرف متوقع في هذه الحالة (الوريكـات، 2004، ص261)

ويختم فرويد أن لقوة الكبت هذه ابلغ الأثر في سلوك الإنسان، يفوق في قوته وتأثيره قوة وتأثير الشعور على الإنسان. إن قوة الكبت هذه تحوي ذكريات الطفولة، والحوادث النفسية المكبوتة، (فإذا كانت تربية الإنسان حيث كان طفلاً قائمـة علـى أسس متوازنة توفق بين الرغبات والميول وبين أصول التربية النفسية السليمة) فإن من شأن ذلك تصعيد الرغبات المكبوتة تصعيداً متسامياً صحيحاً، وإلا أصبح الكبت مرضياً، وكان الفرد معرضاً في مستقبل حياته للأمراض العصبية، والاضـطرابات النفسية والتي قد تؤدي إلى نشأة العقد النفسية، وقد أعطى فرويد إلى العامل الجنسي القدر الأكبر من التأثير في السلوك الجرمي خاصة للمرأة. (Kovel, 1991, P 197).

ويرجع فرويد السلوك الإجرامي إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي الهو والانـا والانا الأعلى. في الجزء الأول (الهو) وهو المسؤول عـن النزعـات والرغبـات الغريزية والدوافع ويسعى وراء اللذة ولا يميز بين الواقع والخيـال. وهنالـك مـن يسميه الجزء المتخلف في الشخصية. ومن (الهو) تأتي (الأنا Ego) وتمثـل مبـدأ الواقع أو الوسيط او الحكم. فهذا الجزء يميز بين الواقع والخيال ويكبح جماح (الهو) و(الأنا) مسؤولة عن تأخير الرغبات عند الـصغار حتـى لا يرتكبـون الـسلوك المنحرف. أما (الأنا الأعلى Superego) فهي تتطور من (الأنا) وهنالك من يطلـق عليها الضمير فهي التي تخضع البدائل التي تقدمها (الانا) للمعايير. ويمكن القـول أنها مجموعة القيم والمعايير التي ينشأ عليها الصغار. وهي المسؤولة عـن قـضايا مثل الندم والخجل والشعور بالذنب (الوريكات، 2004، ص118).

د. الأنثى المنحرفة لبولاك

يرى (بولاك) أن هناك عاملين وراء انحراف الإناث وهما النمـو الجـسدي المبكر والنضج الجنسي، ويعتقد بولاك أن هناك جرائم ترتكبها النساء أكثـر ممـا نعتقد أو ما هو موجود في السجلات الرسمية إلا أن معظم جرائمهن لا تصل إلـى الشرطة وحتى وإن وصلت فإن دوافع الرأفة والشفقة عند رجال الضابطة العدليـة

والقضاء غالبا ما تكون متسامحة حتى وإن ارتكبت أنثى اعتـداء كالإيـذاء ضـد الرجل فإنه لن يشتكي بسبب ثقافة المجتمع، ويضيف أن المرأة عادة ما تمتلك صفة الخداع أكثر من الرجال (الوريكات، 2004، 262)

ويشير لويس (Lewis, 2001) أن الانثى المنحرفة هي تلك التي تظهر لـديها أعراض النمو والنضج المبكرين، مما يدفعها للبحث عن وسائل لإشباع هذا النضج والذي هو بالأصل في غير أوانه، مما يجعلها تسلك طرق وأساليب منحرفة مثـل السرقة والنشل والسطو وممارس البغاء لتحقيق ذلك.

كما يرى بولاك أن إجرام النساء أقل ذكراً في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة من المحلات، والـسرقة التـي ترتكبهـا البغايـا، وسـرقات الخادمات، والإجهاض والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال والقتل فـضلاً عـن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضح العلني، وكل ذلك سببه التأثيرات المجتمعية السلبية على سلوك المرأة مما يدفعها لارتكاب الجـرائم إمـا لأسباب اجتماعية مثل الانتقام أو لأسباب اقتصادية مثل الفقر (الهاشـمي، 2005، ص46).

ه.الفتاة المراهقة المضطربة

تشير هذه النظرية والتي أوردتها جزيلا كونوبكا أن من أهم أسباب انحـراف الإناث هو التنشئة الاجتماعية الخاطئة ورفاق السوء، حيث أن جذور هذا الانحراف تتمثل في عاملين مهمين هم الشك والوحدة خاصة أن الأنثى في مراحل المراهقـة الأولى تحتاج للقبول والعطف والمودة، لكن هذه الأمور إن تضررت ستلجأ الفتـاة إلى الانحراف لاشباع هذه الحاجات (الوريكات، 2004، 263).

كما تشير العديد من الدراسات أن كثيراً من النساء اللـواتي سـلكن طريـق الانحراف اكتسبن هذا الأمر من رفيقاتهن أو زميلاتهن الفاسدات، ففي دراسة عـن جريمة الزنا في مصر أرجع 28% من المبحوثات انحرافهن إلى الصديقات اللاتـي فتحن لهن باب الجريمة. اضافة إلى أن الانحراف يكون أسهل وأكثر يسراً في حالة مشكلات في الأسرة أو في حالة فشل الأسِرة في أداء وظائفها ومن أهم المـشكلات الأسرية التي أتضح أن لها علاقة مباشرة بالانحراف انعدام الرقابة علـى الأبنـاء

والذي يعكس خللاً في وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة، والتفكك الأسـري الـذي يتمثل في ظواهر عديدة كالطلاق والانحراف الأسرية، وسوء معاملة الآباء للبنات، وعدم احترام رغبة الفتاة في اختيار الزوج (الساعاتي، 1983، ص56).

و. نظريات الحتمية الاقتصادية والتهميش الاقتصادي

هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بـين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، و ترى هذه النظرية بان أفعال الأفراد وسلوكهم، وكذلك نظريات العلماء الأخلاقية، في كل عصر تبين خـصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر. لقد تبنـى كـارل مـاركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية (سليم، 1991، ص16).

ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة: إن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة فـي حيـاة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة مـن ثمراتـه، فتركيبة هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظـل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفراده(الهريش، 1999، ص7).

وترى نظريات الحتميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة أن عمليـات التغيـر الاقتصادية والاجتماعية قد أثرت على الأدوار الاجتماعية للمرأة وبالتالي أثرت على سلوكها الاجتماعي المنحرف والسوي. وخير مثل لهذه النظريات فريدا أدلر حيـث ترى أن المرأة تحاول جاهدة الحصول على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي وهذه تعتبر نتيجة منطقية لتغير الأنماط السلوكية لديها، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها أن المرأة بدأت ترتكب جرائم ذات طبيعة رجولية كالإيذاء والسرقة والانخـراط فـي العصابات (غانم، 1991).

وفسرت (ريتا سايمون) زيادة الجرائم الاقتصادية لدى الإناث بأن هناك فرصا اقتصادية وحقوقا أكثر من قبل، بينما تعتقد (فينمان ونافين) في نظريـة التهمـيش الاقتصادي بأنه لا يوجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة وفي ظل هـذه الظـروف تزداد جرائم النساء. ومع هذا لا ننكر ان وجود بعض الفرص أمام قلة من النـساء، لكن الغالبية يعانين من التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجـور خاصـة فـي الطبقات الفقيرة والأحياء الهامشية، وبذلك ترتفع جرائم الملكية، وخاصة الـسرقات الجنحوية (الوريكات، 2004، ص 266).

2)الحركات النسائية والتي اعتمدت في تفسيراتها على مفهوم النوع (الجندر)

أ- نظرية ضبط القوة

دمجت هذه النظرية بين نظريتي الصراع والضبط الاجتماعي لتفسير السلوك الجرمي المنحرف، ويعتقد القائمون على هذه النظرية أن علاقات السلطة والقوة المتضمنة في العمل تنعكس على العلاقات الأسرية وذلك كنتيجة لاختلاف خبرات أبناء وبنات الطبقات الاجتماعية المختلفة، وبما أن النظرة للأنثى تعتمد على الجندر، فإن المزج بين الطبقة الاجتماعية والخبرة الجندرية يمكن أن تؤلف بناء أسرياً يساعد الباحثين في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف (الوريكات، 2004، ص 266) .

أما الفرضية الأساسية لهذه النظرية فتشير إلى أنه كلما زادت الأسرة أبوية، كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف، لذلك فإن كمية الضبط الممارس على الإناث وتفضيل الذكور عليهن قد يؤدي إلى:

1- عكس أنشطة اجتماعية تحمل الإثارة والسعادة عبر الانحراف الاجتماعي الممارس.
2- إن الاختلافات الجندرية الموجودة في العمل تنعكس على الضبط الاجتماعي والذي ينعكس على الأسرة.
3- منح الحرية للأبناء أكثر من البنات، مما يسمح لهم بممارسة نشاطات أكثر من الإناث بسبب تنوع النشاطات التي يمكن للذكور ممارستها ومحدودية نشاطات الاناث.

4- بما أن الانحراف الاجتماعي مرتبط بركوب المخاطر ويتبع التقسيمات الجندرية فمن الطبيعي أن يرتكب الذكور جرائم أكثر من الإناث (Hagan, 1989).

وفي ذات الصدد يشير (الوريكات، 2004) أن هذه النظريـة اسـتفادت مـن نظرية التعلم الاجتماعي بشكل عام عند سـنذرلاند، وهـي نظريـة فـي التنـشئة الاجتماعية ومما يميزها هو مسألة القوة والصراع في العلاقات الأسرية، والتي هي انعكاس لبيئة العمل التي تزايدت فيها مساهمات المرأة وبالتالي زيادة مساهمتها في الجريمة والانحراف الاجتماعي.

ب- الجريمة كفعل بنيوي

تعد نظرية مسرشمدت 1986، 1997 امتداد النظرية هاجان، حيث تـرى أن العرق والطبقة من نتائج وصناعة البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي يحـدد أدوار الفرد في المجتمع بما يضمن تفوق الرجل دوماً، وترى هـذه النظريـة أن جـرائم النساء والفقراء في الغالب هي جرائم الشوارع كالسرقة البسيطة والجنح والاعتـداء والإيذاء : ويرى مسرشمدت أن الرجل وبغض النظر عن انتمائه الطبقي، يمكن أن يمارس القوة على زوجته ولكنه يفتقد لها كعامل بـسيط (الوريكـات، 2004، ص 268).

ونظر مسر شميدت إلى الجريمة بوصفها فعلاً بنيوياً،وقـال ان توجـه القـوة، والعِرق، والطبقة،هي من نتائج طبيعة البناء الاجتماعي؛ أي أن الجنس يحدده البنـاء الاجتماعي، وهو الذي يحدد إدراكنا وتعريفنا بهذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع.وبعد أن تتم عملية التعريف هذه،يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية قيامهم بـأدوارهم المعرّفـة اجتماعياً.فالطبقة القائمة على المنافسة،في المجتمعات الرأسـمالية،هي التـي تحـدد الأدوار الاقتصادية،وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيض والجرائم الجنسية، فيما تضطر النسـاء إلى ارتكـاب جرائم السرقة والإيذاء (Messer, 1997).

ج. الحركات الأنثوية والعدالة الجرمية.

في العقدين الماضيين،ظهرت ثلاث حركات نسوية، قامت الأولى على مفـاهيم مثل الجندر والعِرق والطبقة،والثانية جندرية خالصة،والثالثة تقوم على الجسم والجنس .ولعل من أبرزها(الاتجاه الماركسي النسوي) الذي يرى أن النظام الرأسمالي قـائم على استغلال النساء والفقراء بشكل خاص،وتقسيم العمل على أسـاس الجنس،حيـث تحتل النساء مسؤوليات غير رفيعة ومواقع متدنية في العمل،أدى إلى أن يكون مصدر الجريمة عند المرأة في هذه المجتمعات ثنائي المصدر وهو:

أولاً:توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس،الذي يدفع بالمرأة إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة اقتصادية أو خاصة بالملكية.

ثانياً:مكانة المرأة في سوق العمل،التي تصل إلى مستوى التهميش الذي يجعلها مضطرة إلى أن تكون تابعة للرجل،مما يفضي إلى شعورها بالغضب والإحباط الذي يؤدي بالنتيجة إلى ارتكابها جرائم تلحق الأذى والضرر بالرجل.

الا ان(الوريكات، 2004، ص271) يورد انه وبسبب هذا التنوع التفـسيري للحركات النسائية لا يوجد نظرية واحدة ، وبناء عليه يمكن القول أن هذه النظريات والتي أطلقت عليها مداخل واعتبارها بنائية كونها تناولت البناء الاجتماعي بـشكل أساسي او نظريات صراعية أو نظريات حتمية، وبالتالي يمكن تلخـيص المـداخل السابقة بالنقاط التالية:

1- أن مفهوم الجندرGender ليس مسالة طبيعية ولكنه نتيجة لعوامل اجتماعية وتاريخية وثقافية، وهو مرتبط ولكنه ليس مشتقا من الفروق البيولوجية الجنسية.
2- أن الجندر وعلاقات الجندر الاجتماعية المتضمنة في العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية هي طرق سلوكية أساسية fundamental ways
3- أن العلاقات الجندرية ومفاهيم الرجولة والأنوثة منظمة من حيث المبدأ على تفوق الرجال ودونية النساء وهذا واضح في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع.
4- إن المعرفة والأنظمة المعرفية هي نتيجة جندرية، أي أنها تعكس وجهة نظر

الرجال في الأمور الاجتماعية والطبيعية.

5- يجب أن تكون المرأة في قلب التحصيل المعرفي ولا يجب أن يكون دورها هامشياً وغير ملموس ومرئي.

وأخيراً يوصي يونغ young سنة 1994 بتجنب الثنائيات مثل ذكـور مقابـل إناث وملتزم وغير ملتزم من أجل تفسير جرائم الإناث، وهكذا يمكن القول أن مـا يميز تفسيرات الجرائم عند النساء لفترة ما بعد الحداثة أنهـا مازالـت فـي طـور التشكيل والتنظير وعدم التجانس، فهنالك كما هو ملاحظ عملية انتقاء مفاهيم مختلفة كالعرق والجندر والطبقة والأبوية وغيرها مـن أجـل تفـسير انحـراف النـساء (الوريكات، 2004، ص275).

3.2: أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء

من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا في التقارير وبالذات بالنـسبة لـبعض الجرائم مثل السرقة من المحلات والسرقة التي ترتكبها البغايـا، والـسرقات التـي ترتكبها الخادمات والإجهاض، والجرائم التي ترتكب على الأطفال والقتـل. فـضلا عن الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضـح العلنـي التـي لا تقـدم للمحاكمة إذا ارتكبتها المرأة، وقد اكتشف بولاك ان النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى لو كانوا ضحاياهن، الذين يكونون اقل ميلا إلـى الـشكوى إلـى السلطات (المجدوب، 1990، ص52).

الا أن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابـه من قبل النساء. او هي بمعنى آخر (الجرائم الرئيسية) والتي تستخدم فيهـا النـساء الخداع والمكر أكثر مما يستخدمه الرجال (الهاشمي، 2005، ص47).

وأكدت إحدى الدراسات أن أكثر النساء إجراماً الفلاحات اللاتي يعملن بسواعدهن. لكن هذا لا يعني حرمان المرأة من أداء دورها الاجتماعي والتربوي الكبير ولكن يجب أن يكون ذلك الدور محكوماً بالقيم والاعتبارات السائدة في المجتمعات الفاضلة، وفي تفسير تلك الأرقام والإحصائيات قال الباحثون: أن أغلب

النساء يرتكبن جرائمهن في الخفاء أو أنهن السبب في الجرائم التي يقترفها الرجال (Heidensohn, 2007)

وتؤكد الإحصاءات الجنائية أن هناك اختلاف نوعي بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، أي أن هناك اختلاف في نوع الجريمة المرتكبة، حيث دلت الإحصاءات أن المرأة تتفوق على الرجل بصورة كبيرة في ارتكاب بعض الجرائم مثل: قتل الأطفال حديثي الولادة والإجهاض والقتل بالسم والنصب وإخفاء الأشياء والشهادة الزور والبلاغ الكاذب والسب والقذف (الشاذلي، 2002، ص161).

كما تشير (عبد الستار، 2007، ص99) انه يغلب على المرأة إقدامها على جرائم غير جسيمة، كالمخالفات والجنح، فقد أثبتت الإحصاءات تدني عدد الجنايات التي ترتكبها المرأة مقارنة بالرجل، وتتنوع جرائم المرأة بين السرقات البسيطة والإيذاء والنشل والسرقة من المحلات إلى القتل المتعمد بالسم أو ببعض الأدوات الحادة المتوفرة لها.

وهنالك تفاوت هيكلي بين إجرام الرجل وإجرام المرأة فتشير الإحصاءات الجنائية والدراسات إلى وجود شبه تخصص إجرامي نسائي من حيث نوع الإجرام وأسلوبه، فقد لاحظت الإحصاءات الجنائية أن نسبة إقدام المرأة على بعض الجرائم تختلف عن نسبة إقدام الرجل عليها وفي بعض الجرائم يشير فارق المعدل بين الجنسين إلى وجود ما يمكن أن نطلق عليه "جرائم حريمي"، فالإجهاض من الجرائم النسائية، وشهادة الزور والقتل بالسم وتعريض حديثي الولادة للخطر والبلاغ الكاذب والقذف والسب والسرقة من المحلات التجارية وإخفاء الأشياء المسروقة وممارسة البغاء عند تجريمه، جرائم تستهوي النساء أكثر مما تستهوي الرجال، بينما يقل إقبال النساء على جرائم القتل، والحريق عامة والجرائم المضرة بالمصلحة العامة ومقاومة رجال السلطة العامة وانتهاك حرمات المنازل، وفي المقابل يرتكب الرجال هذه الجرائم بنسب كبيرة، فيتميز إجرام الرجال بالعنف والقسوة فهم يستسهلون القتل والضرب والجرح والمقاومة والسطو والابتزاز بينما يتسم إجرام المرأة بالغدر وعدم الأمانة فهي تميل إلى القتل بالسم وشهادة الزور والقذف والسب وإخفاء الأشياء المسروقة الخ. وجرائم المرأة عادة جرائم غير جسيمة إذ يقل نصيبها من الجنايات

ويزداد من الجنح والمخالفات، وبذلك تعتبر المرأة أقل خطراً على المجتمع من الرجل. (الشاذلي، 2002: 190).

ويعد لمبروز من أوائل من لاحظ أن جرائم النساء تختلف عن جرائم الرجال لا من حيث النوع فحسب، بل ومن حيث النمط أيضا، فهن يـرتكبن جـرائم إخفـاء الأشياء المتحصلة من القتل والسرقة والإجهاض وقتل المواليد فضلا عـن البغـاء والتحريض على الفسق، واستخلص لمبروز أن هذه الجرائم يجب أن يعـاد النظـر فيها من وقت لآخر وذلك تبعا للتطور المستمر الذي يطرأ على المجتمع (المجدوب، 1990، ص248).

ومن العوامل التي تؤثر في تحديد حجم جرائم الإناث:

أولا: دراسة نصوص قانون العقوبات في الدول التي يراد تحديد حجم إجرام الإناث بصفة خاصة فتجريم أفعال جديدة يؤدي بدون شك إلى زيادة الجرائم التي ترتكبها المرأة في حين أن إخراج بعض الأفعال التي كان المشرّع يجرمها يؤدي إلى نتيجة عكسية أي إلى انخفاض عدد الجرائم التي ترتكبها وهو ما يجب أن يؤخـذ بعـين الاعتبار عند دراسة التطور الذي طرأ على إجرام المرأة سواء من الناحية الكمية أو من ناحية النوعية.

ثانيا: دراسة اثر الدين في سلوك الأفراد، وذلك لا بد منـه لأن إجـرام المـرأة لا ينفصل من وجهة النظر السوسيولوجية عن المكانة التي تمنحها لها النظم المختلفـة وأهمها الدين، من ذلك على سبيل المثال: ما تفرضه الظروف الداخلية للمرأة فـي بعض المجتمعات الإسلامية من زواج البنات في أعمار مبكرة، والحد من اخـتلاط النساء بالرجال وفرض زي معين لا يسمح بظهور مفاتن المرأة وهي أمور يعتبرها المهتمون بالظاهرة الإجرامية من العوامل التي تحول دون ارتفاع معدل الجرائم عند النساء.

ثالثا: دراسة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي لها دور أساسي في اعتبار السلوك سويا أو منحرفا، وهذا الدور يختلف من مجتمع لآخر، فما يعتبـر سـلوكا منحرفا في مجتمع قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، ومثالا على ذلك ففي بعـض الدول الاسكندنافية كالسويد لا يعتبر الحمل من السفاح جريمة أو حتى سلوك جـدير

باللوم والمؤاخذة، ومن ثم فإن الإناث اللاتي يحملن سفاحا لا يجدن مبررا لإجهاض أنفسهن أو لقتل الوليد الذي يلدنه (السيد، 1995)

4.2: واقع جرائم النساء في العالم والعالم العربي

تتفاوت نسب جرائم النساء بين دول العالم ، ففي الولايات المتحدة على سـبيل المثال يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنوياً من مرتكبي الجرائم من الـذكور عـشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث . وفي الدانمارك بلغت نسبة النساء المجرمـات إلى إجمالي المجرمين 14%. أما بالنسبة للدول العربية التي تـوافرت إحـصاءات بشأنها فتبين أن المرأة في الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل كل 2744 جريمـة يرتكبها الرجل، وهي نفس النسبة تقريباً في كل من المغرب وتونس وفـي بعـض الدول العربية تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الجرائم التي ترتكبها المرأة تصل إلى 6 % فقط من حجم الجريمة، وان جرائم المرأة في الدول الأوروبية تفـوق الـدول العربية (الحمود، 2007، ص22).

وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها إناث 5% إلى إجمالي الجـرائم التي ترتكب سنوياً ، وتنخفض هذه النسبة في الجنايات فلا يزيد في اغلب الأحـوال على 4% وقد بينت دراسة اجتماعية مصرية أنه وجد بين كل 1000 طالبة جامعية 70 على الأقل منهن يتناولن الخمور (أبو العلا، 2001، ص30).

وفي دراسة نشرتها جريدة الرياض العـدد (12472) أوضـح أسـتاذ علـم الاجتماع بجامعة الملك سعود الدكتور سعود بن ضحيان الضحيان ان جرائم النساء في المملكة العربية السعودية تتزايد وشهدت ارتفاعا خلال الخمس سنوات الماضية، وكشفت الدراسة عن تصدر الجرائم الأخلاقية النسبة العظمى فـي جـرائم النـساء السعوديات حيث تصل لـ 50% (الحمود، 2007، ص32).

ومن الناحية الكمية أن الإحصاءات الجنائية في كل مكان من العالم أكدت على أن نسبة إجرام النساء أقل بكثير من إجرام الرجال، وقد أسفرت الدراسة الإحصائية التي قام بها بعض العلماء الألمان لاستخلاص النسب المئوية التـي تبـين نـصيب المرأة في المساهمة بارتكاب الجريمة عن نتائج تقول بأن: مساهمتها تتراوح بين5-

10 من إجرام الرجال، وقد أشارت الدراسة إلى بعض الدول ونسب إجرام المـرأة فيها مقارنة مع إجرام الرجل: ففي اليابان كانت النسبة6,1% وفي النـرويج8,3% وفي انكلترا9,5% وفي فرنسا9,8% وفي هولندا10,5% وفي سويسرا11,3% وفي النمسا16,3% وفي ايطاليا17,4% وفي هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا21% وكانت أعلى نسبة سجلت في بلجيكا حيث وصلت إلى25,5%. وكلما تحملت المرأة مـن مـشقة الحياة وشاركت الرجل في تحمل أعباء المـسؤولية ولعبـت الأدوار الاجتماعيـة اللامشروعة كتناول المخدرات والمسكرات ولعب القمار كلما ازدادت نسبة ارتكابها للجريمة (Gilbert, 2002,P267).

ويشير تقرير التنمية البشرية العالمية للعام 2007-2008 الى تزايـد نـسبة إجرام المرأة وتنوع أنماط جرائمها، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مرتكبات جـرائم القتل في إيران 4% من حجم مرتكبي الجرائم في العام 2006 ، بينما تزايدت هـذه النسبة إلى 6% في العام 2008. وفي الجمهورية العربية السورية اظهر التقرير ان نسبة الجريمة النسائية بلغت 4% لغاية العام 2004 وتنوعت من جرائم القتل إلـى جرائم الدعارة والسرقة. ويضيف التقرير أن 60% من مرتكبي الجرائم فـي دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك والمجر هم من النساء، وكانت الجرائم تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الاتجار بالبشر، والقتل، والسرقة. وحول اسباب ارتكـاب المـراة للجريمة يوضح التقرير ان هناك تعدد في الأسباب التي تدفع النساء لارتكاب مثـل هذه الجرائم، وفي مقدمتها "الانتقام "بنسبة 30% يليه "النزاع العائلي "بنسبة 14.7% ثم دافع العار بنسبة 12% والحصول على مـال المجنـي عليـه بنـسبة 10.5% والتغطية على جريمة أخرى 6.3% وتسهيل ارتكاب جناية أو جنحة 4.4% والدفاع عن النفس 3.8% و"الغيرة " بنسبة 1.5% ثم النـزاع علـى أرض 1.3% والإرث 1.1%. (UN, 2007).

أما من الناحية النوعية: فقد ذكر علماء النفس أن المرأة مجموعـة عواطـف شفافة سرعان ما تتأثر وتضطرب وتزداد انفعالاتها، أو تختل حالتها النفسية حتـى تكون عاطفتها هي الآمر الناهي مما يدفع المرأة إلى اقتراف أخطر الجـرائم فـي لحظة انسياقها وراء عواطفها، ولكن مع ذلك فهي لا تميل إلى استخدام العنف فـي

ارتكابها للجريمة وإن قتلت فإنها تقتل بأدوات بدائية بسيطة كالسكين أو استخدام السم. وهنا يُشار إلى أن بعض الجرائم ترتكبها المرأة دون الرجل كالإجهاض هروباً من العار الاجتماعي الذي يلحقها بسبب الزنا وقتل أولادها اللاشرعيين حديثي الولادة لنفس السبب، وفي إحصائية نشرتها إحدى الجامعات الأمريكية عام 2007 أشارت إلى أن(85-95%) من جرائم المرأة هي الإجهاض و قتل الأولاد غير الشرعيين (Heidensohn, 2007).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تشير البيانات والإحصائيات التي توفرت للدارسة من موقع مديرية الأمن العام الالكتروني أن نسبة الجرائم التي ارتكبتها المرأة أو كانت طرفا فيها ازدادت من 6288 جنحة وجناية في العام 2005 إلى 6321 في العام 2007. أما بالنسبة لجرائم الدين والأسرة فقد ازدادت من 128 جريمة في العام 2005 إلى 134 جريمة في العام 2007. (مديرية الأمن العام الأردنية، 2009).

كما تشير إحصائيات مديرية الأمن العام في الأردن إلى ارتفاع ملحوظ عام 2007 في عدد جرائم القتل التي ارتكبتها المرأة حيث بلغ عدد النساء اللواتي أقدمن على ارتكاب جرائم قتل 23 سيدة من أصل 160 جريمة وقعت خلال عام 2007 أي ما نسبته 14.4% بفارق 13 جريمة أرتكبهن عام 2006، وبين التقرير السنوي الذي رفعه رئيس المجلس القضائي لجلالة الملك الذي يتضمن أعمال المحاكم لعام 2007 أن 1024 رجلا ارتكبوا جرائم قتل منذ عام 1999 وحتى عام 2007 شاركت المرأة في 66 جريمة قتل منهن وربما يعود ذلك إلى طبيعة شخصية المرأة التي تعرف بعاطفتها وإحساسها المرهف ونعومتها مما يعد ذلك عائقا أمام ارتكابها للجرائم سواء كان قتل أم غيرها. وأكد التقرير أن اغلب جرائم القتل المرتكبة من النساء تكون أسرية مثل الزوج بسبب الشك فيه أو زواجه من أخرى أو أن تعلم انه ينوي الزواج من أخرى مضيفا المصدر أن المرأة قد تقتل حماتها نتيجة خلافات عائلية أو أبناءها خاصة إذا كان ابنها أو ابنتها غير شرعيين وكي تتخلص منهما تلجأ إلى قتلهما معتقدة انها بذلك تخفي جريمتها الأساسية (مديرية الأمن العام، 2009).

وعند الحديث عن جرائم المرأة لابد من الأخذ بعين الاعتبار اختلاف صور التجريم في قوانين العقوبات بين الدول . فمن المعروف إن فرنسا مثلها في ذلك مثل كل الدول الأوروبية لا تحرم العمل بالدعارة ، بينما تحرمه الدول الإسلامية، وكذلك لا تحرم معظم الدول الأوروبية الإجهاض بينما تحرمه الـدول الاسـلامية، ومـن المعروف إن هذه الجرائم تمثل نسبة كبيرة من الجرائم التي ترتكبها الإنـاث فـي مصر مثلاً (حوالي 35% من إجمالي جرائمهن). وهو ما أشار إليه عدد من علماء الجريمة الفرنسيين مثل ليفاسير وليوتيه، الذين قالوا انه لو أضفنا إلى جرائم النـساء تورطهن في مجال البغاء وغيره من المخالفات الأخلاقية لارتفعت نسبة جـرائمهن بدرجة ملحوظة بحيث لا تقل عن 15% من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً (أبو العلا، 2001).

5.2 نمط الشخصية والجريمة:

المعنى اللغوي للشخصية

تشير معاجم اللغة العربية للشخصية بالقول شخص يشخص تشخيصا وشخص الطبيب المرض أي بين وحدد المرض و هي الصفات أو الميزات التي يتـصف بهـا المرض و غيرها من الأمراض . إذن التشخيص هنا: بمعنى التجسيد وعلى هذا الأساس فالشخصية هي مجمع الصفات المختلفة التي تميز بين الأفراد أو الكائنـات (العامـل، 2006، ص5).

المعنى الاصطلاحي:

إن مصطلح الشخصية أصله لاتيني ظاهري سطحي للشخصية، ويبقى هذا المفهوم الظاهري متداولا لفترة من الزمن مع التحول إلى الصفات الظاهرية الجسمية كالطول والوزن واللون والسبب في ذلك هو تطور السميولوجياأو ما يسمى علم المعاني قبل تطور على النفس وعلم الاجتماع. وتعريف الشخصية مسألة افتراضية، فليس هناك تعريف واحد فقط يمتاز بالصحة و الدقة، بل أن في كل تعريف تأكيد على ناحية من مكونات الشخصية يهتم فيها الباحث أكثر من غيرها. ومن أهم ما يذكر في هذا الصدد أن شخصية الفرد وحدة متكاملة تتداخل جميع عناصرها وخصائصها

بعضها بالبعض الآخر، أي أنها تنظيم متكامل يوحد بين جميع صفات الفرد وخصائصها وسماته الفطرية والموروثة،والمكتسبة، والمقبولة منها أو المرفوضة او المنكرة من وجهة نظر أفراد المجتمع (Stafelos, 2001).

وتعد دراسة نمط الشخصية وعلاقتها بالسلوك الجرمي من أكثر المواضيع تجذراً في نظريات علم الإجرام والنظريات النفسية، وتعرف الشخصية بأنها مختلف المشاعر والسلوكيات والتوجهات التي تميز كل شخص وتجعله شخصاً مختلفاً عن غيره من الأشخاص (Petersilia, 1999). وتالياً عرض لأهم نظريات الشخصية وعلاقتها بالسلوك الجرمي:

1) النظرية البيولوجية

وتشير هذه النظرية إلى أن نمط البنية الجسمانية Physiqe، يرتبط بنمط معين من الشخصية؛ إذ أن الخصائص الجسمية الوراثية تحدد الأنشطة التي يميل الشخص إلى ممارستها، وتشكل توقعات الآخرين منه، فيضطلع غالباً بالدور الـذي يتوقعـه الآخرون. وكان شلدون قد استفاد من أعمال كرتشمر وغيره من الباحثين الـسابقين في هذا المجال، وقسم البنى الجسمانية إلى ثلاثة أنماط:

1) النمط البدين: ويتميز بكبر البطن وقصر الأطراف مع الميل لزيادة الوزن بزيادة العمر ومن صفات هذا النمط المرح والنكتة والصراحة والانبساط .
2) النمط النحيل: ويتميز بالنحافة ومن صفاته الانطواء والاكتئاب والتعصب.
3) النمط الرياضي: ويتميز بالمنكبين العريضين ومن صفاته النـشاط والعدوانيـة وحب المغامرة (Saulsman & Page, 2004).

كما أشارت النظرية إلى النمط غير المتميز والذي لا يمكن تصنيفه فـي أي من الأصناف الثلاثة، أو هو خليط منها ومن صفاتها المزاجيـة، ولابـد مـن الإشارة هنا ان معظم الدراسات الحديثة قد لاحظت أن العلاقة بين البنية الجسدية وسمات الشخصية هي علاقة ضعيفة (Barrick, 1991).

2) نظرية أيزنك الفسيولوجية

ينطوي مفهوم أنماط الشخصية على تصور مهم وهو أن كثيرا من التباين أو الفروق الفردية يمكن أن يعزى إلى هذه العوامل، بمعنى أن هذه العوامل تفسر إلـى

حد كبير التباين في السلوك على اختلاف المتغيرات. ومن النظريات التي اهتمـت بنمط الشخصية نظرية أيزنك حيث تفترض هذه النظرية وجود ثلاثة أنماط رئيسة: العصابية Neuroticism، الانبساطية Extraversion، الذهانية Psychoticism. وهذه الأنماط "أبعاد" dimensions، بمعنى أن الاختلاف فيها كمي، وأن لكل فرد درجـة على هذه الأبعاد مع توزع الأغلبية في المنتصف والقلة على الأقطـاب (الرويتـع والشريف، 2005).

وحاول " آيزنك " (Eysenck, 1960) أن يبسط الشخصية إلى أبعاد ثلاثة ثنائيـة القطب وهى : العصابية في مقابل الاتزان والانبساط في مقابل الانطواء والذهانيـة في مقابل اللاذهانية. وحاول هذا المؤلف أن يرجع هذه النظرية فيما يتعلق بعـاملي الانبساط والعصابية إلى الأفكار المبكـرة عـن الأمزجـة الأربعـة : الـسوداوي والصفراوي، والدموي، والبلغمي، أو ما أسماه : نسق "جالينوس، كـانط ، فونـت" (عبد الخالق، 1992).

والعصابية، والاستقرار الانفعالي، والذهانية-اللاذهانية (المـسئولية-الـضمير) تكفي لشرح التباين الملاحظ في شخصية الإنـسان. ويـربط آيزنـك بـين بعـد الانبساطية-الانطواء والجهاز العصبي المركزي، حيث يرى أن الانبـساطي يـرث نظاما عصبيا يؤدي إلى وصول الرسائل الحسية من المثيرات البيئية عبـر أجهـزة الاستقبال مرورا بالتكوين الشبكي الصاعد إلى القشرة اللحائية ببطء وتشتت أثرهـا بسرعة مما يجعل الانبساطي عكس الانطوائي، في حال جوع مـستمر للاسـتثارة. وبسبب من ذلك يصعب تشريط الاستجابات المقبولة اجتماعيا بالنسبة للانبـساطي، وهذا ما يجعله عرضة للتصادم مع محيطه الاجتماعي إذا لم تُفهم طبيعته التكوينية. كما أن حالة الجوع المتواصل للاستثارة قد تدفع الانبساطي للتصرف بطريقة تخالف المتعارف عليه لإضفاء نوع من الإثارة على حياته. وكان من تصورات آيزنـك أن المكونات الأولية للبعد الأول (الانبساط-الانطواء) هي الاجتماعية والاندفاعية. ولهذا تصور أن الدرجات المتطرفة باتجاه قطب الانبـساط (الـدرجات المرتفعـة فـي الاندفاعية والاجتماعية) ترشح الفرد، تحت ظروف معينـة، لأن يكتـسب بعـض الخصائص السلوكية للمجرمين. الشخص ذو الدرجة المرتفعة على بعد الانبساطي،

من وجهة نظر آيزنك، ضعيف القابلية للتشريط من ضده. والقابلية للتشريط أساس اكتساب الخصائص السلوكية المقبولة اجتماعيا (يوسف، 1995).

كما ان المظاهر السلوكية التي تميز الشخص الانبساطي هي أنه شخص اجتماعي محب للناس كثير الأصدقاء، وهو في العادة مبادر إلى تكوين الصداقات وهو الذي يبدأ عادة بالتعرف على الغرباء. والانبساطي شخص مرح مليء بالحيوية يميل إلى التفاؤل ويحب الإثارة والتغيير ويكره الروتين اليومي، وتكون لديه دوما إجابات جاهزة، ويتصرف بشكل عفوي وربما دون ترو، وقد يأخذ على عاتقه من الأعمال أكثر مما يسمح به وقته، وهو بهذا يظهر على أنه شخص لا يمكن الاعتماد عليه كثيرا. والانبساطي يستمتع بتدبير المقالب للآخرين، وقد يقحم نفسه في المخاطر طلبا للاستثارة (Martin, 1998).

أما بالنسبة للبعد الثاني فيربطه آيزنك بالجهاز العصبي المستقل (السمبتاوي Sympathetic). وتشير تصوراته إلى أن الدرجات المتطرفة باتجاه قطب العصابية يرشح الفرد، تحت ظروف معينة، لتطوير بعض الاضطرابات العصابية. وقد وجدت الدراسات النفسية التي سعت لاختبار تلك التصورات دلائل قوية تؤيد ما ذهب إليه آيزنك. ويتميز العصابي بأنه شخص مهموم منشغل البال بما قد يقع من مصائب وكوارث، ويقلق كثيرا من ارتكاب الأخطاء. فالقلق والتوتر سمة بارزة لدى الأشخاص ذوي الدرجات المرتفعة على بعد العصابية(حصة، 1996، ص13).

أما بعد الذهانية فيتميز فيه ذوو الدرجات المرتفعة في الذهانية بأنهم انعزاليون لا يهتمون للآخرين ولا ينسجمون معهم بحال. كما أنهم يفتقرون بشكل عام إلى المشاعر والتعاطف مع غيرهم، ويمكن أن يكونوا قساة وغير إنسانين، ولا يتورعون عن ممارسة العدوان حتى مع الأقربين. إنهم غير حساسين لآلام الآخرين، ويحبون التلاعب بهم ومضايقتهم، كما أنهم يميلون إلى الأشياء الغريبة وغير المألوفة ويتهاونون بركوب المخاطر. ويقصد بالذهانية بأنها ليست درجة متطورة من العصابية، ولكن الذهانية عامل مستقل عن عامل العصابية متعامد عليه وغير مرتبط به. فكما يوجد عامل يربط بالاتزان، هناك عامل آخر مستقل يربط بين الذهانية والسواء على شكل متصل آخر. وعلى الرغم من أن الذهانية ليست هي

المرض العقلي أو الذهان Psychosis، فان المرضى العقليين يكشفون عـن درجـة مرتفعة على هذا العامل ولكنهم ليسوا وحدهم (عبد الخالق، 2000، ص80) .

ويوصف الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة على عامل الذهانية بأنه: بارد وعدواني وقاس، مما يؤدى إلى أنواع من السلوك الغريب والمضاد للمجتمـع، ومتمركز حول ذاته، ولا يتأثر بالمشاعر الشخصية، ومندفع، ومتبلد، وصارم العقل، ومتصلب، وغير مكترث بالأخطار مع عدم الاهتمام بالآخرين، وحب الأشياء غيـر العادية والغريبة. ولم يوضع عامل الذهانية ليرادف الاستخدام الاكلينيكى للمصطلح، فان الفصاميين ومرضى الهوس/الاكتئاب والسيكوباتيين والمجرمين يكشفون جميعا عن درجات مرتفعة على هذا العامل (عبد الخالق، 2000 ،ص 30).

3) النظريات الدينامية الشخصية

وتؤكد هذه النظريات على أهمية القـوى والـدوافع الداخليـة والانفعـالات، وتفترض أن الشخصية تنمو من خلال حل الصراعات النفـسية. ويعـد سـيجموند فرويد رائد هذه النظرية والتي بنى عليها تلاميذه الكثيـر مـن مطالعـاتهم حـول الشخصية (Roberts & Mrozeck, 2007,P32).

إن مفهوم الشخصية في نظرية التحليل النفسي عند فرويد هو أحـد القواعـد الأساسية لهذه النظرية والتي تتمثل في مكونات ثـلاث للشخـصية ولكـل مكـون خصائصه ومميزاته إلا أنها في النهاية تكّون وحدة واحدة تُمثل شخـصية الإنـسان وهذه المكونات هي:

الهو: يعتبر منبع الطاقة الحيوية النفسية ومستودع الغرائز والدوافع الفطرية وهـو يمثل الأساس الغريزي الذي ينتج عنه الطاقة النفسية وهـو لا شـعوري كمـا إن الوظيفة الأساسية له تتمثل في جلب الراحة للإنسان وتحقيق اللذة دون الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد والمنطق، إنه يُمثل الخبرة الذاتية للعالم الداخلي.

الأنـا :يعتبر مركز الشعور والإدراك الحسي ويتطابق مع مبدأ الواقع ويقوم بـدور الدفاع عن الشخصية وتوافقها كما إنه يعمل على تحقيق التوازن والتوافق الاجتماعي للشخص مع بيئته والالتزام بالقيم والمبادئ والتقاليد والعادات والقيم الاجتماعية.

الأنا الأعلى: يعتبر مستودع المثاليات والأخلاقيات وتنظيم منافذ العمـل والـسلوك والضمير، ويمثل ما هو مثالي وما هو داخلي. ويعـد بمثابـة الـدرع الأخلاقـي للشخصية، إضافة إلى انه يعمل على كبح اندفاعات الهو (هانت وهبلتز، 2000).

4) نظرية يونغ:

تعطي سيكولوجية يونغ دوراً هاماً للوراثة حيث يؤكد أنه توجد بالإضافة إلـى وراثة الدوافع البيولوجية هناك وراثة لخبرات الأجداد ومعنى ذلك إمكانيـة وجـود نفس النظام من خبرات الأجداد تُورث في شكل أنماط أولية،والنمط الأول هو ذاكرة العنصر الذي أصبح جزء من إرث الإنسانية. إن نظرية يونغ في الشخصية تـشكل نظرة إلى المستقبل بمعنى أنها تنظر إلى الأمام متطلعة إلى مستقبل نمو الشخـصية وإلى تطوره كما أنها نظرة إلى الخلف بأنها تأخذ الماضي في اعتبارها وفـي لغـة يونغ إن الإنسان تحركه الأهداف بقدر ما تحركه الأسباب(Goldberg, 1990).

ويونغ ينظر إلى شخصية الإنسان باعتبارها نتاجاً ووعاءً يحتوي على تـاريخ أسلافه فالإنسان الحديث قد تشّكل وصيغ في شكله الراهن بفعل الخبرات المتراكمـة للأجيال الماضية والتي تمتد إلى آماد ساحقة حيث الأصـول المجهولـة للإنـسان (Szirmak & DeRassd, 1994)

5) نظرية إدلر:

لقد أطلق أدلر على نظريته في الشخصية اسم (علم النفس الفـردي) والـذي يرفض من خلالها فكرة الاختزالية في سبيل الكلية وبذلك فإن هذه النظرية تقلل من أهمية الوظائف الجزئية ، كما أن إدلر يرى أن جميع البشر لديهم هدف مشترك وهو التطور نحو الأفضل أو النضال من أجل التفوق لكنهم يختلفون في الأسـاليب التـي يتبعونها لتحقيق هذا الهدف فكل منهم يتبع أسلوباً معيناً في الحياة يناضل من خلالـه ليحقق هذا الهدف وهذا الأسلوب يؤثر على ردود فعله نحو المشكلات التي تواجـه (Buonanno, 2005).

6) نظرية روجرز:

تؤكد نظرية الذات عند (كارل روجرز) على أن لكل فرد حقيقته التـي

خبرها بشكل فريد متميز وأن هذا المفهوم هو العامل الحاسم في بناء شخصيته ويرى روجرز أن للذات أربعة أبعاد وهي:

1) الذات الحقيقية: وهي تعني ما يكون الشخص في الحقيقة فعلاً وقد يكتشفه كل منّا أو يقترب منه بقدر ما.
2) الذات المدركة: وهي ما يعتقد الشخص أنه نفسه وذلك في ضوء تقييمه وإدراكه لها من خلال تفاعله مع الآخرين والبيئة التي يعيش فيها.
3) الذات الاجتماعية:: وهي صورة الشخص عن نفسه كما يعتقدها موجودة لدى الآخرين
4) الذات المثالية: وهي عبارة عن تصور الذات كما يتمنى الشخص أن يحققه ويجب أن يكّونه وتتشكّل بدورها من غاياته وطموحاته التي يتطلع إليها ويسعى إلى تحقيقها (Goldberg, 1990).

ومن النظريات المتعلقة بنمط الشخصية بالجريمة، نجد ان هناك مجموعة من الباحثين ركزوا على تطور ونمو الشخصية وعلاقته بالجريمة من خلال التركيز على الجوانب الإدراكية لتطور الشخصية وعلاقتها بالسلوك الجرمي. فقد طور أدوين ميجريج في الستينات إطارا نظريا فسر من خلاله العنف من خلال الشخصية بعد أن أجرى عدة دراسات على العديد من الأشخاص ليتوصل أن هناك نمطين للشخصية يمكن أن يرتكب الجرائم هما الشخص المسيطر عليه أو المضطهد والشخص المتمرد أو غير المسيطر عليه(Petersilia, 1999, P1136).

6.2: الدراسات السابقة وذات الصلة

تعددت الدراسات التي تناولت الجريمة في المجتمعات المختلفة، إلا أن معظمها ركز إما على الجرائم التي يرتكبها الرجال أو جرائم الأحداث؛ بينما لم يتم التركيز بشكل كاف على الجرائم التي ترتكبها النساء سواء من جانب نمطها أو من جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأنماط شخصية المجرمات ذاتها. وتالياً مجموعة من الدراسات العربية ((خربطلي، 1992)؛ (المومني، 2002)؛ (عبد الوهاب، 2000)؛ (زعزوعي، 2002)؛ (البلوشي، 2003)؛ (السيف، 2004)؛

(بوخميس وبركو، 2006)؛ (المركز القومي المصري، 2007)؛ والأجنبية(Daly, 1993)؛ (Watson, 2001)؛ (Helibrun, 2003)؛ (Services & Qualification 2004 ,Office)؛ (Buonanno, 2005)؛ (Christopher & Cricket,2005)؛ (Choi, 2006)؛ (Chukuezi, 2006)؛ (Taira, Green & Richmond, 2007) و التي تناولت جرائم النساء من جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأنماط شخصية مرتكباتها.

1.6.2: الدراسات العربية

أجرت (خربطلي، 1992) دراسة في المملكة الأردنية الهاشمية هـدفت إلـى الكشف عن اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، كما هدفت لإظهار وتحديد حجم هذه الجرائم التي ترتكبها المرأة. وتكونت عينة الدراسة من 106 نزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكـة الأردنيـة الهاشـمية. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية المقننة أو ما يمكن تسميته المقابلة الاستبيانية والتي تضمنت معلومات حول الخصائص الديموغرافيـة للنزيلات وجرائمهن. وبعد إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة خلصت الدراسـة إلى مجموعة من النتائج، ومنها:

1- كانت الجرائم الأخلاقية هي الأكثر ارتكابا من قبل النساء.
2- أشارت الدراسة أن المتزوجات أكثر ارتكابا للجرائم من غير المتزوجات.
3- انتشار الأمية بشكل كبير بين مرتكبات الجرائم.
4- تدني المستوى الاقتصادي والاجتماع لمرتكبات الجرائم.

وأجرت (عبد الوهاب، 2000) دراسة في جمهورية مصر العربيـة بهـدف الكشف عن الجرائم التي ترتكبها المرأة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن النساء يقتلن أزواجهن نتيجة لملامح ومظاهر القهر الاقتـصادي الواقـع علـى أسـرهن، والمتمثل بتدني مستوى التعليم لدى القاتلات، وتوصلت إلى أن 40% من اللـواتي ارتكبن جريمة قتل أزواجهن يزاولن أعمالا شاقة ومتدنية بحكم أوضاعهن التعليمية كخدمة المنازل والخياطة، والتمريض ودخولهن غير ثابتة. وقد بينت الدراسـة أن جميع أفراد العينة بنسبة 100% تعرضت لممارسات عنيفة أخـذت شـكل الـسب

المستمر والضرب المبرح المتكرر والطرد من منزل الزوجية. وتؤكد الدراسة أن اختلاف الديانة ليس له علاقة بجريمة القتل، حيث أن غالبية افراد العينة مسلمات قد طلبن الطلاق ولم يحصلان عليه.

وأجرى (المومني، 2002) دراسة في المملكة الأردنية الهاشمية هدفت إلى معرفة حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الأردنيات، إضافة إلى أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة، واهم العوامل التي تدفعها إلى ذلك. وتكونت عينة الدراسة من 147 نزيلة في مركز الإصلاح والتأهيل حيث وزعت عليهم استبانة قسمت الجريمة إلى نوعين: جرائم أخلاقية وجرائم متنوعة. وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مشاركة المرأة في ارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجال، وكانت أكثر جرائم النساء ارتكاباً هي جرائم الاعتداء على الإنسان، ويتبين من نتائج الدراسة تشابه في نمط الجريمة المرتكبة من قبل النساء والرجال، مع اختلاف في عددها وترتيبها بين كلا الجنسين، وقد أظهرت الدراسة مشاركة المرأة في ارتكاب أنماط جرائم جديدة وغريبة عن المرأة في المجتمع الأردني.

كما أجرت (زعزوعي، 2002) دراسة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية هدفت إلى الكشف عن طبيعة الجرائم التي ترتكبها النساء في مدينة جدة من وجهة نظر جغرافية (التوزيع الجغرافي للجرائم). ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة مكونة من 75 فقرة موزعة على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، إضافة إلى المعلومات الديموغرافية على عينة مكونة من 56 امرأة من الجنسية السعودية ومن جنسيات آسيوية ارتكبن جرائم ويقضين مدة محكوميات تراوحت من 5- 25 سنة في سجن النساء بمدينة جدة. وبعد جمع البيانات وتحليلها وجدت الدراسة أن من أهم أسباب ارتكاب المرأة للجريمة هو التغير الاجتماعي في المدينة والذي أدى إلى تجاهل حقوق المرأة ودفعها للعمل بشكل مهين. كما بينت الدراسة أن التطور الاقتصادي دفع بالعديد من الآسيويات للقدوم للعمل في مدينة جدة في مهن البغاء والدعارة، وفي بعض الأحيان امتهان السرقة والنشل. أما بالنسبة لجرائم المرأة السعودية بالذات فقد بينت الدراسة أن معظمها يتمحور حول الهرب من البيت أو السرقة مع وجود نسبة قليلة من جرائم القتل.

وأجرت (البلوشي، 2003) دراسة في سلطنة عمان بهدف معرفة العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في السلطنة، ومعرفة أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبـات الجرائم. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على النـساء العمانيـات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها، والموجودات وقت إجراء الدراسـة داخـل مركز الإصلاح والتأهيل والبالغ عددهن (50) نزيلة وموقوفة. إضافة إلى دراسـة الحالة التي تم تطبيقها على الحالات الموجودة بمراكز الإصلاح والتأهيل. وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد الدراسة من الفئة الشابة تحت سن (30)سنة، كمـا أن غالبيتهن قد حصلن على تعليم متدن، وان نسبة (48%) منهن من العازبات، كمـا بينت نتائج الدراسة أن مستوى النزيلات الاجتماعي والاقتصادي متدني جدا، إضافة إلى وجود اثر واضح للتنشئة الأسرية في اتجاهات النزيلات نحو السلوك المنحرف. كما بينت الدراسة أن أكثر نمط الجرائم ارتكابا من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا).

وفي المملكة العربية السعودية أجرى (السيف، 2004) دراسة هدفت إلـى معرفة العوامل المرتبطة بإجرام المرأة السعودية. وكذلك العوامل التي تحـد مـن الاستقرار والإشباع العاطفي عند الإناث (زوجات وبنات) في الأسـرة الـسعودية باعتبارها نواة المجتمع كما حددها نظام الحكم ، ومعرفة الآثار السلوكية المنحرفـة التي تنتج من جراء الحرمان العاطفي عند الإناث. وتكونت عينة الدراسة من النساء المحكوم عليهن بالسجن لارتكابها جريمة جنسية أو مخدرات أو مسكرات أو جرائم واعتداء وأموال وعددهن (228) امرأة محكوم عليها بالسجن في مؤسسات رعاية الفتيات وسجون النساء بالمملكة، حيث استخدم الباحـث الاسـتبانة للتوصـل إلـى مجموعة من النتائج من أبرزها أن نمط جريمة المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعيـة الزواج والفارق العمري مع الزوج حيث أن أكثر أنماط الجرائم المرتكبة هي قتـل الزوج الأكبر سناً بسبب فقدان الزوجة المودة والرحمـة مـن الـزوج أو بـسبب الحصول على المال، كما أن قتل الأزواج كان يعود في الغالب إلى حرمان الزوجة اقتصاديا وجنسيا.

وأجرى (بوخميس وبركو، 2006) دراسة في الجزائر بهدف الكشف عن العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري. وتكونت عينة الدراسة من (90) نزيلة من نزلاء السجون الجزائرية ارتكبن جرائم مختلفة في الفترة الواقعة من عام 1989-2005. ولتحقيق هدف الدراسة قام بوخميس وبركو بمراجعة ملفات النزيلات لتحديد طبيعة العوامل الديموغرافية المحيطة بهن، ومن ثم بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة طور بوخميس وبركو استبانة مكونة من 50 فقرة توزعت على ثلاثة محاور هي (العوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل النفسية). وبعد جمع البيانات وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل الدافعة بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة هي التغير الاجتماعي والأسري الذي أدى إلى تفكك الأسرة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى أن المرأة العازبة أكثر ارتكابا للجريمة من المرأة المتزوجة. وبينت الدراسة أن أكثر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة السجينة هي القتل ثم الدعارة، السرقة، فالزنا، وتتراوح مدة العقوبة المفروضة عليهن بين ست سنوات و15 سنة، وعلاوة على ذلك، اتضح أيضا أن السجينات استعملن كل ما يمكن أن يستعمله الرجل من وسائل لدى ارتكابهن للجرائم ضد الأصول، والأبناء والأزواج.

وفي دراسة أجراها (المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية، 2007) بهدف الكشف عن أنماط جرائم النساء وأسبابها تبين من استجابات أفراد عينة الدراسة والتي شملت 650 سجينة في مختلف سجون مصر أن جنايات القتل " المتعمدة " تحتل المرتبة الأولى في قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء بنسبة 33.6%. وتعتبر هذه النسبة قياساً بجرائم العنف الأخرى التي ترتكبها المرأة كبيرة جداً، الأمر الذي يشكل خطورة على المجتمع كله. كما بينت الدراسة ان تعدد الأسباب التي تدفع النساء لارتكاب مثل هذه الجرائم، و في مقدمتها " الانتقام" بنسبة 30% يليه "النزاع العائلي "بنسبة 14.7% ثم دافع العار بنسبة 12% والحصول على مال المجني عليه بنسبة 10.5% والتغطية على جريمة أخرى 6.3% وتسهيل

ارتكاب جناية أو جنحة 4.4% والدفاع عن النفس 3.8% و"الغيرة " بنسبة 1.5% ثم النزاع على أرض 1.3% والإرث 1.1% .

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الجرائم تسير في اتجاهين متوازيين الأول يرتبط بالأسباب المادية بعد التغييرات الحادة التي شهدها المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، أما السبب الثاني فيتعلق بالصراعات الأسرية التي ازدادت بعد نمو العلاقات الفردية وغياب التماسك الاجتماعي. وأشارت الدراسة إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على الجانب النفسي للمرأة و مدى رغبتها في ارتكاب الجريمة من هذه العوامل فترة " الدورة الشهرية ". حيث ثبت أن 45% من جرائم "النساء "تم ارتكابها في الأيام السابقة على الدورة الشهرية أو أثناءها أو بعد فترة قصيرة حيث تكون " المرأة " في هذه الفترة في أسوأ حالاتها النفسية وأكثر ميلاً للعنف.

التعقيب على الدراسات العربية

ويمكن القول أن الدراسات العربية ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الدور الأكبر في دفع النساء إلى ارتكاب الجرائم ومن هذه الدراسات دراسة (بوخميس وبركو، 2006) ودراسة (عبد الوهابن 2000) ودراسة (زعزوعي، 2002). إضافة إلى أن دراسة (السيف، 2004) توصلت إلى ان نمط جريمة المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الزواج والفارق العمري مع الزوج وفقدان الزوجة المودة والرحمة من الزوج، وحرمان الزوجة اقتصاديا وجنسيا. ويلاحظ على الدراسات العربية أنها لم تتطرق إلى انماط الجرائم لدى النزيلات ولم تربط هذه الانماط بنمط الشخصية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلة وهو ما ستقوم به الدراسة الحالية.

2.6.2 الدراسات الأجنبية

قامت ديلي (Daly, 1993) بإجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحديد أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء الأمريكيات ودور شخصيتهن في تحديد نمط الجريمة المرتكبة. وباستخدام بيانات وزار العدل الأمريكية للأعوام 1990-1993 للنزيلات المحكومات في عدة ولايات أمريكية بلغ مجموعهن 3456 حالة

بينت الدراسة أن معظم الجرائم التي ارتكبتها النساء هي تجارة المخدرات كنتيجـة للوضع الاقتصادي المتردي للمرأة أو إجبار الشريك لها على العمل معه فـي هـذه التجارة. كما كشفت الدراسة أن جرائم القتل التي ترتكبها النساء كانت أمـا بهـدف مادي أو بسبب الغيرة أو الحاجة للمال لشراء المخدرات. كما أشار ملخص بيانـات وزارة العدل إلى أن معظم هذه الفئة من النساء يعـانين مـن اضـطرابات نفـسية وعاطفية أدت بهن للهرب من حالتهن هذه نحو تعاطي المخدرات مما دفع بهن إلى ارتكاب الجرائم وخاصة السرقة والقتل وتجارة المخدرات وتعاطيها.

وكشف واطسون (Watson, 2001) في دراسة جريمة المرأة الأمريكية، والتي اعتمد فيها على تحليل نظري لبعض الدراسات التي أجريت في المجتمع الأمريكي ، أن (35%) من النساء المحكومات في سجون الحراسة الأمنية المخففة ارتكبن جرائم قتل من الدرجة الأولى وبينت الدراسة أن أهم أنواع الجرائم التي ترتكبها النـساء مرتبط بالحاجة الاقتصادية أو بالغيرة والخيانة الزوجية والتي تعد احد أهم العوامـل المسببة لقتل الشريك، كما وتساهم الظـروف الاقتـصادية المتأزمـة وتـداعياتها الاجتماعية بنمو نسبة الجريمة في الأسر السوداء بسبب عدم كفاية الدخل وتـدهور القيم الأسرية والصراع المستمر بين الزوجين. وأوضحت الدراسة ان الأسرة التـي يسودها العنف تتسم بخصائص بنائية محددة تتمثل في انخفاض مـستوى التفاعـل الزوجي وجنوح الزوجة نحو الإجرام.

أجرى هيللبرن (Helibrun, 2003) دراسة في ألمانيا بهدف الكشف عن السلوك الإجرامي للمرأة الألمانية مقارنة بالسلوك الجرمي للرجل. وتكونت عينة الدراسـة من 351 جريمة ارتكبتها نساء مقابل 220 جريمة ارتكبها رجال في عـام 2002. وبإجراء التحليل المقارن بين الجرائم من حيث نوعها ونمـط تكرارهـا، خلـصت الدراسة إلى أن النساء يرتكبن جرائم السرقة والنشل وترويج المخدرات بنسب اكبر من الرجال وذلك اما بسبب دوافع اقتصادية مثل الحاجة للمـال للحـصول علـى المخدرات أو بسبب طبيعة عمل الصديق الذي كان في اغلب الحالات مجرما.

وبينت الدراسة المسحية لمكتـب خـدمات وتأهيـل المحكـومين الأمريكـي (Services and Qualification Office, 2004) أن عدد الإنـاث المحكومـات زاد

بنسبة (101%) في الفترة من عام 1994- 2004، كما تمثل النساء ما نسبته (7%) من مجموع عدد الأشخاص المحكومين في سجن نيو ساوث ويلز الأمريكية. وبينت الدراسة أن أسباب ارتكاب الجرائم هي إما أسباب اقتصادية مرتبطة بالانضمام إلى العصابات أو لأسباب اجتماعية مثل الخلافات الزوجية والحرمان العاطفي والجنسي. وكشفت الدراسة أن مدة محكومية النساء تتراوح ما بين سنة و25 سنة بحسب نمط الجريمة المرتكبة وان معظم المحكومات من 10سنوات فأكثر يعانين من اضطرابات نفسية ومن الشراسة والعدوانية؛ إذ أنهن ارتكبن مخالفات في السجن أكثر من غيرهن من المحكومات.

وقام بونانو (Buonanno, 2005) بتحليل الجرائم التي ترتكبها النساء لأهداف اقتصادية أو لأسباب اجتماعية. وباستخدام منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، قام الباحث بالاطلاع على قضايا (550) سجينة ايطالية ومقابلتهن حيث طرح عليهن سؤالا حول نوع جريمتهن وسبب ارتكابها. وبينت الدراسة ان تدني الدخل والفقر كانت من أهم مسببات جرائم السرقة والاختطاف والانضمام للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت (23%) من السجينات أنهن ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو احد أفراد الأسرة بسبب غياب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة.

وقام كريستوفر و كريكيت (Christopher & Cricket, 2005) بتحليل حالة النساء محكومات بجرائم مختلفة في ولاية فلوريدا الأمريكية. وتكونت عينة الدراسة من (279) محكومة من أصل (940) محكوم في سجن ولاية فلوريدا المركزي. و باستخدام التحليل الهرمي والعنقودي Hierarchical cluster analysis بينت الدراسة أن هناك أنماط معينة تجمع بين هذه الفئة من السيدات وهي الانطواء والعدوانية. كما بينت الدراسة أن معظم الجرائم التي تم ارتكابها تعود لأسباب اقتصادية مثل تجارة المخدرات وسرقة السيارات والقتل بهدف السرقة.

وأجرى شوي (Choi, 2006) دراسة في كوريا هدفت إلى تحليل ومناقشة الإحصائيات الرسمية حول الجرائم التي ترتكبها النساء في كوريا. ولتحقيق هذا

الهدف تم إتباع منهجية البحث النوعي القائمة على تحليل الوثائق، حيث قام الباحث بمراجعة وتحليل عينة مكونة من 345 جريمة ارتكبتها إناث، كما قام بإجراء مقابلات نوعية مع 33 امرأة يقضين إحكاما بالسجن مدى الحياة نتيجة لارتكاب جرائم مختلفة. وبينت الدراسة أن معظم الجرائم التي ترتكبها النساء في كوريا ناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية أو التفكك الأسري. كما بينت الدراسة أن جريمة الاحتيال هي أكثر الجرائم شيوعا، تلاها جريمتي البغاء والعنف الأسري، بينما كانت جريمة القتل هي الأقل بين نسبة الجرائم المرتكبة. أخيرا خلصت الدراسة إلى أن معظم مرتكبات الجرائم أتين من أسر فقيرة حيث اتسمت العلاقة بين أفراد الأسرة بالتفكك والصراعات الداخلية.

وأجرى تشوكازي (Chukuezi, 2006) دراسة في نيجيريا بهدف تحليل الجرائم النسائية في نيجيريا من جانب تطورها التاريخي والنوعي. وتكونت عينة الدراسة من إصدارات المحاكم ووزارة الداخلية النيجيرية في الفترة من 2000- 2005. وبعد إجراء التحليل بينت الدراسة أن هناك إعدادا متزايدة من النساء النيجيريات يشاركن في أفعال جرمية كنتيجة لسوء الوضع الاقتصادي و بسبب التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد. كما أشارت الدراسة أن عدد جرائم السرقة تتزايد بشمل واسع بين النساء بسبب حاجتهن للمال لإعالة الأسرة إما بسبب فقدان الزوج بسبب الحرب أو الهجران وترك مسؤولية الأسرة للمرأة.

أجرت تايرا وجرين و ريتشموند (Taira, Green and Richmond, 2007) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الكشف عن حجم الجرائم التي ترتكبها المرأة في هاواي وطبيعتها. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الإحصائية لجرائم المرأة والصادرة عن دائرة الشرطة في هاواي، ومن ثم إجراء مقابلات فردية مع عينة مكونة من 12 نزيلة في إحدى السجون التابعة للولاية. وبينت الدراسة أن الأرقام الإحصائية لجرائم المرأة في الولاية تتزايد بما نسبته 4% سنويا حيث احتلت مدينة هونولولو المرتبة الأولى في جرائم المرأة. أما عن طبيعة الجرائم المرتكبة فهي السطو و القتل وامتهان مهن مخالفة للقانون مثل بيع المخدرات والدعارة. اما

عن أسباب ارتكاب الجرائم فكانت معظمها لأسباب اقتصادية أو بـسبب الانـضمام لإحدى العصابات المحلية.

التعقيب على الدراسات الأجنبية

يمكن القول أن الدراسات الأجنبية أعطت صورة واضحة عـن الخـصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المحكومة وخصوصا أن هذه الدراسات أجريت فـي مناطق ومجتمعات مختلفة، حيث بينت معظم الدراسات الأجنبية أن الفقر والعنـف الأسري والخلافات الزوجية ومحاولة إرضاء الشريك كانت من أهم أسباب ارتكاب نمط معين من الجرائم مثل السرقة وتجارة المخدرات وتعاطيهـا و القتـل بهـدف السرقة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها سوف تقوم باستخدام أداتين، الاولى وهي عبارة عن استبانة لتحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنزيلات والثانية هي اختبار آيزنك لأنماط الشخصية وصولا لربط الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمحكومات ونمط شخصيتهن بنوع الجريمة المرتكبة.

7.2: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمـط شخـصية النزيلـة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للنزيلـة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للنزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضع الزواجي لوالـدي النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة والد النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي الوالـد النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

الفرضية الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مهنة والدة النزيلة وبـين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الفرضية التاسعة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي لوالدة النزيلة وبين الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الفرضية العاشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد أفراد أسرة النزيلـة وبين الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الحادية عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع العلاقة مـع الأسرة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الفرضية الثانية عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بـين سـبب الخـلاف الأسري وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الفرضية الثالثة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمل النزيلة وبـين نمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الرابعة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكان إقامة النزيلة وعدد غرف البيت وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية الخامسة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملكية السكن الذي تقيم فيه النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية السادسة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قيمة إيجار السكن الذي تقيم فيه النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها.

الفرضية السابعة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل الـشهري للأسرة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها.

2.8: خلاصة الفصل:

استعرض هذه الفصل التراث النظري المتعلق بالجريمة والنظريات المرتبطة بها، إضافة إلى استعراض أنواع الجرائم التي ترتكبها المرأة وواقع جرائم النساء في العالم والوطن العربي والمملكة الأردنية الهاشمية. كما استعرضنا في هذه الفـصل الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، حيث وضعت في نهايتها تعقيبا عاما على هذه الدراسات يبين موقع الدراسة الحالية منها. وأخيرا تم وضع مجموعة من الفرضيات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي، والذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بقصد تجميع الحقائق والبيانات، واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل المجتمع، معتمدين في ذلك على تجميع الحقائق الجارية حالياً. فعند تحليل الظروف يتم الحصول على حقائق حول الموقف أو صورة من الظروف السائدة. كما أن المسح لا يعني الوصول فقط إلى الحقائق، ولكن يمكن اعتبار ما تم الحصول عليه إضافة إلى المعرفة البشرية " ويجب أن يؤدي إلى حل المشكلة القائمة أو محاولة الحد منها.

2.3 مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الحالية جميع النزيلات المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في المملكة الأردنية الهاشمية. وتم الاعتماد على المسح الشامل لجميع النزيلات البالغ عددهن (160) نزيلة باعتبارها الفئة المستهدفة للدراسة.

3.3 أداة جمع البيانات

يتألف استبيان الدراسة من شقين:

الشق الاول: ويتضمن المتغيرات المستقلة التالية:

1) المستوى التعليمي ويتضمن (لا تقرأ ولا تكتب، دون الثانوية العامة، الثانوية، البكالوريوس، دراسات عليا).
2) العمر ويتضمن الفئات العمرية التالية (أقل من 20-29 سنة، 30- 39 سنة، 40 سنة فما فوق)
3) الحالة الاجتماعية وتتضمن: (عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة، أخرى).
4) مكان الإقامة ويتضمن: (مدينة، ريف،بادية).

5) الدخل الشهري ويتضمن: (أقل من100 دينار، 100- أقل من 200 دينار، 200 دينار فما فوق).

6) مهنة النزيلة وتتضمن: (موظفة، عمل حر، صاحبة حرفة، ربة بيت، بلا عمل).

الشق الثاني: مقياس نمط الشخصية والذي يتكون من ثلاثة مقاييس فرعية هي : الانبساطية Extraverion ويشمل عشرون بنداً ، ومقياس العصابية Neuroticism ويشمل ثلاثة وعشرون بنداً ، ومقياس الذهانية Psychoticism ويشمل خمسة وعشرون بنداً .

4.3 صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق استبانة الدراسة تم عرضها على (8) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية في جامعة اليرموك (ملحق رقم ب)، حيث طلب منهم إبداء الرأي حول درجة ملائمة الفقرات لقياس أهداف الدراسة، ومدى وضوح العبارات ودقة الصياغة اللغوية. وتم الاستفادة من ملحوظات المحكمين ونسبة الإجماع والتي كانت (80%) على الفقرات (ملحق رقم أ)

5.3 ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات استبانة الدراسة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test- Retest) وذلك بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (20) مبحوثة من مجتمع الدراسة وبفارق أسبوعين بين كل تطبيق. وتم حساب قيم معامل الثبات لمجال أنماط الشخصية والجدول (1) يبين ذلك:

الجدول1

قيم معامل الثبات لمجالات أنماط الشخصية والمجموع الكلي لهما

الرقم	النمط	قيمة الثبات
1	الانبساطية	0.91
2	العصابية	0.91
3	الذهانية	0.90
المجموع الكلي		**0.94**

يظهر من الجدول 1 أن قيمة الثبات لمقياس نمـط الشخـصية بلـغ 0.94، وتراوحت قيمة لمجالات المقياس بـين (0.90 – 0.91)، كـان أعلاهـا لمجـالي "الانبساطية، والعصبانية"، وهي قيم مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

6.3: إجراءات الدراسة:

لغايات تنفيذ الدراسة تم اتخاد الإجراءات التالية:

1- الحصول على كتاب تسهيل مهمة تطبيق ومتطلبات الدراسة من عمادة البحـث العلمي في جامعة مؤتة. أنظر ملحق رقم (ج).
2- الحصول على موافقة مركز إصلاح وتأهيل الجويدة على تطبيق الدراسة.
3- تم تطوير أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسـات الـسابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وتم استخدام اختبار ايزنك والتأكد من صدق وثبات الأداة.
4- اختيار عينة الدراسة وتكونت من نزيلات مركز إصلاح وتأهيل النـساء، وتـم توزيع الاستبيانات على أفراد العينة ، حيث أشرفت الباحثة على تعبئتها من قبل النزيلات ومن ثم استردادها.
5- جمع الاستبانات، وإدخال البيانات في الحاسوب ومعالجتها، وإجراء التحلـيلات الإحصائية المناسبة عن طريق برنامج الـ (SPSS). للتوصل إلى الإجابة عـن أسئلة الدراسة.
6- تفسير النتائج، وتقديم التوصيات اللازمة بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها.

7.3: المعالجة الإحصائية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميـع فقرات وأسئلة أدوات الدراسة، كما تم تطبيق اختبار (Chi- Square) للكشف عن أثر إجابات أفراد عينة الدراسة والدلالة الإحصائية لها.

8.3: الخلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم إتباعها في تحديد مجتمع الدراسة وكذلك خطوات إعداد أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وتطويرها، والتحقق من صدقها وثباتها، وكذلك الإجراءات المتبعة في تطبيـق الدراسـة ومتغيراتهـا، والتحليلات الإحصائية التي سيتم بموجبها معالجة البيانات، واستخراج النتائج.

الفصل الرابع
عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء، وقد تم عرض النتائج من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة التالية:

قبل البدء بعرض النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة لا بد من عرض التكرارات والنسب المئوية لأنماط الجرائم المرتكبة من قبل النزيلات في مركز إصلاح النساء، والجدول (2) يوضح ذلك"

1.4 النتائج المتعلقة بأنماط الجرائم التي ارتكبتها النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة

الجدول 2

التكرارات والنسب المئوية الأنماط الجرائم المرتكبة لدى النزيلات في مركز إصلاح النساء

الرقم	نمط الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
1	جرائم القتل	28	%17.5
2	الشروع في القتل	5	%3.1
3	السرقة والنشل	29	%18.1
4	مخدرات	15	%9.4
5	شيكات	10	%6.3
6	احتيال وتزوير	18	%11.3
7	تسول أو تشرد	15	%9.4
8	شهادة زور	3	%1.9
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	35	%21.9
10	جرائم أخرى	2	%1.3
المجموع		**160**	**%100**

يبين الجدول رقم 2 أن قيم التكرارات لأنماط الجريمة المرتكبة في مراكـز إصلاح النساء تراوحت بين (2 – 35)، وكان أعلاها "جرائم أخلاقية (زنا ودعارة) بنسبة مئوية بلغت 21.9%، تلاه "جرائم القتل" بنسبة مئوية بلغـت 20.6%، أمـا "جرائم السرقة" والنشل فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت 18.1%. كمـا يبين الجدول أيضا أن "جرائم أخرى" احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة مئويـة بلغـت 1.3%.

2.4: النتائج المتعلقة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعيـة لمرتكبـات الجـرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنـسب المئويـة للخـصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم في مركـز إصـلاح وتأهيـل النـساء. والجداول (1-19) توضح هذه الخصائص.

أولا: المتغيرات الاجتماعية:

متغير المستوى التعليمي للنزيلة:

الجدول 3

التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي للنزيلة.

الرقم	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
1	لا تقرأ ولا تكتب	18	**%**11.3
2	أساسي	50	**%**31.3
3	ثانوي	61	**%**38.1
4	دبلوم متوسط	15	**%**9.4
5	جامعية	15	**%**9.4
6	دراسات عليا	1	**%**0.6
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 3 قيم التكرارات لمتغير المستوى التعليمي تراوحـت بين (1 – 61)، وكان أعلاها للمستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 38.1%،

يليه المستوى التعليمي "أساسي" بنسبة مئوية 31.3%، بينما كان أدنى تكرار للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية بلغت 0.6%

متغير العمر للنزيلة:

الجدول 4

التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 20 – 29 سنة	101	%63.1
2	30- 39 سنة	46	%28.8
3	40 سنة فما فوق	13	%8.1
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 4 أن قيم التكرارات لمتغير العمر تراوحت بين (13 – 101)، وكان أعلاها للعمر "أقل من 20- 29 سنة" بنسبة مئوية بلغت 63.1%، بينما احتلت الفئة العمرية "40 سنة فما فوق" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 8.1%.

متغير الحالة الاجتماعية للنزيلة:

الجدول 5

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية

الرقم	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
1	عزباء	48	%30.0
2	متزوجة	70	%43.8
3	مطلقة	30	%18.8
4	أرملة	12	%7.5
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 5 أن قيم التكرارات لمتغير الحالة الاجتماعية تراوحت بين (12 – 70)، وكان أعلاها للحالة الاجتماعية "متزوجة" بنسبة مئوية

بلغت 43.8% ، يليه الحالة الاجتماعية "عزباء" بنسبة مئوية بلغت 30.0%، وأخير الحالة الاجتماعية "أرملة" بنسبة مئوية بلغت 7.5% .

متغير وضع الزواجي لوالدي النزيلة:

الجدول 6

التكرارات والنسب المئوية لمتغير وضع الزواجي لوالدي النزيلة

الرقم	الوضع	التكرار	النسبة المئوية
1	مطلقان	24	%15.0
2	متوفيان	22	%13.8
3	احدهما متوفي	43	%26.9
4	معا حاليا	61	%38.1
5	غير ذلك	10	%6.3
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 6 أن قيم التكرارات لمتغير وضع الوالدان تراوحت بين (10 – 61)، وكان أعلاها للوضع "معا حاليا" بنسبة مئوية بلغت 38.1% ، يليه الوضع "احدهما متوفي" بنسبة مئوية بلغت 26.9%، بينما احتل الوضع "غير ذلك" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 6.3% .

متغير مهنة الوالد:

الجدول7

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مهنة الوالد

الرقم	مهنة الوالد	التكرار	النسبة المئوية
1	موظف	23	%14.4
2	عمل حر	78	%48.8
3	صاحب حرفة	15	%9.4
4	بلا عمل	22	%13.8
5	متقاعد	22	%13.8
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 7 أن قيم التكرارات لمتغير مهنة الوالد تراوحت بين (15 – 78)، وكان أعلاها لمه

نة الوالد "عمل حر" بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالد "صاحب حرفة" بنسبة مئوية بلغت 9.4%.

المستوى التعليمي للوالد:

الجدول 8

التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي للوالد

الرقم	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
1	لا يقرأ ولا تكتب	34	21.3%
2	أساسي	74	46.3%
3	ثانوي	35	21.9%
4	دبلوم متوسط	4	2.5%
5	جامعية	12	7.5%
6	دراسات عليا	1	0.6%
	المجموع	**160**	**100%**

يظهر من الجدول رقم8 أن قيم التكرارات لمتغير المستوى التعليمي تراوحت بين (1 – 74)، وكان أعلاها للمستوى التعليمي "أساسي" بنسبة مئوية بلغت 46.3% يليه المستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 21.9%، بينما أدنى تكرار كان للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية بلغت (0.6%)

متغير مهنة الوالدة:

الجدول 9

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مهنة الوالدة

الرقم	مهنة الوالدة	التكرار	النسبة المئوية
1	موظفة	4	2.5%
2	عمل حر	12	7.5%
3	صاحبة حرفة	6	3.8%
4	بلا عمل	26	16.3%
5	ربة بيت	112	70.0%
	المجموع	**160**	**100%**

يظهر من الجدول رقم 9 أن قيم التكرارات لمتغير مهنة الوالدة تراوحت بين (4 – 112)، وكان أعلاها لمهنة الوالدة "ربة بيت" بنسبة مئويـة بلغـت 70.0% ، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالدة "موظفة" بنسبة مئوية بلغت 2.5%.

المستوى التعليمي لوالدة النزيلة:

الجدول 10

التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي للوالدة

الرقم	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
1	لا تقرأ ولا تكتب	68	%42.5
2	أساسي	59	%36.9
3	ثانوي	21	%13.1
4	دبلوم متوسط	5	%3.1
5	جامعية	5	%3.1
6	دراسات عليا	2	%1.3
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 10 أن قيم التكرارات لمتغير المستوى التعليمي لوالدة النزيلة تراوحت بين (2 – 68)، وكان أعلاها للمستوى التعليمي "لا تقرأ ولا تكتب" بنسبة مئوية بلغت 42.5% ، يليه المستوى التعليمي "أساسي بنسبة مئويـة بلغـت 36.9%، بينما أدنى تكرار كان للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية بلغت 1.3%

عدد أفراد الأسرة:

الجدول 11

التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد أفراد الأسرة

الرقم	عدد الأفراد	التكرار	النسبة المئوية
1	5-1	47	%29.4
2	11-6	93	%58.1
3	17-12	20	%12.5
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 11 أن قيم التكرارات لمتغير عـدد أفـراد الأسـرة تراوحت بين (20 – 93)، وكان أعلاها لعدد أفراد الأسرة "6-11 فرد"، تلاه عدد أفراد بلغ "1-5"، بينما أدنى تكرار كان للعدد "12-17 فرد".

متغير كيف تقيم علاقتك مع أسرتك:

الجدول 12

التكرارات والنسب المئوية لمتغير كيف تقيم علاقتك مع أسرتك

الرقم	نوع العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
1	وفاق	44	%27.5
2	خلاف	116	%72.5
المجموع		**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 12 أن قيمة التكرار لنوع العلاقة "وفاق" بلغـت (44) وبنسبة مئوية 27.5%، ولنوع العلاقة "خلاف" بلغت (116) وبنسبة مئوية 72.5%.

-متغير سبب الخلاف إن كان موجوداً في العلاقة الأسرية:

الجدول 13

التكرارات والنسب المئوية لمتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية

الرقم	سبب الخلاف	التكرار	النسبة المئوية
1	قسوة التعامل بين أفراد الأسرة	56	%48.3
2	مشكلات مادية تعاني منها الأسرة	28	%24.1
3	زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي	6	%5.2
4	جميع ما ذكر	26	%22.4
المجموع		**116**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 13 أن قيم التكرارات لمتغير سبب الخلاف في العلاقة الأسرية تراوحت بين (6 – 56)، وكان أعلاها للسبب "قسوة التعامل بـين أفـراد الأسرة" بنسبة مئوية 48.3%، تلاه " مشكلات مادية تعاني منها الأسرة" بنسبة مئوية

24.1%، بينما أدنى تكرار كان للسبب "زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي" بنسبة مئوية (5.2%). ويلاحظ أن جميع أسباب الخلاف هذه تكررت عند (26) نزيلة وبنسبة مئوية بلغت 22.4%.

ثانيا: المتغيرات الاقتصادية:

متغير عمل النزيلة السابق:

الجدول 14

التكرارات والنسب المئوية لمتغير عمل النزيلة السابق

الرقم	عمل النزيلة	التكرار	النسبة المئوية
1	موظفة	33	%20.6
2	عمل حر	36	%22.5
3	صاحبة حرفة	15	%9.4
4	بلا عمل	52	%32.5
5	ربة بيت	24	%15.0
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 14 أن قيم التكرارات لمتغير مهنة النزيلات تراوحت بين (7 – 45)، وكان أعلاها لمهنة "بلا عمل" بنسبة مئوية بلغت 32.5%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة "صاحبة حرفة" بنسبة مئوية بلغت 9.4%.

متغير مكان الإقامةالنزيلة:

الجدول 15

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مكان الاقامة

الرقم	مكان الاقامة	التكرار	النسبة المئوية
1	مدينة	125	%78
2	ريف	30	%18
3	بادية	5	%3
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 15 أن قيم التكرارات لمتغير مكان الاقامة تراوحـت بين (5 – 125)، وكان أعلاها لمكان الاقامة"المدينة" بنسبة مئويـة بلغـت 78% ، بينما أدنى تكرار لمكان الاقامة "بادية" وبنسبة مئوية بلغت 3%.

متغير عدد غرف البيت النزيلة:

الجدول 16

التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد غرف البيت

الرقم	عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية
1	1	10	%6.3
2	2	46	%28.8
3	3	40	%25.0
4	4 فما فوق	64	%40.0
المجموع		**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 16 أن قيم التكرارات لمتغير عدد غرف البيت تراوحت بين (10 – 64)، وكان أعلاها لعدد الغرف "4 فما فـوق" بنـسبة مئويـة بلغـت 40.0%، بينما كان أدنى تكرار كان لعدد الغرف "1" بنسبة مئوية 6.3%.

متغير ملكية السكن النزيلة:

الجدول 17

التكرارات والنسب المئوية لمتغير ملكية السكن

الرقم	نوع العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
1	ملك	89	%55.6
2	مستأجر	71	%44.4
المجموع		**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 17 أن قيمة التكرار لملكية السكن "ملك" بلغـت (89) بنسبة مئوية بلغت 55.6%، ولملكية السكن "مستأجر" بلغت (71) بنسبة مئوية بلغت 44.4%.

متغير قيمة إيجار السكن النزيلة:

الجدول 18

التكرارات والنسب المئوية لمتغير قيمة إيجار السكن

الرقم	إيجار السكن	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 50 دينار	14	%19.7
2	50- 90 دينار	44	%62.0
3	90 دينار فما فوق	13	%18.3
	المجموع	**71**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 18 أن قيم التكرارات لمتغير قيمة إيجار السكن تراوحت بين (13 – 44)، وكان أعلاها للإيجار "50- 90 دينار"، بينما أدنى تكرار كان للإيجار "90 دينار فما فوق".

متغير الدخل الشهري للأسرة النزيلة:

الجدول 19

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مقدار الدخل الشهري للأسرة

الرقم	الدخل الشهري للأسرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 100 دينار	27	%16.9
2	100-200 دينار	55	%34.4
3	200 دينار فما فوق	78	%48.8
	المجموع	**160**	**%100**

يظهر من الجدول رقم 19 أن قيم التكرارات لمتغير الدخل الشهري للأسرة تراوحت بين (27 – 78)، وكان أعلاها للدخل "200 دينار فما فوق" بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان للدخل "أقل من 100 دينار" بنسبة مئوية بلغت 16.9%.

3.4: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط شخصية النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب قيم التكرارات والنسب المئوية لأنماط الشخصية لمرتكبات الجرائم في مركز إصلاح وتأهيل النساء وذلك بإيجاد المتوسط الحسابي لمجموعة الأسئلة التابعة لكل نمط واعتبار النمط الذي له أعلى متوسط حسابي هو النمط السائد عند تلك الحالة، كما تم تطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في أنماط الجرائم تبعا لاختلاف الأنماط الشخصية، والجداول التالية تبين ذلك:

الجدول (20)

التكرارات والنسب المئوية لأنماط الشخصية السائدة لدى نزيلات مركز إصلاح النساء

الرقم	النمط	العدد	النسب المئوية
1	الانبساط	53	%33.1
2	العصابية	88	%55.0
3	الذهانية	19	%11.9
	المجموع	**160**	**%100.**

يبين الجدول رقم 20 الأنماط الشخصية السائدة لدى النزيلات في مركز إصلاح النساء وقد كان أعلى تكرار (88) لنمط الشخصية "العصابية"، يليه نمط الشخصية "الانبساط" بتكرار (53)، بينما أدنى تكرار كان لنمط الشخصية "الذهانية"، من هنا يمكن استخلاص أن النمط السائد لدى النزيلات في مركز إصلاح النساء هو نمط العصابية. وللكشف عن وجود فروق في أنماط الجرائم تبعا لاختلاف الأنماط الشخصية تم تطبيق اختبار كاي، والجدول 21 يوضح ذلك:

الجدول (21)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لأنماط الشخصية

الرقم	نمط الجريمة		نمط الشخصية			قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			الانبساطية	العصابية	الذهانية		
1	**القتل**	**تكرار**	5	20	3	18.50	0.00
		نسبة	%3.1	%12.5	%1.9		
2	**الشروع بالقتل**	تكرار	2	3	0	0.20	0.65
		نسبة	%1.3	%1.9	%0.0		
3	**السرقة والنشل**	تكرار	9	16	4	7.51	0.02
		نسبة	%5.6	%10.0	%2.5		
4	**مخدرات**	تكرار	9	6	0	0.60	0.43
		نسبة	%5.6	%3.8	%0.0		
5	**شيكات**	تكرار	6	2	2	3.20	0.20
		نسبة	%3.8	%1.3	%1.3		
6	**احتيال وتزوير**	تكرار	7	10	1	7.00	0.03
		نسبة	%4.4	%6.3	%0.6		
7	**تسول أو تشرد**	تكرار	6	6	3	1.20	0.45
		نسبة	%3.8	%3.8	%1.9		
8	**شهادة زور**	تكرار	0	3	0	-	-
		نسبة	%0.0	%1.9	%0.0		
9	**جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)**	تكرار	9	20	6	9.30	0.01
		نسبة	%5.6	%12.5	%3.8		
10	**جرائم أخرى**	تكرار	0	2	0	-	-
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.0		
المجموع الكلي		**تكرار**	**53**	**88**	**19**	**22.78**	**0.19**
		نسبة	**%33.1**	**%55.0**	**%11.9**		

يظهر من الجدول رقم 21 ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف نمط الشخصية (18.50) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لمتغير نمط الشخصية وقد وجد أن أعلى التكرارات كانت للنمط "العصابية".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف نمط الشخصية (0.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف نمط الشخصية.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف نمط الشخصية (7.51) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف نمط الشخصية، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لنمط "العصابية".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف نمط الشخصية (0.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف نمط الشخصية.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف د نمط الشخصية (3.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف نمط الشخصية.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف نمط الشخصية (7.00) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال

والتزوير تبعا لاختلاف نمط الشخصية، وقد وجد أن أعلى التكرارات كانت للنمط "العصابية".

7- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف نمط الشخصية (1.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف نمط الشخصية.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف نمط الشخصية (9.31) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف نمط الشخصية، وقد وجد أن أعلى تكرار كان للنمط "العصابية".

9- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف نمط الشخصية (22.78) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف نمط الشخصية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للنزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

للإجابة عن هذا تم تطبيق اختبار مربع كاي (χ^2) للكشف عن وجود فروق في أنماط الجرائم تبعا لاختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، والجداول (22) يبين ذلك:

أولا: المتغيرات الاجتماعية.

- متغير المستوى التعليمي للنزيلة :

الجدول (22)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للمستوى التعليمي للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		المستوى التعليمي: لا تقرا ولا تكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعية	دراسات عليا	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	1	10	14	0	2	1	25.92	0.00
		نسبة	%0.6	%6.3	%8.8	0.05	%1.3	%0.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	1	3	1	0	0	1.60	0.44
		نسبة	%0.0	%0.6	%1.9	%0.6	%0.0	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	12	12	0	0	0	3.37	0.18
		نسبة	%3.1	%7.5	%7.5	%0.0	%0.0	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	1	4	6	1	3	0	6.00	0.19
		نسبة	%0.6	2.5%	%3.8	%0.6	%1.9	%0.0		
5	شيكات	تكرار	0	2	1	3	4	0	2.00	0.57
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.6	%1.9	%2.5	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	2	6	6	4	0	2.44	0.48
		نسبة	%0.0	%1.3	%3.8	%3.8	2.5%	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	7	6	2	0	0	0	2.80	0.24
		نسبة	%4.4	%3.8	%1.3	%0.0	%0.0	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	2	0	0	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.6	%1.3	0.0%	0.0%	0.0%		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	4	12	14	4	1	0	18.26	0.00
		نسبة	%2.5	%7.5	%8.8	%2.5	%0.6	%0.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	1	0	1	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.0	0.0%	0.6%	%0.0	0.6%	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**18**	**50**	**61**	**15**	**15**	**1**	**89.53**	**0.00**
		نسبة	**%11.3**	**31.3%**	**38.1%**	**%9.4**	**%9.4**	**%0.6**		

يظهر من الجدول رقم (22) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط **جريمة القتل** تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلات (25.92) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة

(α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتـل تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة، ومن خلال قيم التكـرارات يلاحـظ أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "ثانوي"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "أساسي" والتي لا تقرأ ولا تكتب.

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة (1.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة (3.37) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة السرقة والنشل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمـة المخـدرات تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة (6.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة المخدرات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة (2.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة (2.44) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة (2.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى

الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الـزور تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة شهادة الزور تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة (18.26) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فـروق فـي التكـرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمـستوى التعليمـي "ثانوي"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "دراسات عليا".

10- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الاخرى تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة.

11- بلغت قيمة الاختبار(χ^2) **للمجموع الكلي**/ نمط الجريمة تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة (89.53) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للنزيلة، ومن خلال قـيم النـسب المئويـة يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمستوى التعليمـي "ثـانوي"، ولجرائم القتل للمستوى التعليمي "ثانوي" أيضا.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (23)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعمر للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		العمر: أقل من 20 – 29 سنة	العمر: من 30 – 39 سنة	العمر: 40 سنة فأكثر	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	14	13	1	11.21	0.00
		نسبة	%8.8	%8.1	%0.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	2	1	2	0.40	0.81
		نسبة	%1.3	%0.6	%1.3		
3	السرقة والنشل	تكرار	22	7	0	7.75	0.01
		نسبة	%13.8	%4.4	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	11	4	0	3.26	0.07
		نسبة	%6.9	%2.5	%0.00		
5	شيكات	تكرار	4	4	2	0.80	0.67
		نسبة	%2.5	%2.5	%1.3		
6	احتيال وتزوير	تكرار	10	8	0	0.22	0.63
		نسبة	%6.3	%5.0	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	11	4	0	3.26	0.07
		نسبة	%6.9	%2.5	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	3	0	0	-	-
		نسبة	%1.9	%0.0	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	23	5	7	16.68	0.00
		نسبة	%14.4	%3.1	%4.4		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	0	1	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.0	%0.6		
المجموع الكلي		تكرار	**101**	**46**	**13**	**39.17**	**0.00**
		نسبة	**%63.1**	**%28.8**	**8.1**		

يظهر من الجدول رقم (23) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعـا لاخـتلاف العمـر للنزيلة (11.21) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (α=0.05)

وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعمر "أقل من 20- 29 سنة"، بينما أدناها كان للعمر "40 سنة فما فوق".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (0.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف عمر للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (7.75) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف عمر للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعمر "أقل من 20- 29 سنة"، بينما أدناها كان للعمر "40 سنة فما فوق".

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (3.26) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف عمر النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (0.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف عمر النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (0.22) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف عمر النزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (3.26) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف عمر النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (16.68) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعمر "أقل من 20- 29 سنة"، بينما أدناها كان للعمر "30-39 سنة".

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخرى تبعا لاختلاف عمر النزيلة.

10- بلغت قيمة الاختبار للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف العمر للنزيلة (39.17) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للعمر "أقل من 20-29 سنة".

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للنزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الجدول (24)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للحالة الاجتماعية للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		الحالة الاجتماعية				قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة		
1	القتل	تكرار	4	4	8	12	6.28	0.09
		نسبة	%2.5	%2.5	%5.0	%7.5		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	4	1	0	1.80	0.8
		نسبة	%0.0	%2.5	%0.6	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	6	16	7	0	6.27	0.04
		نسبة	%3.8	%10.0	%4.4	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	6	7	2	0	2.80	0.24
		نسبة	%3.8	4.4%	%1.3	0.0%		
5	شيكات	تكرار	3	7	0	0	1.60	020
		نسبة	%1.9	%4.4	%0.0	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0	0	0.88	0.34
		نسبة	%4.4	%6.9	%0.0	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	7	4	4	0	1.20	0.54
		نسبة	%4.4	%2.5	%2.5	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	2	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.6	%1.3	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	15	14	6	0	4.17	0.12
		نسبة	%9.4	%8.8	%3.8	%0.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	2	0	0	-	-
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.0	%0.0		
المجموع الكلي		تكرار	**48**	**70**	**30**	**12**	**92.38**	**0.00**
		نسبة	**%30.0**	**%43.8**	**18.8%**	**%7.5**		

يظهر من الجدول رقم (24) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف الحالـة الاجتماعية للنزيلة (6.28) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عنـد مـستوى

الدلالة (0.05=α) وهذا يدل على عدم وجود فـروق فـي التكـرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الـشروع بالقتـل تبعـا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05=α) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05=α) وهذا يدل على عدم وجود فـروق فـي التكـرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الـسرقة والنـشل تبعـا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (6.27) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05=α) وهذا يدل على وجود فروق في التكـرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للحالة الاجتماعية "متزوجة".

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعـا لاخـتلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (2.80) وهي قيمة غير دالـة إحـصائيا عنـد مستوى الدلالة (0.05=α) وهذا يدل علـى عـدم وجـود فـروق فـي التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية (1.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (0.05=α) وهذا يدل على عدم وجود فروق فـي التكـرارات لجريمـة الشيكات تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (0.88) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05=α) وهذا يدل على عدم وجود فـروق فـي التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف الحالـة الاجتماعيـة للنزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (1.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (4.17) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة.

10- بلغت قيمة الاختبار للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة (92.38) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت لجرائم السرقة والنشل للحالة الاجتماعية "متزوجة".

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضع والدي النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها.

الجدول (25)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لوضع الوالدان للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		وضع الوالدان: مطلقان	متوفيان	احدهما متوفي	معا حاليا	غير ذاك	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	3	5	5	12	3	9.85	0.04
		نسبة	%1.9	%3.1	%3.1	%7.5	%1.9		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	0	4	0	0	1.50	0.18
		نسبة	%0.6	%0.00	%2.5	%0.0	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	6	3	8	12	0	5.89	0.11
		نسبة	%3.8	1.9%	%5.0	%7.5	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	4	0	6	4	1	3.40	0.33
		نسبة	2.5%	0.0%	%3.8	2.5%	0.6%		
5	شيكات	تكرار	0	2	5	3	0	1.40	0.49
		نسبة	%0.0	%1.3	%3.1	%1.9	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	3	1	4	10	0	10.00	0.02
		نسبة	%1.9	%0.6	%2.5	%6.3	0.0%		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	2	7	4	0	4.46	0.21
		نسبة	%1.3	%1.3	%4.4	%2.5	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	1	2	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.6	%1.3	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	5	8	3	13	6	8.28	0.08
		نسبة	%3.1	%5.0	%1.9	%8.1	%3.8		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	1	0	1	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.0	%0.6	%0.0	%0.6	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**24**	**22**	**43**	**61**	**10**	**48.19**	**0.08**
		نسبة	**%15.0**	**%13.8**	**%26.9**	**%38.1**	**%6.3**		

يظهر من الجدول رقم (25) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعـا لاخـتلاف وضـع الوالدان للنزيلة (9.85) وهي قيمة دالة إحـصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتـل تبعـا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلـى

التكرارات كانت للوضع "معا حاليا"، بينما أدناها كان للوضع "مطلقان، وغير ذلك".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (5.89) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (3.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (1.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (10.00) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (4.46) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (8.28) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

10- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الاخرى تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

11- بلغت قيمة الاختبار للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة (48.19) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة والد النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (26)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمهنة الوالد للنزيلة.

الرقم	نمط الجريمة		مهنة الوالد: موظف	عمل حر	صاحب حرفة	بلا عمل	متقاعد	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	2	15	3	3	5	20.57	0.00
		نسبة	%1.3	%9.4	%1.9	%1.9	%3.1		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	3	0	1	1	1.60	0.44
		نسبة	%0.0	1.9%	%0.0	%0.6	0.6%		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	18	4	2	0	21.89	0.00
		نسبة	%3.1	%11.3	%2.5	%1.3	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	5	6	1	3	0	3.93	0.26
		نسبة	%3.1	3.8%	%0.6	%1.9	%0.0		
5	شيكات	تكرار	3	3	0	1	3	1.20	0.75
		نسبة	%1.9	%1.9	%0.0	%0.6	%1.9		
6	احتيال وتزوير	تكرار	1	8	3	2	4	8.11	0.08
		نسبة	%0.6	%5.0	%1.9	1.3	%2.5		
7	تسول أو تشرد	تكرار	1	5	0	6	3	3.93	0.26
		نسبة	%0.6	%3.1	%0.0	%3.8	%1.9		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	0	0	2	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.6	0.0%	%0.0	%1.3		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	6	19	3	3	4	26.57	0.00
		نسبة	%3.8	%11.9	%1.9	1.9%	%2.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	1	1	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.6	%0.6	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**23**	**78**	**15**	**22**	**22**	**51.50**	**0.04**
		نسبة	**%14.4**	**%48.8**	**%9.4**	**%13.8**	**%13.8**		

يظهر من الجدول رقم (26) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف مهنة الوالد (20.57) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف مهنـة الوالـد

للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانـت للمهنـة "عمل حر"، بينما أدناها كان للمهنة "موظف".

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف مهنة الوالد (1.60) وهي قيمة غير دالة إحـصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف لمهنة والد للنزيلة.

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف مهنة الوالد (21.89) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الـسرقة والنـشل تبعـا لاختلاف لمهنة والد النزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرار كان للمهنة "عمل حر".

3- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف مهنـة الوالد (3.93) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة المخـدرات تبعـا لاختلاف مهنة والد النزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاخـتلاف مهنـة الوالد (1.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لجريمـة الـشيكات تبعـا لاختلاف لمهنة الوالد النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف مهنة الوالد (8.11) وهي قيمة غير دالة إحـصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف لمهنة والد النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة الوالد (3.93) وهي قيمة غير دالة إحـصائيا عنـد مـستوى الدلالـة

(α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة والد النزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مهنة الوالد (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعـا لاختلاف مهنة والد النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف مهنة الوالد (25.57) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجـرائم الأخلاقيـة (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مهنة والد النزيلة، من خلال قـيم التكـرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "عمل حر"، بينما أدناها كان للمهنـة "صاحب حرفة، بلا عمل".

9- بلغت قيمة الاختبار للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف مهنة الوالد (51.50) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف مهنـة والـد النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانـت للجـرائم الأخلاقية للمهنة "عمل حر".

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة: لا توجد علاقـة ذات دلالـة احـصائية بـين المستوى التعليمي الوالد النزيلة ونمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (27)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للمستوى التعليمي لوالد النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		المستوى التعليمي: لا يقرا ولا تكتب	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعية	دراسات عليا	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	5	11	11	1	0	0	10.28	0.01
		نسبة	%3.1	%6.9	%6.9	0.6%	%0.0	%0.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	4	1	0	0	0	1.80	0.18
		نسبة	%0.0	%2.5	0.6%	%0.0	%0.0	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	10	10	4	0	5	0	4.24	0.23
		نسبة	%6.3	%6.3	%2.5	%0.0	%3.1	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	4	4	3	0	3	1	2.00	0.73
		نسبة	%2.5	%2.5	%1.9	%0.0	%1.9	%0.6		
5	شيكات	تكرار	2	2	5	1	0	0	3.60	0.30
		نسبة	%1.3	1.3%	%3.1	%0.6	%0.0	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	11	2	2	3	0	12.66	0.01
		نسبة	%0.0	%6.9	%1.3	%1.3	1.9%	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	3	10	2	0	0	0	7.60	0.02
		نسبة	%1.9	%6.3	1.3%	%0.0	%0.0	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	1	0	2	0	0	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.6	%0.0	%1.3	0.0%	%0.0	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	8	21	5	0	1	0	25.68	0.00
		نسبة	%5.0	%13.1	%3.1	%0.0	%0.6	%0.0		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0	0	0	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.6	%0.0	0.0%	0.0%	0.0%		
	المجموع الكلي	تكرار	**34**	**74**	**35**	**4**	**12**	**1**	**67.32**	**0.02**
		نسبة	**%21.3**	**46.3%**	**21.9%**	**%2.5**	**%7.5**	**%0.6**		

يظهر من الجدول رقم (27) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (10.28) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا

لاختلاف المستوى التعليمي للوالد للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي للوالد "ثانوي" و"أساسي"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "جامعي، ودبلوم متوسط".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (4.42) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (2.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (3.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (12.66) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "أساسي"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "لا يقرا ولا يكتب، و دراسات عليا".

7- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (7.60) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "أساسي"، بينما أدناها كانت للمستوى التعليمي "دبلوم متوسط، جامعي، دراسات عليا".

8- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (25.68) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "أساسي"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "دبلوم متوسط، دراسات عليا".

10- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالد (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخرى تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة.

11- بلغت قيمة الاختبار للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة (67.32) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمستوى التعليمي "أساسي".

النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بـين مهنـة والدة النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

متغير مهنة الوالدة:

الجدول (28)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمهنة الوالدة للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		مهنة الوالدة					قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			موظف	عمل حر	صاحب حرفة	بلا عمل	ربة بيت		
1	القتل	تكرار	0	2	0	1	25	39.50	0.00
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.0	%0.6	%15.6		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	0	0	1	4	1.80	0.18
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.0	%0.6	%2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	0	6	3	8	12	5.89	0.11
		نسبة	%0.0	%3.8	%1.9	%5.0	%7.5		
4	مخدرات	تكرار	3	0	0	3	9	4.80	0.09
		نسبة	%1.9	%0.0	%0.0	%1.9	%5.6		
5	شيكات	تكرار	0	0	2	1	7	6.20	0.04
		نسبة	%0.0	%0.0	%1.3	%0.6	%4.4		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	0	0	4	14	5.55	0.01
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.0	%2.5	8.8%		
7	تسول أو تشرد	تكرار	0	2	0	3	10	6.60	0.02
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.0	%1.9	%6.3		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	1	1	1	0.00	1.00
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.6	0.6%	%0.6		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	1	2	0	4	28	57.00	0.00
		نسبة	%0.6	%1.3	%0.0	%2.5	%17.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	0	0	2	-	-
		نسبة	%0.0	0.0%	%0.0	%0.0	%1.3		
	المجموع الكلي	تكرار	**4**	**12**	**6**	**26**	**112**	**68.55**	**0.00**
		نسبة	**%2.5**	**%7.5**	**%3.8**	**16.3%**	**%70.0**		

يظهر من الجدول رقم (28) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (39.50) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "ربة بيت"، بينما أدناها كان للمهنة "موظف، صاحب حرفة".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (5.89) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (3.93) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (6.20) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى تكرار كان لمهنة "ربة بيت"، بينما أدناها كان لمهنة "موظف، عمل حر".

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف مهنة والدة النزبلة (5.55) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة

الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "ربة بيت"، بينما أدناها كان للمهنة "بلا عمل".

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (6.60) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "ربة بيت"، بينما أدناها كان للمهنة "موظف، صاحب حرفة".

8- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (57.00) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مهنة والد النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "ربة بيت"، بينما أدناها كان للمهنة "صاحب حرفة".

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة (68.55) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف مهنة والدة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمهنة "ربة بيت".

النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة: لا توجد علاقـة ذات دلالـة احـصائية بـين المستوى التعليمي لوالدة النزيلة وبين الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الجدول (29)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للمستوى التعليمي لوالدة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		المستوى التعليمي: لا يقرا ولا تكتب	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعية	دراسات عليا	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	13	12	1	0	2	0	17.42	0.001
		نسبة	%8.1	%7.5	%0.6	%0.0	%1.3	%0.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	4	1	0	0	0	0	1.80	0.18
		نسبة	%2.5	%0.6	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	8	15	2	2	2	0	22.89	0.00
		نسبة	%5.0	%9.4	%1.3	%1.3	%1.3	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	7	5	0	3	0	0	1.60	0.44
		نسبة	%4.4	%3.1	%0.0	%%1.9	%0.0	%0.0		
5	شيكات	تكرار	2	4	4	0	0	0	0.80	0.67
		نسبة	%1.3	%2.5	%2.5	%0.0	%0.0	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	3	7	6	0	0	2	3.77	0.28
		نسبة	%1.9	%3.8	0.0%	%0.0	%0.0	%1.3		
7	تسول أو تشرد	تكرار	8	5	2	0	0	0	3.60	0.16
		نسبة	%5.0	%3.1	%1.3	%0.0	%0.0	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	1	1	1	0	0	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.6	%0.6	%0.0	%0.0	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	20	9	5	0	1	0	22.94	0.00
		نسبة	%12.5	%5.6	%3.1	%0.0	%0.6	0.0%		
10	جرائم أخرى	تكرار	2	0	0	0	0	0	-	-
		نسبة	%1.3	%0.0	%0.0	%0.0	0.0%	%0.0		
المجموع الكلي		تكرار	**68**	**59**	**21**	**5**	**5**	**2**	**72.67**	**0.01**
		نسبة	**%42.5**	**%36.9**	**%13.1**	**%3.1**	**%3.1**	**%1.3**		

يظهر من الجدول رقم (29) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف المـستوى التعليمي للوالدة (17.42) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتـل تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة للنزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحـظ أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "لا تقرأ ولا تكتب"، بينما أدناها كان للمستوى التعليمي "دبلوم متوسط، دراسات عليا".
2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف المستوى التعليمي للوالدة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.
3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف المستوى التعليمي للوالدة (22.89) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلـة، مـن خـلال قـيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمستوى التعليمي "أساسي".
4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخـدرات تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للوالدة (1.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة المخدرات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.
5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الـشيكات تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للوالد (0.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة الشيكات تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.
6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي للوالدة (3.77) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند

مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالدة (3.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للوالد (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة شهادة الزور تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالدة النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي للوالدة (22.94) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فـروق فـي التكـرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف المـستوى التعليمـي لوالـدة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمـستوى التعليمي "لا تقرا ولا تكتب".

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلـي/ نمـط الجريمـة تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة (72.67) وهي قيمة دالة إحـصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكـرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قـيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجـرائم الأخلاقيـة للمـستوى التعليمي "لا تقرا ولا تكتب".

النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بـين عـدد أفراد أسرة النزيلة وبين الجريمة التي ارتكبتها.

عدد أفراد الأسرة:

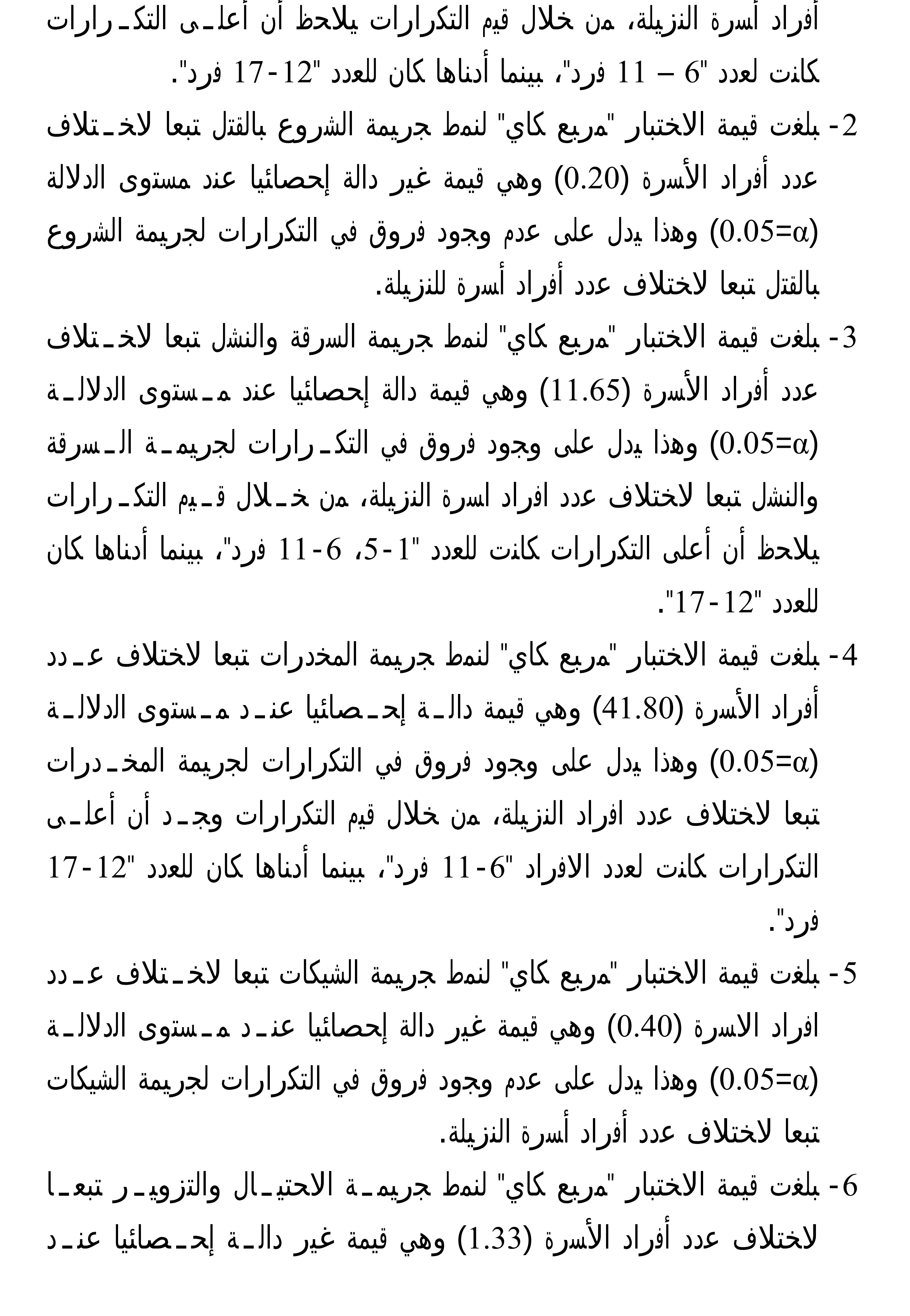
الجدول (30)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا عدد أفراد أسرة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		عدد الافراد 1-5	6-11	12-17	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	7	18	3	12.90	0.002
		نسبة	%4.4	%11.3	%1.9		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	3	2	0.20	0.65
		نسبة	%0.0	%1.9	%1.3		
3	السرقة والنشل	تكرار	14	14	1	11.65	0.003
		نسبة	%8.8	%8.8	%0.6		
4	مخدرات	تكرار	2	12	1	41.80	0.001
		نسبة	%1.3	%7.5	%0.6		
5	شيكات	تكرار	6	4	0	0.40	0.52
		نسبة	%3.8	%2.5	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	6	8	4	1.33	0.15
		نسبة	%3.8	%5.0	%2.5		
7	تسول أو تشرد	تكرار	4	5	6	0.40	0.81
		نسبة	%2.5	%3.1	%3.8		
8	شهادة زور	تكرار	1	2	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.6	%1.3	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	6	26	3	26.80	0.00
		نسبة	%3.8	%16.3	%1.9		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.6	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**47**	**93**	**20**	**36.32**	**0.006**
		نسبة	**%29.4**	**%58.1**	**%12.5**		

يظهر من الجدول رقم (30) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (12.92) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05)


وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت لعدد "6 – 11 فرد"، بينما أدناها كان للعدد "12-17 فرد".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (0.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (11.65) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف عدد افراد اسرة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعدد "1-5، 6-11 فرد"، بينما أدناها كان للعدد "12-17".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (41.80) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف عدد افراد النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لعدد الافراد "6-11 فرد"، بينما أدناها كان للعدد "12-17 فرد".

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف عدد افراد الاسرة (0.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (1.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند

مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (0.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعـا لاخـتلاف عدد أفراد الأسرة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شـهادة الزور تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (26.80) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق فـي التكـرارات للجـرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعدد "6-11 فرد"، بينما أدناها كان للعدد "12-17 فرد".

10- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاخـتلاف عـدد أفراد الأسرة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخرى تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة.

11- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلـي/ نمـط الجريمـة تبعـا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (36.32) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحـظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للعدد "6-11 فرد".

النتائج المتعلقة بالفرضية الحادية عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع العلاقة مع الأسرة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الجدول (31)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لنوع علاقة الأسرة مع النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		نوع العلاقة: وفاق	نوع العلاقة: خلاف	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	14	14	0.00	1.00
		نسبة	%8.8	%8.8		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	4	1.80	0.18
		نسبة	%0.6	%2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	8	21	5.82	0.02
		نسبة	%5.0	%13.1		
4	مخدرات	تكرار	1	14	11.26	0.01
		نسبة	%0.6	%8.8		
5	شيكات	تكرار	5	5	0.00	1.00
		نسبة	%3.1	%3.1		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0.88	0.34
		نسبة	%4.4	%6.9		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	13	8.06	0.01
		نسبة	%1.3	%8.1		
8	شهادة زور	تكرار	0	3	-	-
		نسبة	%0.0	%1.9		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	5	30	17.85	0.00
		نسبة	%3.1	%18.8		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	**44**	**116**	**20.44**	**0.02**
		نسبة	**%27.5**	**%72.5**		

يظهر من الجدول رقم (31) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة مع الأسرة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة القتـل تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة مع أسرتها.

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف نوع علاقة النزيلة مع أسرتها (1.80) وهي قيمة غير دالة إحـصائيا عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة مع أسرتها.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف نوع علاقة النزيلة مع أسرتها (5.82) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها، من خلال قيم التكـرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت لنوع العلاقة "خلاف".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف نـوع علاقة النزيلة باسرتها (11.26) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة المخـدرات تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة باسرتها، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لنوع العلاقة "خلاف".

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاخـتلاف نـوع علاقة النزيلة باسرتها (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة الشيكات تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها (0.88) وهي قيمة غير دالة إحـصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عـدم وجـود فـروق فـي

التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها (8.06) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة باسرتها، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لنوع العلاقة "خلاف".

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها (17.85) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت لنوع العلاقة "خلاف".

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخرى تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها.

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها (20.44) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف نوع علاقة النزيلة بأسرتها، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية لنوع العلاقة "خلاف".

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سبب الخلاف الأسري وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها النزيلة.

الجدول (32)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لسبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة

الرقم	نمط الجريمة		سبب الخلاف في العلاقة الأسرية: قسوة التعامل بين أفراد الأسرة	مشكلات مادية تعاني منها الأسرة	زواج الوالد/ الوالدة السابق أو الزواج الثاني الحالي	جميع ما ذكر	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار نسبة	6 %5.2	4 %3.4	2 %1.7	2 %1.7	3.14	0.37
2	الشروع بالقتل	تكرار نسبة	2 %1.7	1 %0.9	0 %0.0	1 %0.9	0.50	0.77
3	السرقة والنشل	تكرار نسبة	7 %6.0	11 %9.5	2 %1.7	1 %0.9	21.33	0.01
4	مخدرات	تكرار نسبة	9 %7.8	0 %0.0	1 %0.9	4 %3.4	7.00	0.03
5	شيكات	تكرار نسبة	1 %0.9	2 %1.7	0 %0.0	2 %1.7	0.40	0.81
6	احتيال وتزوير	تكرار نسبة	6 %5.2	0 %0.0	1 %0.9	4 %3.4	3.45	0.17
7	تسول أو تشرد	تكرار نسبة	6 %5.2	3 %2.6	0 %0.0	4 %3.4	10.07	0.58
8	شهادة زور	تكرار نسبة	2 %1.7	0 %0.0	0 %0.0	1 %0.9	0.33	0.56
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار نسبة	17 %14.7	6 %5.2	0 %0.0	7 %6.0	7.40	0.03
10	جرائم أخرى	تكرار نسبة	0 %0.0	1 %0.9	0 %0.0	0 %0.0	-	-
المجموع الكلي		تكرار نسبة	**56** **%48.3**	**28** **%24.1**	**6** **%5.2**	**26** **%22.4**	**33.17**	**0.19**

يظهر من الجدول رقم (32) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية (3.14) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف نوع العلاقة الأسرية للنزيلة (0.50) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف سبب العلاقة الأسرية للنزيلة (21.33) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف سبب العلاقة الأسرية للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للسبب "مشكلات مادية تعاني منها الأسرة.

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (7.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (0.40) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (3.45) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود

فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (10.57) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (7.40) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للسبب " قسوة التعامل بين أفراد الأسرة.

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة (33.17) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمل النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (33)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعمل النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		عمل النزيلة: موظفة	عمل حر	صاحبة حرفة	بلا عمل	ربة بيت	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	4	1	5	8	10	11.00	0.05
		نسبة	%2.5	%0.6	%3.1	%5.1	%6.3		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	0	1	1	3	1.60	0.44
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.6	%0.6	%1.9		
3	السرقة والنشل	تكرار	4	10	1	12	2	16.69	0.002
		نسبة	%2.5	%6.3	%0.6	%7.5	%1.3		
4	مخدرات	تكرار	0	6	1	7	1	6.00	0.19
		نسبة	%0.0	%3.8	%6.	%4.4	%0.6		
5	شيكات	تكرار	7	2	0	1	0	6.20	0.04
		نسبة	%4.4	%1.3	%0.0	%0.6	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	10	4	2	2	0	9.55	0.02
		نسبة	%6.3	%2.5	%1.3	%1.3	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	0	6	1	6	2	5.53	0.13
		نسبة	%0.0	%3.8	%0.6	%3.8	%1.3		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	2	1	0	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.0	%1.3	%0.6	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	7	7	2	14	5	15.91	0.01
		نسبة	%4.4	%4.4	%1.3	%8.7	%3.1		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	0	0	0	1	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.0	%0.0	%0.0	%0.6		
المجموع الكلي		تكرار	**33**	**36**	**15**	**52**	**24**	**192.39**	**0.00**
		نسبة	**%20.6**	**%22.5**	**%9.4**	**%32.5**	**%15.0**		

يظهر من الجدول رقم (33) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعـا لاخـتلاف مهنـة النزيلة (11.00) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانـت للمهنـة "ربة بيت"، بينما أدناها كان للمهنة "عمل حر".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف مهنة النزيلة (1.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف مهنة النزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف مهنة النزيلة (16.69) وهي قيمة دالـة إحـصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكـرارات لجريمـة الـسرقة والنشل تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال التكـرارات وجـد أن أعلـى التكرارات كانت للمهنة "بلا عمل".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف مهنة النزيلة (6.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة المخـدرات تبعـا لاختلاف مهنة النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف مهنـة النزيلة (6.20) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف مهنـة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى تكرار كان لمهنة "موظفة".

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف مهنة النزيلة (9.55) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمـة الاحتيـال

والتزوير تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "موظف".

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة النزيلة (5.53) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مهنة النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مهنة النزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مهنة النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مهنة النزيلة (15.91) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للمهنة "بلا عمل".

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف مهنة النزيلة (192.39) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمهنة "بلا عمل".

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكان إقامة النزيلة وعدد غرف البيت وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (34)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمكان الإقامة النزيلة

الرقم	نمط الجريمة		مكان الإقامة مدينة	ريف	بادية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	23	5	0	11.57	0.001
		نسبة	%14.4	%3.1	%0.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	3	2	0	0.20	0.65
		نسبة	%1.9	%1.3	%0.0		
3	السرقة والنشل	تكرار	25	4	0	15.20	0.00
		نسبة	%15.6	%2.5	%0.0		
4	مخدرات	تكرار	10	1	4	8.40	0.01
		نسبة	%6.3	%0.6	%2.5		
5	شيكات	تكرار	8	2	0	3.60	0.06
		نسبة	%5.0	%1.3	%0.0		
6	احتيال وتزوير	تكرار	16	2	0	10.88	0.01
		نسبة	%10.0	%1.3	%0.0		
7	تسول أو تشرد	تكرار	9	6	0	0.60	0.43
		نسبة	%5.6	%3.8	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	2	1	0	0.33	0.56
		نسبة	%1.3	%0.6	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	27	7	1	31.77	0.00
		نسبة	%16.9	%4.4	%0.6		
10	جرائم أخرى	تكرار	2	0	0	-	-
		نسبة	%1.3	%0.0	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**125**	**30**	**5**	39.579	0.002
		نسبة	**%78.1**	**%18.8**	**%3.1**		

يظهر من الجدول رقم (34) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (11.57) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكـرارات كانـت لمكان الإقامة "المدينة".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف مكان إقامة النزيلة (0.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا مكان إقامة النزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف مكان إقامة النزيلة (15.20) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكـرارات لجريمـة الـسرقة والنشل تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت لمكان الإقامة "المدينة".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (8.40) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لمكان الإقامة "مدينة".

5- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة الشيكات تبعا لاخـتلاف مكـان إقامة النزيلة (3.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (10.88) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق فـي التكـرارات لجريمـة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لمكان الإقامة "مدينة".

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (0.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة شهادة الزور تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (31.77) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة ، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت لمكان الإقامة "مدينة".

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة (39.57) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف مكان إقامة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية لمكان الإقامة "مدينة".

وتم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعاً لعدد غرف البيت. والجدول (35) يوضح ذلك

جدول (35)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لعدد غرف البيت

الرقم	نمط الجريمة		عدد غرف البيت				قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			غرفة	غرفتان	3 غرف	4 غرف فما فوق		
1	الفتل	تكرار	2	3	4	19	27.71	0.00
		نسبة	%1.3	%1.9	%2.5	%11.9		
2	الشروع بالفتل	تكرار	0	0	1	4	1.80	0.18
		نسبة	%0.0	%0.0	%0.6	%2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	2	15	10	2	16.93	0.001
		نسبة	%1.3	%9.4	%6.3	%1.3		
4	مخدرات	تكرار	2	2	3	8	6.60	0.009
		نسبة	%1.3	%1.3	%1.9	%5.0		
5	شيكات	تكرار	0	2	1	7	6.20	0.05
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.6	%4.4		
6	احتيال وتزوير	تكرار	2	6	3	7	3.77	0.28
		نسبة	%1.3	%3.8	%1.9	%4.4		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	6	3	4	2.33	0.50
		نسبة	%1.3	%3.8	%1.9	%2.5		
8	شهادة زور	تكرار	0	1	0	2	0.33	0.56
		نسبة	%0.0	%0.6	%0.0	%1.3		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	0	11	13	11	0.22	0.89
		نسبة	%0.	%6.9	%8.1	%6.9		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	0	2	0	-	-
		نسبة	%0.0	%0.0	%1.3	%0.0		
المجموع الكلي		**تكرار**	**10**	**46**	**40**	**64**	**51.82**	**0.00**
		نسبة	**%6.3**	**%28.8**	**%25.0**	**%40.0**		

يظهر من الجدول رقم (35) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف عدد غرف البيت (27.71) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا عدد غرف

البيت للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانـت لعـدد الغرف "4 غرف فما فوق".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاخـتلاف عدد غرف البيت (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة القتـل تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاخـتلاف عدد غرف البيت (16.93) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكـرارات لجريمـة الـسرقة والنشل تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات لعدد غرف "2 غرف".

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف عـدد غرف البيت للنزيلة (6.60) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالـة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة المخـدرات تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلـى التكرارات كانت لعدد الغرف "4 غرف فما فوق".

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاخـتلاف عـدد غرف البيت للنزيلة (6.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمـة الاحتيـال والتزويـر تبعـا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة (3.77) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة (2.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مـستوى

الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة شهادة الزور تبعـا لاخـتلاف عدد غرف البيت للنزيلة (0.33) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مـستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمـة شهادة الزور تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة (0.22) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة.

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلـي/ نمـط الجريمـة تبعـا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة (51.82) وهي قيمة دالة إحصائيا عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عدد غرف البيت للنزيلة، من خلال قيم النسب المئوية وجد أن أعلى نسبة كانت لأنماط الجرائم "القتل" لعدد الغرف "4 فمـا فوق".

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملكية السكن الذي تقيم فيه النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (36)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لمتغير ملكية السكن

الرقم	نمط الجريمة		ملكية السكن		قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
			مالك	مستأجر		
1	القتل	تكرار	21	7	7.00	0.01
		نسبة	%13.1	%4.4		
2	الشروع بالقتل	تكرار	4	1	1.80	0.18
		نسبة	%2.5	%0.6		
3	السرقة والنشل	تكرار	10	19	2.79	0.09
		نسبة	%6.3	%11.9		
4	مخدرات	تكرار	8	7	0.06	0.79
		نسبة	%5.0	%4.4		
5	شيكات	تكرار	8	2	3.60	0.06
		نسبة	%5.0	%1.3		
6	احتيال وتزوير	تكرار	7	11	0.88	0.34
		نسبة	%4.4	%6.9		
7	تسول أو تشرد	تكرار	5	10	1.66	0.19
		نسبة	%3.1	%6.3		
8	شهادة زور	تكرار	2	1	0.33	0.56
		نسبة	%1.3	%0.6		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	23	12	3.45	0.06
		نسبة	%14.4	%7.5		
10	جرائم أخرى	تكرار	1	1	0.00	1.00
		نسبة	%0.6	%0.6		
	المجموع الكلي	تكرار	**89**	**71**	**19.83**	**0.01**
		نسبة	**%55.6**	**%44.4**		

يظهر من الجدول رقم (36) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (7.00) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا

يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة، من خلال التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كان للملكية "ملك".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (2.79) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (0.06) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (3.60) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (0.88) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (1.66) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعـا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (3.45) وهي غير قيمة دالـة إحـصائيا عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

9- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جرائم أخرى تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكـرارات للجـرائم الاخـرى تبعـا لاختلاف ملكية سكن النزيلة.

10- بلغت قيمة الاختبار"مربع كاي" للمجموع الكلـي/ نمـط الجريمـة تبعـا لاختلاف ملكية سكن النزيلة (19.83) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف ملكية سكن النزيلة، من خلال قيم النسب المئويـة يلاحـظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية لملكية السكن "ملك".

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قيمة إيجار السكن الذي تقيم فيه النزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (37)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا لإيجار السكن

الرقم	نمط الجريمة		إيجار السكن: أقل من 50 دينار	إيجار السكن: 50-90 دينار	إيجار السكن: 90 فما فوق	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	0	7	0	-	-
		نسبة	%0.0	%9.9	%0.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	0	0	1	-	-
		نسبة	%0.0	%0.0	%1.4		
3	السرقة والنشل	تكرار	6	8	5	0.73	0.69
		نسبة	%8.5	%11.3	%7.0		
4	مخدرات	تكرار	2	4	1	2.00	0.36
		نسبة	%2.8	%5.6	%1.4		
5	شيكات	تكرار	1	0	1	0.00	1.00
		نسبة	%1.4	%0.0	%1.4		
6	احتيال وتزوير	تكرار	0	10	1	7.36	0.01
		نسبة	%0.0	%14.1	%1.4		
7	تسول أو تشرد	تكرار	1	9	0	6.40	0.01
		نسبة	%1.4	%12.7	%0.0		
8	شهادة زور	تكرار	1	0	0	-	-
		نسبة	%1.4	%0.0	%0.0		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	3	5	4	0.50	0.77
		نسبة	%4.2	%7.0	%5.6		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	1	0	-	-
		نسبة	%0.0	%1.4	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**14**	**44**	**13**	**30.49**	**0.03**
		نسبة	**%19.7**	**%62.0**	**%18.3**		

يظهر من الجدول رقم (37) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف إيجار السكن (0.73) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن.

2- بلغت قيمة الاختبار مربع كاي لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (2.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن.
3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (0.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن.
4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (7.36) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن ، من خلال قيم التكرارات وجد أن أعلى التكرارات كانت لقيمة الإيجار "50-90 دينار".
5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (6.40) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن.
6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (0.50) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن.
7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن (30.49) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف قيمة إيجار السكن، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت لجرائم الاحتيال والتزوير لقيمة الإيجار "50-90 دينار".

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة عشرة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل الشهري للأسرة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها

الجدول (38)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لأنماط الجرائم تبعا للدخل الشهري للأسرة

الرقم	نمط الجريمة		الدخل الشهري للأسرة: أقل من 100 دينار	الدخل الشهري للأسرة: 100-200 دينار	الدخل الشهري للأسرة: 200 دينار فما فوق	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1	القتل	تكرار	2	10	16	10.57	0.01
		نسبة	%1.3	%6.3	%10.0		
2	الشروع بالقتل	تكرار	1	0	4	1.80	0.18
		نسبة	%0.6	%0.0	%2.5		
3	السرقة والنشل	تكرار	5	14	10	4.20	0.12
		نسبة	%3.1	%8.8	%6.3		
4	مخدرات	تكرار	2	4	9	5.20	0.07
		نسبة	%1.3	%2.5	%5.6		
5	شيكات	تكرار	2	3	5	1.40	0.49
		نسبة	%1.3	%1.9	%3.1		
6	احتيال وتزوير	تكرار	4	4	10	4.00	0.13
		نسبة	%2.5	%2.5	%6.3		
7	تسول أو تشرد	تكرار	2	9	4	5.20	0.07
		نسبة	%1.3	%5.6	%2.5		
8	شهادة زور	تكرار	0	0	3	-	-
		نسبة	%0.0	%0.0	%1.9		
9	جرائم أخلاقية (زنا ودعارة)	تكرار	9	9	17	3.65	0.06
		نسبة	%5.6	%5.6	%10.6		
10	جرائم أخرى	تكرار	0	2	0	-	-
		نسبة	%0.0	%1.3	%0.0		
	المجموع الكلي	تكرار	**27**	**55**	**78**	**23.54**	**0.17**
		نسبة	**%16.9**	**%34.4**	**%48.8**		

يظهر من الجدول رقم (38) ما يلي:

1- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة القتل تبعا لاختلاف الدخل الشهري للأسرة (10.57) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة

(α=0.05) وهذا يدل على وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لمتغير الدخل الشهري حيث كانت أعلى التكرارات للدخل "200 دينار فما فوق".

2- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (1.80) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشروع بالقتل تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

3- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (4.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة السرقة والنشل تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

4- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة المخدرات تبعا لاختلاف مدخل الشهري للأسرة (5.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة المخدرات تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

5- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الشيكات تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (1.40) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الشيكات تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

6- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (4.00) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة الاحتيال والتزوير تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

7- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط جريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (5.20) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى

الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لجريمة التسول أو التشرد تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

8- بلغت قيمة الاختبار "مربع كاي" لنمط الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (3.65) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

9- بلغت قيمة الاختبار " مربع كاي " للمجموع الكلي/ نمط الجريمة تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة (23.54) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النـساء فـي الجويدة. وتالياً مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1.5: مناقشة النتائج المتعلقة بأنماط الجرائم التي ارتكبتها النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة:

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنماط الجرائم ارتكابا من قبل النزيلات فـي مركز إصلاح وتأهل النساء في الجويدة هي الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) بنسبة مئوية بلغت 21.9%، تلاها في ذلك " جرائم القتل" بنسبة مئوية بلغت 20.6%، أما "جرائم السرقة" والنشل فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت 18.1%، بينمـا احتلت "جرائم أخرى" احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 1.3%. ويلاحـظ أن معظم هذه الجرائم متوسطة الخطورة، إلا أن أسبابها متنوعـة، إلا أن أهمهـا أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة والتي تؤدي بالأنثى إلـى الانحـراف؛ ويؤكـد (وريكات، 2004) ذلك بأن نظرية الفتاة المراهقة المضطربة أكدت على أن مـن أهم أسباب انحراف الأنثى التنشئة الاجتماعية الخاطئة ورفاق الـسوء، حيـث ان جذور الانحراف تكمن في عاملين هما الشك والوحدة. ومن الطبيعي هنا أن ندرك أن الأنثى المضطربة والمنحرفة يمكن أن ترتكب جرائم متوسطة الخطـورة مثـل الزنا ومحاولة القتل والسرقة وغيرها، خاصة أن الأنثى رقيقة بطبعها وتحوز على التعاطف دوما مما يدفعها الى ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم، ويشير (وريكـات، 2004) ان بولاك يعتقد أن هناك جرائم ترتكبها النساء أكثر مما نعتقد أو مـا هـو موجود في السجلات الرسمية إلا أن معظم جرائمهن لا تصل إلى الشرطة وحتـى وإن وصلت فإن دوافع الرأفة والشفقة عند رجال الضابطة العدلية والقضاء غالبا ما تكون متسامحة حتى وإن ارتكبت أنثى اعتداء كالإيذاء ضد الرجل فإنه لن يـشتكي

بسبب ثقافة المجتمع، ويضيف أن المرأة عادة ما تمتلك صفة الخداع أكثر من الرجال.

كما يشير (عبد الستار، 2007) انه يغلب على المرأة إقدامها على جرائم غير جسيمة مثل الزنا والإيذاء ومحاولة القتل بالسم أو بعض الأدوات الحادة والسرقات البسيطة المتنوعة.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خريطاني، 1992) والتي أشارت أن النساء أكثر ارتكابا للجرائم الأخلاقية، ونتائج دراسة (البلوشي، 2003) والتي بينت أن أكثر أنماط الجرائم ارتكابا من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا) بسبب سوء التنشئة الاجتماعية والحالة الاقتصادية.

وتختلف نتيجة الدراسة الحالية عن نتيجة دراسة (Choi, 2006) والتي أشارت إلى أن أكثر أنماط الجرائم ارتكابا من قبل النساء هي جرائم الاحتيال ثم الدعارة ثم العنف الأسري. ولكن هذا الاختلاف مبرر بسبب الاختلاف في طبيعة ثقافة المرأة في الأردن وثقافة المرأة في كوريا واختلاف العادات والتقاليد بين المجتمعين.

2.5: مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية لمرتكبات الجرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة

بالنسبة للمستوى التعليمي أوضحت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من مرتكبات الجرائم هن من المستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 38.1%، يليه المستوى التعليمي "أساسي" بنسبة مئوية 31.3%، بينما كانت أدنى نسبة للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية 0.6%. وتبدو هذه النتيجة مبررة إذ أن أكثر مرتكبات الجرائم هن اللواتي حصلن على تعليم متوسط او منخفض؛ مما يعني أنهن لا يمتلكن الوعي الكافي أو الثقافة المجتمعية التي يوفرها التعليم لأفراد المجتمع لكي يشكلوا لبنة صالحة في المجتمع.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي أشارت أن أكثر مرتكبات الجرائم هن من النساء اللواتي حصلن على تعليم متـدن ولا يحملـن شهادات علمية جامعية.

أما بالنسبة للفئات العمرية فقد أوضحت نتائج الدراسة أن أعلـى نـسبة مـن مرتكبات الجرائم هي للفئة العمرية"أقل من 20- 29 سنة" بنـسبة مئويـة بلغـت 63.1%، بينما احتلت الفئة العمرية "40 سنة فما فوق" المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 8.1%. وقد يفسر هذا بان النساء في هذه المرحلة العمرية يبلغن ذروة الحيوية والنشاط، وتتوافر لهن الإمكانيات والجرأة للانـدفاع للنـشاط الإجرامـي لإشـباع حاجاتهن ورغباتهن التي تفرضها هذه المرحلة العمرية خاصة في مجـال الجـرائم الأخلاقية لما يتمتعن به في هذا السن من صفات أنثوية قد لا تتوافر لهن في مراحل عمرية أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي أشارت أن غالبية مرتكبات الجرائم هن من الفئة الشابة تحت سن (30). كما تتفـق نتيجـة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة(بونانو، 2005) والتي بينت أن النساء الشابات هن الأكثر ارتكابا للجرائم.

وفيما يخص الحالة الاجتماعية فقد بينت نتائج الدراسـة أن أكثـر النـزيلات ارتكاباً للجرائم هن من فئة الحالة الاجتماعية " متزوجـة" بنـسبة مئويـة بلغـت 43.8%، يليها الحالة الاجتماعية "عزباء" بنسبة مئوية بلغت 30.0%، وأخير الحالة الاجتماعية "أرملة" بنسبة مئوية بلغت 7.5%. ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بأن إقدام المتزوجات على ارتكاب الجرائم يكون في اغلب الحالات أما بتحريض من الـزوج أو بسبب الحاجة الاقتصادية، وقد تكون بدافع الغيرة أو الانتقام من الزوج والمجتمع ومن الذات أيضا. أما الأرامل فيكن اقل ارتكابا للجرائم بسبب الرقابة الشديدة التـي يخضعن لها من قبل أجهزة الضبط الاجتماعي غير الرسمية. ترى فريدا إدلـر ان محاولة المرأة الحصول على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي يدفعها الى ارتكاب الجرائم، حيث تظهر هذه الحالة عند المتزوجات بشكل اكبر من غيـرهن. وتتفـق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خربطلي، 1992) التي أشارت أن النـساء المتزوجات أكثر ارتكاباً للجرائم من غير المتزوجات. كما تتفـق نتيجـة الدراسـة

الحالية مع نتيجة دراسة (السيف، 2004) والي بينت أن المتزوجات يرتكبن الجرائم بسب فقدان الرحمة والمودة من الزوج أو بسبب الحصول على المال. كمـا تتفـق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة ديلـي (Daly,1993) والـي أوضـحت أن المتزوجات يرتكبن الجرائم إما بهدف مادي أو بسبب الغيرة أو الحاجة للمال.

أما بالنسبة للوالدين فقد بينت الدراسة أن أكثر النزيلات ارتكابا للجـرائم هـن اللواتي يكون الوالدين معاً بنسبة 38.1%، بينما احتل الوضع "غير ذلـك" المرتبـة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 6.3% . وبخصوص مهنة الوالد كانـت أعلـى نـسبة للنزيلات مرتكبات الجرائم هن اللواتي يعمل والدهن بأعمال حرة بنسبة مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان لمهنة الوالد "صاحب حرفة" بنسبة مئويـة بلغـت 9.4%، وبالنسبة للوالدة كانت " ربة بيت" بنسبة مئوية بلغت 70.0%، وبمـستوى تعليمي "لا تقرأ بنسبة مئوية 42.5% ولا تكتب" بنسبة. وبالنسبة للمستوى التعليمـي للوالد بينت الدراسة أن أعلاها للمستوى التعليمي "أساسـي" بنـسبة مئويـة بلغـت 46.3% يليه المستوى التعليمي "ثانوي" بنسبة مئوية بلغت 21.9%، بينمـا أدنـى تكرار كان للمستوى التعليمي "دراسات عليا" بنسبة مئوية بلغت 0.6%. وفيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة والعلاقة مع الأسرة أوضحت الدراسة انه كان وكان أعلاها لعدد أفراد الأسرة "6-11 فرد"، تلاه عدد أفراد بلغ "1-5"، بينما أدنى تكرار كان للعـدد "12-17 فرد". وفيما يتعلق بالعلاقة مع الأسرة بينت الدراسة إن أكثـر النـزيلات ارتكابا للجرائم عن اللواتي كن على خلاف مع أسرهن بنسبة مئوية بلغت 72.5%. وقد تفسر هذه النتيجة بان الأسرة هي أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الفرد وفـي تنشئته اجتماعية مناسبة؛ فإذا تدنى اهتمام الأسرة بالفرد كنتيجـة لـضخامة حجـم الأسرة أو الخلافات الزوجية أو سوء وضع الأسرة الاقتصادي أو عدم تفهم الأسرة لحاجات الفرد ورغباته وتطلعاته، فإن ذلك سوف يكسبه نـوع مـن العـداء نحـو الآخرين وسوف يدفعه لتطوير سلوك إجرامي اتجاه أسرته ومجتمعه، وخاصة فـي حالة تدني المستوى التعليمي للوالدين. كما أن الفرد في الأسرة يؤثر بشكل أو آخـر على الأفراد الآخرين داخل الأسرة، ورغم ذلك يبقى تأثير الوالـدين هـو الأكبـر والابلغ، فإن كانت الأسرة والتي يمثلاها الوالدن متفككة ماديا ومعنويا مـع وجـود

الخلافات المستمرة وغياب القدوة الحسنة في ظل اكتظاظ البيت وصغر حجمه فـإن الفرد وخاصة الفتاة سوف ينشأ نشأة غير سوية تدفعه إلى ارتكاب الجرائم المختلفة. وتشير نظرية الفتاة غير المتكيفة أن عدم قدرة الفتاة على تحقيق رغباتها وحاجاتهـا في إطار التنشئة الأسرية السوية فإنها سوف تندفع نحو السلوك الإجرامي لتحقيـق هذه الرغبات والحاجات. كما يشير فرويد أن معظم المجرمات أتين من أسر مفككة وتعاني من مشاكل واضطرابات نفسية، فالسلوك المنحرف متوقع في هـذه الحالـة (الوريكات، 2004).

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (بوخميس وبركو، 2006) والتي بينت ان التغير الاجتماعي الذي أدى إلى تفكك الأسرة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية يدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم. كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية (2007) والتـي أوضـحت أن الـصراعات الأسرية والتفكك الأسري والمعاملة القاسية وسوء أوضاع الأسرة الاقتصادية مـن أسباب ارتكاب النساء للجرائم. وتتفق نتيجة الدراسة الحاليـة مـع نتيجـة دراسـة واطسون (Watson, 2001) والتي بينت أن فقر الأسر السوداء وتفككهـا أدى إلـى ارتكاب النساء للجرائم.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الاقتصادية لمرتكبات الجرائم النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة

فيما يتعلق بعمل النزيلة بينت الدراسة ان اكثر النزيلات ارتكابا للجرائم هـن من اللواتي لا يعملن وبنسبة مئوية بلغت 32.5%، وكان اقلها لفئـة صـاحبةحرفة بنسبة مئوية بلغت 9.4%. وقد تفسر هذه النتيجة بان الحاجة المادية وسوء الأوضاع الاقتصادية تدفع بالفتيات إلى الجنوح نحو الـسلوك الجرمـي إشـباعا لحاجـاتهن الاقتصادية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نظريات الحتمية الاقتصادية والتي ربطت ما بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، حيث أن هـذه الأوضاع والفروق بين الطبقات تدفع الفئة المقهورة والتي لا تعمل مثل النساء إلـى اتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها (سليم، 1991). وتتفق هذه النتيجة مـع نتيجـة دراسة (زعزوعي، 2002) والي أوضحت أن تجاهل حقوق المرأة و تركهـا دون

عمل أو عملها في أعمال مهينة تدفعها إلى ارتكاب الجرائم. وتتفـق نتيجـة هـذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة تشوكازي (Chukuezi, 2006) والتي أوضـحت أن النساء يرتكبن الجرائم بسبب حاجتهن للمال لإعالة أسرهن وخاصة أن كن عاطلات عن العمل.

أما بالنسبة لمكان إقامة النزيلة و الجوانب المتعلقة بالمـسكن فقـد أوضـحت الدراسة أن أكثر النزيلات المرتكبات للجرائم هن من القاطنات في " المدينة" بنسبة مئوية بلغت 78% واقلها للقاطنات في "البادية" بنسبة مئوية بلغت 3%. وان أغلبهن ارتكابا للجرائم التي يعشن في مساكن مستأجرة بقيمة "50- 90 دينار وتتكون من 4 غرف فما فوق. وتبدو هذه النتيجة مبررة فطبيعة حياة المدينة ومتطلبات المعيـشة فيها تفرض على الفتاة تلبية العديد من الحاجات النفسية والاقتصادية والاجتماعيـة، وفي حالة فقدانها مثل انعدام الأمان وسوء العلاقات الأسرية وتردي وضـع الفتـاة الاقتصادي المادي قد يدفعها إلى السلوك الجانح. وتؤكد ذلك المدرسة الاقتـصادية الاشتراكية والتي شددت على الانتباه لدور الحياة في المدينة في دفع النساء لارتكاب الجرائم خاصة في ظل وجود الفروق الطبقية اجتماعيا واقتصاديا بين السكان. أمـا في البوادي والأرياف فتبقى أجهزة الضبط الاجتماعي مثل الأسرة والعشيرة أكثـر سيطرة، حيث يلتزم الأفراد فيها من الذكور والإناث بمجموعة من العادات والتقاليد التي تعمل على ضبط سلوكياتهم ودفهم نحو الابتعاد عن الـسلوكيات الخاطئـة أو السلوكيات الجانحة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه معظم الدراسات الـسابقة والتي أكدت أن التحول نحو حياة المدنية وآثارها على الفرد والمجتمع مـن خـلال مفاهيم الحرية الجديدة وآثار العولمة تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم لإشباع العديد من الرغبات لديهن. كما يلاحظ أن أغلب مرتكبات الجرائم هن اللواتي يعشن فـي منازل مستأجرة وصغيرة نسبيا وهذا يتفق مع نظرية التهميش الاقتـصادي والتـي تؤكد أن الحاجة الاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية للمرأة تدفعها إلـى ارتكـاب الجرائم.

وفيما يتعلق بدخل الأسرة الشهري أوضحت الدراسـة أن أكثـر النـزيلات ارتكابا للجرائم هن اللواتي كان دخل أسرهن للدخل "200 دينار فما فوق" بنـسبة

مئوية بلغت 48.8%، بينما أدنى تكرار كان للدخل "أقل من 100 دينـار" بنـسبة مئوية بلغت 16.9%. وقد تبدو هذه النتيجـة مبـررة إذ أن البحـوث والدراسـات الاجتماعية أشارت في معظمها أن الفقر بحد ذاته لا يؤدي للجريمة، وان المجرمين الذين ينتمون لطبقات غنية يفلتون من العقاب في الغالب وبذلك لا تظهر جـرائمهم في الإحصائيات (خربطلي، 1992). أما بالنسبة لنتيجة الدراسة الحالية فتم الاعتماد على دخل الأسرة أو دخل رب الأسرة والذي قد لا يكفي لتلبية متطلبات الأسرة مما يدفع افرداها وخاصة الإناث إلى السلوك المنحـرف إشـباعا رغبـات لا توفرهـا الأسرة. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خربطلـي، 1992) والتـي أشارت أن أكثر مرتكبات الجرائم هن من اسر ذات دخل منخفض ومتوسـط فـي الغالب.

3.5: مناقشة النتائج المتعلقة بنمط شخصية النزيلة وأنماط الجرائم المرتكبة.

أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن الأنماط الشخصية السائدة لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة تمثلت في نمط الشخصية "العصابية" أولا، يليه نمط الشخصية "الانبساطية" بينما أدنى تكرار كان لنمط الشخصية "الذهانية"، من هنا يمكن استخلاص أن النمط السائد لدى النزيلات في مركز إصلاح النـساء هـو نمط العصابية. أما عن العلاقة بين نمط الشخصية والجريمة المرتكبة فقد أوضحت الدراسة أن النزيلات ذوات نمط الشخصية العصابية هن الأكثر ارتكابـا للجـرائم وخاصة جرائم القتل والشروع بالقتل والسرقة والمخـدرات والاحتيـال والتزويـر والشيكات وممارسة الدعارة. أما بالنسبة لجريمة المخدرات فقد بينـت الدراسـة ان أكثر المرتكبات هن من نمط الشخصية الانبساطية. وتبدو هذه النتيجة مبـررة إذ ان الشخصية العصابية هي شخصية عدوانية بطبعها، فقـد ربطـت نظريـة أيزنـك الفسيولوجية بان هذه الفئة تطور بعض الاضطرابات العصبية والتي تجعـل الفـرد مهموماً مشغول البال، كثر القلق والتوتر، حيث يميل إلى الأفعال العدوانية او التـي تتضمن القوة أو القسوة في التصرف مثل القتل او محاولة القتل أو الإيذاء النفـسي والمادي للآخرين. وحول الشخصية الانبساطية والاتجار بالمخدرات وتعاطيه أشار

أيزنك أن هذه الفئة تسعى إلى إيجاد الفرح بأي وسيلة كانت مما يدفعها إلى تعـاطي المخدرات او الاتجار به كونه جالب برأيها للفرح والسعادة. وهذا يثبت فيما لا يدع مجال للشك أن هناك علاقة بين نمط شخصية الفرد وبين نمط الجريمة التي يرتكبها وهذا يدفعنا إلى رفض الفرضية إلى تشير الى انـه لا يوجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائية بين نمط شخصية النزيلة وبين أنماط الجرائم التي ارتكبتها.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (المركـز القـومي المـصري للبحوث الاجتماعية، 2008) والتي بينت أن المرأة تكـون عـصبية أكثـر نتيجـة ضغوطات بيولوجية وجسمية تدفعها إلى ارتكاب الجريمة وخاصة قبل فترة الـدورة الشهرية. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية أيضا مع نتيجة دراسة مكتب خدمات وتأهيل المحكومين الأمريكي (Services and Qualifications Office, 2004) والتي بينـت أن مرتكبات الجرائم يعانين من اضطرابات نفسية وعاطفية ومن الشراسة والعدوانية في التعامل.

4.5: مناقشة النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنزيلات وأنماط الجرائم المرتكبة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

1- وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل والجرائم الأخلاقيـة تبعـا لاخـتلاف المستوى التعليمي للنزيلة، وعدم وجود فروق تبعاً لاختلاف المستوى التعليمـي في باقي الجرائم.

2- يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقيـة للمـستوى التعليمـي "ثـانوي"، ولجرائم القتل للمستوى التعليمي "ثانوي" أيضا.

3- وجود فروق في التكرارات لجريمة القتل تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعمر "أقل من 20- 29 سنة"، بينما أدناها كان للعمر "40 سنة فما فوق". ووجود فروق لجريمة السرقة والنشل تبعاً للعمر ولصالح فئة (20-30) سنة.

4- وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للعمر "أقل من 20-29 سنة". ما عدا في جرائم الشروع بالقتل والمخدرات وجريمة الشيكات والاحتيال والتزوير والتسول. كما يلاحظ وجود فروق في التكرارات للجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) تبعا لاختلاف عمر النزيلة، من خلال قيم التكرارات يلاحظ أن أعلى التكرارات كانت للعمر "أقل من 20- 29 سنة"

5- وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف الحالة الاجتماعية للنزيلة، من خلال قيم النسب المئوية، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة كانت لجرائم السرقة والنشل للحالة الاجتماعية "متزوجة".

6- عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف وضع الوالدان للنزيلة. ووجود فروق بالنسبة لمهنة الوالد حيث كانت اعلى نسبة ل "عمل حر" وللجرائم الأخلاقية، و وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف المستوى التعليمي لوالد النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمستوى التعليمي "أساسي". ولمهنة الوالدة كربة بيت ولمستواها التعليمي " لا تقرأ و لا تكتب".

7- وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عدد أفراد أسرة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للعدد "6-11 فرد".

8- وجود فروق بالنسبة لمتغير العلاقة مع الأسرة وكانت أعلى نسبة مئوية للجرائم الأخلاقية إن كان هناك خلاف مع الأسرة.

9- عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف سبب الخلاف في العلاقة الأسرية للنزيلة

10- وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف مهنة النزيلة، من خلال قيم النسب المئوية يلاحظ أن أعلى نسبة كانت للجرائم الأخلاقية للمهنة "بلا عمل".

11- عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف عـدد غـرف البيت للنزيلة، من خلال قيم النسب المئوية وجد أن أعلى نسبة كانـت لأنمـاط الجرائم "القتل" لعدد الغرف "4 فما فوق". مع وجود فروق في أنماط الجرائم تبعا لملكية المسكن ومكان إقامة النزيلة.

12- وجود فروق في أنماط الجرائم تبعاً لإيجار المسكن وكانت أعلى نسبة لجرائم الاحتيال والتزوير ولصالح متغير (50-90)دينار.

13- عدم وجود فروق في التكرارات لأنماط الجرائم تبعا لاختلاف دخل الشهري للأسرة.

من خلال النتائج السابقة يتبين لنا اختلاف تورط النساء على اختلاف أنمـاط شخصيتهن في الجرائم المرتكبة، إذ أن الجرائم الـسائدة هـب الجـرائم الخفيفـة والمتوسطة وليس الجرائم العنيفة التي يتطلب ارتكابها توافر تركيـب فـسيولوجي خاص كجرائم العنف الشديدة. ويمكننا ملاحظة أن أنماط الجرائم الخاصة بالاحتيال والتزوير والشيكات ترتكبها من قبل جميع أنماط الشخصيات، وقد يفسر هذا برغبة المرأة بغض النظر عن شخصيتها في توفير المال اللازم للتـسوق مـثلا أو دفـع الفواتير أو إشباع رغباتها المختلفة.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن ملاحظة أن الجرائم الأخلاقية مثـل جـرائم الزنا والدعارة هي الأكثر ارتكابا يليها في ذلك جرائم القتل وخاصة للنزيلات مـن مستوى التعليم الثانوي، والقاطنات في مساكن مستأجرة مع عـائلات مفككـة فـي المدينة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه بولاك في نظريته وهو أن هناك أنمـاط ثابتة لجرائم النساء، حيث تبين له أن الجرائم النسائية تأخذ شكل الجرائم الجنسية أو قتل الزوج أو محاولة الشروع في القتل. ويمكن عزو ارتكاب المرأة لهذا النوع من الجرائم إلى العامل الاقتصادي والحاجة إلى المال، والتفكك الاجتماعي للنزيلة وتدني مستوى تعليمها، مما يجعلها فريسة سهلة للتغرير أو الوقوع في هذه الجرائم بحثـاً عن المال أو السعادة المفقودة، كما يجب ألا ننسى أن الفئة العمرية تلعب دورا هاما في ارتكاب الجرائم؛ فصغر سن المرأة ووجود حاجات ورغبات كثيرة لديها يدفعها إلى ارتكاب الجريمة. أن ما سبق يثبت لنا أن هنـاك علاقـة وثيقـة للخـصائص

الاقتصادية للنزيلة وبين نمط الجريمة التي ارتكبتها مما يـدفع بنـا إلـى رفـض الفرضية. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع معظم الدراسات العربية مثـل دراسـة خريطلي ودراسة السيف وغيرها والتي أشارت أن معظم الجـرائم التـي ترتكبهـا المرأة هي جرائم أخلاقية وبعض أنواع القتل كنتيجة لتردي الوضع الاقتـصادي أو بسبب الغيرة والانتقام. كما يلاحظ من النتائج السابقة ان معظم مرتكبات الجرائم هن من اللواتي لا يعملن، حيث أن البطالة والحاجة إلى المال تدفع بهن إلـى ممارسـة أعمال مهينة مثل امتهان الدعارة أو التسول وهي جرائم يعاقب عليها القانون، وتدفع بصاحبها إلى جرائم وسلوكيات منحرفة أخرى مثل القتل أو الـسرقة أو النـشل أو الاحتيال.

وتجدر الإشارة هنا أن هناك مجموعة من الجرائم مثـل جريمـة الـشيكات والاحتيال والتزوير والتسول لا ترتبط بعمر النزيلة أو بمستواها التعليمي. ويمكـن تفسير ذلك بان مرتكبات هذا النوع من الجرائم يبحثن عن الثراء السريع وعن المال بعض النظر عن طريقة الحصول عليه، وهذا يعزى إلى طبيعة شخصيتهن الجشعة إذ أنهن من النوع العصابي والذي يسعى لاستغلال الآخرين وممارسة جشعه علهم.

أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للنزيلات مرتكبات الجرائم فيلاحظ إن أكثـر فئة من المرتكبات هن المتزوجات. وتفسر هذه النتيجة بحاجتهن للمال أو اسـتغلال الزوج للحصول على المال بغية تحقيق الاستقلال الاجتماعي، أو قتل الزوج بـسبب الغيرة أو الطمع أو العلاقات غير الشرعية مع آخرين. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (خريطلي، 1992) والتي أشارت أن معظم مرتكبات الجرائم هن مـن النساء المتزوجات.

أما فيما يختص العلاقات الاسرية للنزيلة ووضع الأسـرة الاقتـصادي فمـن الواضح أن أكثر مرتكبات الجرائم كن يعانين من علاقات أسرية ضعيفة، خاصـة في ظل تردي وضع الأسرة المعيشي. إن الازدياد في التفكك العائلي وقلـة تـأثير الأسرة في تربية أبناءهم وخاصة الإنـاث، وعـدم المتابعـة الحثيثـة لتـصرفاتهم والسلوكيات الصادرة عنهم، وانكفاء الوالدين نحو لقمة العيش وكيفية توفير الأمـوال للإنفاق عليهم قد ساهم في زيادة نسبة انحراف الأبناء وبالتالي التوجه نحو ارتكـاب

الجرائم. كما أن لتعليم الوالدين أهمية كبيرة؛ فالوالدين المتعلمين اقدر دوما على توعية أبنائهم بمخاطر الجريمة وضررها على الأسرة والمجتمع. ومن جانب المسكن نجد أن النزيلات اللواتي يسكن في مناطق فقيرة داخل مساكن مستأجرة ومكتظة هن أكثر فئة ارتكبت الجرائم، وقد تفسر النتيجة بان ارتكاب المرأة الجريمة تكون بدافع توفير الأموال بأية طريقة لتوفير سكن جيد للأسرة، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه نظريات التهميش الاقتصادي والاجتماعي بأن المرأة ترتكب الجريمة كنتيجة لمحاولتها التماشي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها المجتمع.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (البلوشي، 2003) والتي بينت أن أكثر فئة من مرتكبات الجرائم هن النساء اللواتي يعانين من أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية. كما وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة هيلبرن (Heliburn, 2003) والتي خلصت الى أن ارتكاب الجرائم من قبل النساء سببه الأول تردي أوضاعهن المعيشية.

5.5: التوصيات

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة، توصي الدارسة بما يلي:

1- التأكيد على أهمية دور الأسرة في الإرشاد والتوجيه والرقابة على سلوك الإناث، والمسؤولية يجب أن تتوزع هنا بين الأم والأب من خلال الحوار الدائم والتعرف على احتياجات الفتاة ورغباتها.

2- دعوة وسائل الإعلام إلى إنتاج برامج إرشادية وتثقيفية حول ظاهرة الجريمة النسوية، وتوعية النساء بمخاطر الجريمة ومضارها على الفتاة وعلى أسرتها وعلى المجتمع ككل.

3- تنظيم حملات لمحو أمية المرأة، والتوسع في برامج التأهيل المهني لها، سـواء أكان ذلك على مستوى مراكز الإصلاح والتأهيل، أو مـن خـلال المؤسـسات المجتمع المدني المختلفة.

4- دعوة الجهات الأمنية الأردنية إلى التوسع في برامج تثقيف النزيلات وتـأهيلهن مهنيا، و توجيههن لصناديق المرأة التي يمكن أن تقدم لهن قروضـاً لمـشاريع صغيرة تحت إشراف امني مباشر.

5- تشجيع الباحثين والدارسين على إجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية والأمنية حول جرائم المرأة

6- وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازمين لتحقيق وانجاز هذه البحوث.

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابو العلا، محمد. (2001). **اصول علم الاجرام والاحصاء الجرمي**. القاهرة: المكتبة الحديثة.

البكر، محمد. (2004). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع" دراسة تحليلية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 32 (2):263-295

البلوشي، نعيمة. (2003). **العلاقة بين جرائم النساء وبعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بوخميس، بوفولة و بركو، معزوز. (2006). **العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة الجزائرية بين الواقع والطموح. جامعة عنابة من 15-19 آذار،2006، الجزائر.

جعفر، عبد الإله.(2003). تكلفة الجريمة وأثرها على التنمية في الأردن. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 15(30): 275-315.

حسين، قاسم. (2008). الجريمة والمرأة: من منظورات ايدولوجية وجندرية. **مجلة الجمعية النفسية العراقية**، 3(6): 20-78.

حصة، عبد الناصر. (1996). سلوك النمط "أ" وعلاقته بالعصابية والانبساطية: دراسة للإرتباطات بين البنود . **مجلة العلوم الاجتماعية**، 24 (4) 57 - 72.

الحمود، سامي.(2007).نساء وراء القضبان. **مجلة منبر الامن**: السعودية، 4(3): 20-64.

خريطلي، سميرة. (1992). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على" جرائم النساء في الاردن": دراسة مسحية- اجتماعية للنزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة.(2007). **التعـداد العـام للـسكان والمـساكن** عمـان: منشورات الوزارة.

رشوان، حسين .(1993). **علم الاجتماع وميادينه**. القـاهرة: المكتـب الجـامعي الحديث.

الرويتع، عبد ا والشريف، حمود.(2005). **أبعاد الشخـصية وعلاقتهـا بـبعض المتغيرات**. الرياض: جامعة الملك سعود.

زعزوعي، ليلي. (2002). جرائم النساء في مدينة جدة من وجهة نظر جغرافيـة. **مجلة العلوم التطبيقية**، 2(8): 856- 877.

الساعاتي، سامية. (1983). **الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع**. بيروت: دار النهضة العربية.

الساكت، انس. (2005). **واقع المرأة الأردنية الاقتصادي والاجتماعي**. ورقة عمل مقدمة الى ملتقى تعزيز دور المرأة العربية فـي التنميـة الاقتـصادية1 - 2 أكتوبر 2005، البحرين

سليم، رمضان .(1991). **أثر الثقافة والحالة الاقتصادية في دفع الأفراد لارتكـاب الجرائم**. بيروت: مكتبة الناشر العربية.

السودي، عبد المهدي.(1995). تطور جرائم السرقة فـي الأردن 1990-1995: دراسة اجتماعية تحليلية. **المجلة العربيـة للدراسـات الأمنيـة والتـدريب**، 11(22)، 60-86.

السيد، رمـضان.(1995). **الجريمـة والانحـراف مـن المنظـور الاجتمـاعي**. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

السيف، محمد. (2004). **جرائم النساء في المملكة العربية السعودية**. ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالريـاض مـن 2/21 حتى 2/24 من عام 2004.

الشاذلي، فتوح .(2002). **علم الإجـرام العـام**. الإسـكندرية: دار المطبوعـات الجامعية.

العامل، سعيد. (2006). **مفهوم الشخصية.** الرياض: منشورات المعهد التكـويني للشخصية

عبد الخالق، احمد. (1992). **استخبار أيزنك للشخصية .** وضع أيزنك وزمـلاؤه. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

عبد الخالق، احمد. (2000). **استخبارات الشخصية.** الإسكندرية : دار المعرفـة الجامعية.

عبد الستار، فوزية. (2007). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب.** الإسـكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

عبد الوهاب، ليلى.(2000**). العنف الأسري: دراسة حول جريمة المرأة.** بيـروت: دار المدى.

عمارة، بثينه. (2000). **العولمة وتحديات العصر وانعكاساته على المجتمع العربي.** القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

غانم، عبد ا .(1991). **المرأة وتجارة المخدرات.** الإسكندرية: المكتب الجـامعي الحديث

غرايبة، سوسن. (2006). **التقرير الوطني حول منتدى المرأة والاقتصاد الوطني.** ورقة عمل مقدمة إلى الورشة التحضيرية للمؤتمر الثاني للقمة العربية، 5 إبريل، الكويت.

الفرحان، اسحق. (2001). **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية علـى الـوطن العربي.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

المجدوب، أحمد.(1990). **المرأة والجريمة.** القاهرة: دار النهضة العربية للنـشر والتوزيع.

مديرية الامن العام.(2009). **إحصائيات الجريمة.** عمان: الإدارة العامة للمعلومات الجنائية.

المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية. (2007). أنمـاط وأسـباب جـرائم النساء. **المجلة الجنائية القومية،** 13(5): 67-101.

الموmني، محمد.(2002). ج**رائم النساء في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهاشمي، مجد.(2005). **موسوعة جرائم النـساء**. عمـان: دار أسـامة للنـشر والتوزيع.

هانت، سونيا ؛ هبلتز، جينيفر. (2000). **نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية**. ترجمة قيس النوري. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص166.

الهريش، فرج.(1999). **علم الإجرام** (الطبعة الأولى). بنغازي: المكتبة الوطنية

هنداوي، نور الدين. (1990). **مبادئ علم العقاب**. القاهرة: دار النهضة العربية.

وريكات، عايد.(2004). **نظريات علم الجريمـة**. عمـان: دار الـشروق للنـشر والتوزيع.

يوسف، عبد الفتاح . (1995). الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكيـر لدى عينة من الجنسين بدولة الإمارات . **مجلة العلوم الاجتماعية ،** 23 (3) 33 - 57 .

ب- المراجع الأجنبية:

Barrick, M. (1991). The Big Five Personality Dimensions and Job Performance: A Meta-Analysis**. Personnel Psychology**, 44(6): 1-26.

Buonanno, P. (2005).**The Socioeconomic Determinants of Crime. A Review of the Literature**. Department of Economics, University of Milan-Bicocca. Italy**.**

Choi, Y. (2006), Studies on the Status and Characteristics by Type of Female Crimes in Korea. **International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice**, 20(1): 177-192.

Christopher, F & Cricket, M, (2005). An Analysis of Females Convicted of Crimes in the State of Florida**. Journal of Child Sexual Abuse**, 14 (1):75-89

Chukuez, C. (2006). **Female Criminality in Nigeria: A Historic Review Female Criminality in Nigeria: A Historic Review**. Nigeria: Department of General Studies, Federal University of Technology,

Daly, K.. (1993).Feminism and Criminology. **Justice Quarterly**, 5(4):497-538.

Gilbert, Gies. (2002). **Crime Social and Family life**. New York: the Free press, .267

Goldberg, L. (1990). An alternative "description of personality": The big-five factor structure. **Journal of Personality and Social Psychology**, 59(6): 1216-1229.

Hagan, J. (1989**). Structure of delinquency causation , Power control Theory of gendered delinquency** . Albany : state university of New York press .

Heidensohn, F. (2007**) Women and Crime**. Basingstoke: Macmillan Press.

Heilbrun, A. (2003).Behavior and Treatment within **the Criminal Justice System. Criminal Justice and Behavior Journa**l, 9(3): 341-351

Jorgen, H. (2004**). Decline and fall of Freudian Empire**. NY; Transactions Press

Kovel, J. (1991**). A Complete Guide to Therapy: From Psychoanalysis to Behavior Modification**. Boston: Allyn and Sons Press, pp. p.188–198.

Lewis, D.(2001). Female ex-offenders and community programs**. Crime and Delinquency**,2(1),Pp45-88.

Martin, T**.** (1998). Gender differences on the EPQ-R and attitudes to work. **Personality and Individual Differences**,2(2), 24,1-5.

Messer Schmidt, J. (1997). **Crime as a structures Action: Gender, race, Class and crime in the making**. Thousand Okas: CA: Sage.

Petersilia, J. (1999**). Personality theories of Criminal behavior**. Ithaca, NY: ICS Press, Pp1135- 1138.

Roberts, B. & Mroczek, D. (20078). Personality trait change in adulthood. **Current Directions in Psychological Science**, 17(1): 31-35.

Saulsman, L. & Page, A.. (2004). The five-factor model and personality disorder empirical literature: A meta-analytic review. **Clinical Psychology Review**, 23(2): 1055-1085.

Services & Qualification Office. (2004). **Women offenders: Analysis of the annual report**. New South Wels: Office Bulletin, 2, P30-35.

Stafelos, L. (2001**). What is Personality**. NJ: Allyn and Son INC

Szirmak, Z., & De Raad, B. (1994). Taxonomy and structure of Hungarian personality traits. **European Journal of Personality**, 8(1): 95-117.

Taira, J., Green, M and Richmond, B. (2007).Crimes Committed by Females, 1983-2005**. Crime Trend services**, 2 (3): 23-66.

The United Nations. (2007). **Human development report** 2007/2008. available at www.hdr.undp.org/en ttp://hdr.undp.org/en/me

Watson, J (2001). American women crimes: A comparative Analysis. **Population Bulletin of United Nations**, 33(6):102-166.

الملحق رقم (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية

الملحق (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية

الاستبانة

الأخت المحترمة /

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته وبعد...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء. وذلك كمتطلب للحصول على درجة دكتوراه من جامعة مؤتة.

أرجو التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة المرفقة بوضع إشارة (X) أمام كل عبارة من العبارات الواردة فيها تحت ما يناسبها من البدائل الموضوعة، علماً بأن هذه المعلومات ستعامل بسرية ولأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام

شاكرة لكم حسن تعاونكم .

يرجى وضع إشارة (×) أمام العبارة التي تناسبك

1)نمط الجريمة المرتكبة: ....

2) المستوى التعليمي:

1.( )لا تقرأ ولا تكتب 2.( )اساسي 3.( )ثانوي 4.( ) دبلوم متوسط

5.( )جامعية 6. ( ) دراسات عليا

3) العمر: ....

4) الحالة الاجتماعية:

1.( )عزباء 2.( ) متزوجة 3.( ) مطلقة 4.( )أرملة

5) الوالدان:

1.( )مطلقان 2.( )متوفيان 3.( )احدهما متوفي 4.( ) معا حاليا 5. ( ) غير ذلك

6)مهنة الوالد :............................

7)المستوى التعليمي للوالد:

1.(   )لايقرأولا يكتب   2.(   )أساسي   3.(   )ثانوي

4.(   ) كلية مجتمع   5.(   )جامعي   6.(   )دراسات عليا

11)مهنة الوالدة :...........................

8)المستوى التعليمي للوالدة:

1.(   )لاتقرأ ولاتكتب 2.( ) أساسي   3.(   ) ثانوي

4.(   ) كلية المجتمع   5.(   ) جامعي 6.(   ) دراسات عليا

9)عدد أفراد الأسرة:................................

10) كيف تقيم علاقتك مع أسرتك   :

1.(   ) وفاق   2.( ) خلاف

11)ما سبب الخلاف إن كان موجودا في العلاقة الأسرية :

1.(   ) قسوة التعامل بين أفراد الأسرة.

2.(   ) مشكلات مادية تعاني منها الأسرة.

3.(   ) زواج الوالد /الوالدة السابق او الزواج الثاني الحالي.

4.(   )جميع ما ذكر

12) العمل: ....

13) مكان الإقامة :

1.(   ) مدينة   2.(   ) ريف   3.(   ) بادية

14) عدد غرف البيت: ....

15) ملكية المسكن :

1. ( ) ملك   2.( ) مستأجر

16) قيمة إيجار المسكن الشهري :........................

17) الدخل الشهري للاسره: ....

مقياس نمط الشخصية

الرقم	البعد الاول: الانبساطية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لك هوايات كثيرة ومتنوعة					
2	أنت مُفعمة بالحيوية والنشاط					
3	تستطيعين أن تنطلقي عادة وتستمتعي إذا ذهبت إلى حفلة مرحة					
4	تستمتعين بلقاء أشخاص لم تكوني تعرفينهم من قبل					
5	تميلين إلى البقاء بعيدا عن الأضواء في المناسبات الاجتماعية					
6	ترغبين بالخروج كثيرا					
7	تفضلين القراءة أكثر من مقابلة الناس					
8	لك صديقات كثيرات					
9	تعتبرين نفسك شخصية مرحة ولا تحملين الهموم					
10	تُبادرين أنت عادة بتكوين صداقات جديدة					
11	تلتزمين الصمت غالبا وأنت مع أشخاص آخرين					
12	يمكنك بسهولة أن تشيعي جوا من الحيوية في حفلة مملة					

الرقم	البعد الاول: الانبساطية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تحبين أن تقولي نكتا وقصـصاً مسلية لصديقاتك					
14	تحبين الاختلاط بالناس .					
15	لديك في معظم الأحيـان إجابـة جاهزة عندما يكلمك الآخرون .					
16	تحببن أن تعملي الأشـياء التـي تحتاج إلى سرعة في أدائها					
17	يمكنك أن تحافظي على استمرار حيوية حفلة معينة					
18	تحبين أن تتحرشي أو تـداعبي الحيوانات أحيانا.					
19	تحبين أن تجـدي الكثيـر مـن الصخب والإثارة من حولك.					
20	يراك الآخرون شخـصا مليئـا بالحيوية والنشاط .					

الرقم	البعد الثاني: العصابية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتقلب مزاجك كثيرا .					
2.	تشعرين أحيانا بالتعاسـة بـدون سبب .					
3.	تقلقين في كثير من الأحيان على أمور لم يكن ينبغي أن تفعليها أو تقوليها.					
4.	أنت شخص سريع الغضب .					
5.	تشعرين كثيرا بأنك متمللة.					
6.	يضايقك دوما شعورك بالذنب .					
7.	تعتبرين نفسك شخصا عصبيا .					
8.	أنت مهمومة باستمرار .					
9.	تقلقين على ما يحتمل أن يحـدث من أمور فظيعة					
10.	تعتبـرين نفـسك متـوترة أو أعصابك مشدودة					
11.	تشعرين بالإشفاق على نفسك من حين إلى آخر .					
12.	تشعرين بأنك متضايقة أحيانا .					
13.	تعانين من قلة النوم .					
14.	تشعرين غالبا بالتعب والإرهـاق بدون سبب					
15.	تشعرين دائما بأن الحياة مملـة					

الرقم	البعد الثاني: العصابية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	جدا.					
16.	تقبلين غالبا القيام بأعمال تحتاج إلى وقت أكثر مما لديك .					
17.	تقلقين كثيرا بسبب مظهرك .					
18.	حدث أن تمنيت لو كنت ميتة.					
19.	تقلقين لمدة طويلـة جـدا بعـد مرورك بتجربة محرجة					
20.	تعانين من التوتر العصبي .					
21.	تشعرين غالبا بالوحدة .					
22.	يسهل على الناس جرح مشاعرك حين يجدون فيك أو في عملـك عيبا أو خطأ					
23.	تكونين أحيانا ممتلئـة بالنـشاط وأحيانا أخرى خاملة جدا.					

الرقم	البعد الثالث: الذهانية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقلقك أن تكون عليك ديون.					
2.	تغلقين بيتك بعناية في الليل .					
3.	يزعجك كثيرا أن تري طفلا أو حيواناً يتألم					
4.	يمكن أن تأخذي عقاقير أو مركبات قد يكون لها آثار غريبة أو خطيرة .					
5.	تستمتعين بإيذاء الأشخاص الذين تحبينهم .					
6.	لك أعداء يريدون إيذاءك .					
7.	تعتذرين دائما عندما تتصرفي تصرفا غير مهذب .					
8.	تجدين متعه في تدبير المقالب التي يمكن أن تؤذى الآخرين أحيانا.					
9.	العادات الحميدة والنظافة لها أهمية كبيرة عندك .					
10.	تستطيعين أن تفهمي سهولة مشاعر الآخرين عندما يكلمونك عن مشاكلهم .					
11.	تعتقدين أن الزواج موضة قديمة ويجب التخاص منها.					

الرقم	البعد الثالث: الذهانية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12.	يضايقك من يقودون سياراتهم بحرص					
13.	تتساوي في نظرك معظم الأمور بحيث تجدين لها طعما واحدا.					
14.	تشعرين بالقلق إذا عرفت أن هناك أخطاء في عملك .					
15.	تحبين أن تصلي قبل مواعيدك بوقت كاف					
16.	والدتك سيدة طيبة .					
17.	هناك أشخاص كثيرون حريصون على أن يتجنبوك .					
18.	تعتقدين أن الناس يضيعون وقتا كثيرا في حماية مستقبلهم عن طريق الادخار والتأمين.					
19.	تحاولين ألا تكوني عنيفة وخشنة مع الناس					
20.	عندما تريدين السفر بالباص هل تصلين غالبا في آخر دقيقة.					
21.	تنهار صداقاتك بسهولة دون أن تكوني سبباً في انهيارها.					
22.	تحبين أن يخاف منك الآخرون .					
23.	يكذب عليك الناس كثيراً .					
24.	تشعرين بحزن شديد على حيوان وقع في مصيدة.					

الملحق (ب)

قائمة المحكمين

الملحق (ب)

قائمة المحكمين

الاسم	الرتبة	القسم	الجامعة
أ.د عبد العزيز الخزاعلة	استاذ	علم الاجتماع	اليرموك
د. محمد الحوراني	استاذ مساعد	علم الاجتماع	اليرموك
أ.د عبد الخالق ختاتنة	استاذ	علم الاجتماع	اليرموك
د. منير كرادشة	استاذ مشارك	علم الاجتماع	اليرموك
د. عبد الكريم جرادات	استاذ مساعد	علم النفس	اليرموك
د. نصر العلي	استاذ مشارك	علم النفس	اليرموك
د. نصر مقابلة	استاذ مشارك	علم النفس	اليرموك
د. عبد الناصر الجراح	استاذ مساعد	علم النفس	اليرموك

الملحق (ج)

كتب تسهيل المهمة

الملحق (ج)

كتب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس



MU'TAH UNIVERSITY

President Office

الرقم : ١٠٨/ ١١٤١

التاريخ : ١٥/ربيع الأول/١٤٣٠هـ

الموافق : ١٢/٣/٢٠٠٩م

Ref. :

Date :

المقدم مديرة مركز إصلاح وتأهيل النساء/ الجويدة المحترمة

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالإيعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة الطالبة نازك محمود طلال الشناق/ دكتوراه علم اجتماع – تخصص الجريمة في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإكمال دراستها الموسومة بـ "**أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ونمط الشخصية على أنماط الجريمة لدى المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة**"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

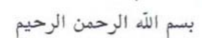
شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

د. عبد الرحيم الحنيطي

نسخة / عميد الدراسات العليا
نسخة / عميد كلية العلوم الاجتماعية





إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل

شعبة البرامج والخدمات

الرقم ٦/٢٦/ اكاديمي/ ٩٤٨٩

التاريخ / ربيع الأول/١٤٣٠هـ

الموافق ١٥ / اذار /٢٠٠٩م

مديرية الأمن العام

عاجل جداً

مدير مركز إصلاح وتأهيل النساء

الموضوع :الدراسات

١. ارفق بطيه صورة عن كتاب جامعة مؤتة رقم ١١٤١/١٠٨ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢م والمتضمن تسهيل مهمة الطالبة نازك محمود طلال الشناق لتوزيع الإستبانة المرفقة على نزيلات مركزكم المحكومات والموقوفات .

٢. للعمل على تسهيل مهمتها وحسب الاصول .

٣. لاجراءاتكم .

العقيـــد

مدير ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل

شريف أحمد العمري

نسخه /-

رئيس قسم الامن الوقائي .

المملكة الأردنية الهاشمية–عمان

الموقع الإلكتروني www.crc.psd.gov.jo - البريد الإلكتروني rehab.dept@psd.gov.jo